

الشيخ أحمد سلمان

مِنْهُمْ الْقَرَاةُ الْعَالِيَّةُ

محاكمة علمية لنظرية «علماء أبرار»

وهم القراءة المنسية

محاكمة علمية لنظرية (علماء أبرار)



الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان

Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133

info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com

P.O. Box: 307/25 | www.daralwalaa.com

ISBN 978-614-420-428-3

وهم القراءة المنسية

محاكمة علمية لنظرية (علماء أبرار)

المؤلف: أحمد سلمان.

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.

الطبعة: الثانية بيروت_لبنان ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

إخراج فني وتنفيذ:



www.Eightproduction.com | 00961 3 017 565

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

وهم القراءة المنسية

محاكمة علمية لنظرية (علماء أبرار)

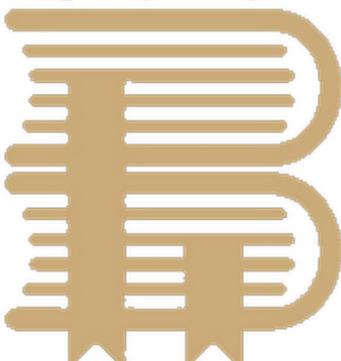
تأليف:

أحمد سلمان



دار الولاء
www.daralwala.com

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net
mktba.net رابط بديل <

المحتويات

الإهداء	١١
مقدمة	١٣
عرض القراءتين للإمامية	١٥
القراءة الأولى	١٥
القراءة الثانية	١٧
ملاحظات منهجية	٢١
الدليل العقلي	٢١
آيات الكتاب	٢٤
النصوص الروائية	٢٨
مغالطة التواتر	٣٥
تنقية المفاهيم	٣٩
البحث التاريخي	٤٧
الانتقادية في التعامل مع كلمات الأعلام	٤٩
الخلاصة	٥٠

٥٣	تاريخ (القراءة المنسية)
٥٣	كلام المامقاني ثالث
٥٨	كلام البهبهاني ثالث
٦١	كلام الشهيد الثاني ثالث
٦٦	زبدة المقال
٦٩	من اعتقد بـ(القراءة المنسية)؟
٦٩	ابن العصائرى جلسته
٧٦	ابن الجنيد جلسته
٨٧	مشايخ قم
٩٤	أحمد بن محمد بن عيسى جلسته
٩٩	حقيقة عقيدة القميين
١٠٨	زبدة المقال
١٠٩	(القراءة المنسية) في مصادرها الأولى
١١٠	الشاهد الأول
١١٢	الشاهد الثاني
١١٥	الشاهد الثالث
١١٨	زبدة المقال
١١٩	الإمامية في مصادرها الأولى

١١٩	نهج البلاغة
١٢٥	خطب الإمام الحسين <small>عليه السلام</small>
١٢٨	الصحيفة السجّادية
١٣٢	ملاحظات
١٣٥	زبدة المقال
١٣٧	عقيدة الشيعة عبر التاريخ
١٣٧	ضرار بن عمرو (قبل ١٩٣ هـ)
١٣٩	القاسم الرسي (٢٤٦ هـ)
١٤١	الناشئ الأكبر (٢٩٣ هـ)
١٤٣	الخياط المعتزلي (٣١١ هـ)
١٤٤	مطهر المقدسي (٣٥٥ هـ)
١٤٥	زبدة المقال
١٤٧	عقيدة أصحاب الأئمة <small>عليهم السلام</small> المتقدمين
١٤٨	رشيد الهمجي <small>رحمه الله</small>
١٤٩	الأصبغ بن نباتة <small>رحمه الله</small>
١٥٠	كميل بن زياد <small>رحمه الله</small>
١٥١	حجة العرني <small>رحمه الله</small>
١٥٢	عباية بن ربعي <small>رحمه الله</small>

١٥٢	سدير الصيرفي <small>حَفَظَهُ اللَّهُ</small>
١٥٣	جابر الجعفي <small>حَفَظَهُ اللَّهُ</small>
١٥٥	زرارة بن أعين <small>حَفَظَهُ اللَّهُ</small>
١٥٦	هشام بن الحكم <small>حَفَظَهُ اللَّهُ</small>
١٥٧	عبداد بن يعقوب <small>حَفَظَهُ اللَّهُ</small>
١٥٨	زبدة المقال
١٥٩	لماذا اختلف المتقدّمون؟
١٥٩	خفاء الأدلة
١٧٢	الانتماءات السابقة
١٧٤	التأثر بأجواء المخالفين
١٧٧	اختلاف القابليات
١٨١	الخوف من السلطة
١٨٤	إلقاء الخلاف بين الشيعة
١٨٦	قطع الطريق أمام الغلاة
١٨٩	زبدة المقال
١٩١	روايات يُتمسّك بها
١٩١	ابن أبي يعفور ونظريّة (علماء أبرار)
١٩٤	ابن أبي عمير والعصمة

١٩٦	بين صاحب الطاق وزيد <small>عليهما السلام</small>
٢٠١	حيرة أصحاب الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>
٢٠٦	جهل زرارة بإمامية الكاظم <small>عليه السلام</small>
٢١١	كلمة الأخيرة
٢١١	خصوصية البيت العلوى
٢١٢	حصر الأئمّة في إثنى عشر
٢١٣	العقيدة المهدوّية
٢١٤	حجية أقوالهم
٢١٤	زبدة (القراءة المنسيّة)
٢١٧	مصادر الكتاب

الإِهْدَاءُ

إِلَى الْوَلِيِّ النَّاصِحِ
إِلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِعِ
إِلَى النَّجْمِ الْلَّائِحِ
إِلَى حَجَّةِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ
أَبِي الْحَسْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأذكي التسليم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد ﷺ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وللعننة الدائمة الأبدية على أعدائهم وبغضهم من الآن إلى قيام يوم الدين، أما بعد:

فإنّ من أهمّ ركائز عقيدة الشيعة قولهم بالإمامية الإلهية حيث إن هذه المفردة العقدية هي المائز بينهم وبين غيرهم من الفرق الإسلامية، ومن يسبر كتب التاريخ ويغوص في طيات كتبه يجد أنّ التزاع منذ أول يوم في الإسلام كان حول هذا المنصب وطرق ثبوته وصفات صاحبه، ومن يقرأ الكتب العقدية والكلامية وينظر في محاورات أصحاب الأئمة علیهم السلام يجد أنّ قضية الإمامة والنصّ والعصمة حاضرة بقوّة في هذه الموارد.

إلا أنه قد ظهر في الآونة الأخيرة من داخل الوسط الشيعي من يشكّك في هذه الأمور وذلك بطرح نظرية أطلق عليها (القراءة المنسيّة) واعتبر أنها هي القراءة الصحيحة التي تمثل التشيع الأصيل، في مقابل النظرية السائدة في يومنا هذا التي اعتبرها وليدة لتيارات الغلوّ التي كان لها حضور كبير في الماضي السحق.

سنحاول في هذا الكتاب عرض نظرية (القراءة المنسية)^(١)، ونقد الركائز التي قامت عليها الشواهد التي استدلّ بها أصحابها، وفي المقابل بيان أصالة عقیدتنا في الإمامة والأئمّة عليهم السلام وأنّها وليدة النصوص المعترفة والمأثورة عنهم عليهم السلام لا عن الغلة أو المفوّضة.

نُسأّل الله تعالى أن يرينا الحقّ حقاً كي نتبّعه ويرينا الباطل باطلًا كي نجتنبه ويجعلنا ممّن يَظْهِرُ الْحَقَّ عَلَى أَيْدِيهِمْ، إِنَّهُ أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ، والحمد لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطاهرين.

في يوم مولد النّور المحمدي سنة ١٤٣٩ هـ

(١) صاحب هذه النظرية هو (محسن كديبور) رجل دين إيراني معارض، يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، له مجموعة من المقالات والمحاضرات حول عقيدة الشيعة في الإمامة جمعت في كتاب واحد تحت عنوان (القراءة المنسية).

عرض القراءتين للإمامية

كان ولا زال التزاع بين المسلمين محتدماً حول منصب الإمامة وصفات الإمام، حتى قال الشهريستاني: الخلاف الخامس في الإمامة وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة؛ إذ ما سُلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلّ على الإمامة في كل زمان^(١).

وما سنعرضه الآن هو أمر مختلف تماماً، فهو يمثل خلافاً جذرياً في فهم الإمامة، ليس بين المذاهب الإسلامية المختلفة، بل في المذهب الواحد، فإن مؤلف كتاب (القراءة المنسية) اعتبر ما جاء به إعادة قراءة لمفهوم الإمامة عند الشيعة، وانتهى إلى وجود قراءتين:

القراءة الأولى:

هي القراءة السائدة في هذه الأعصار وما قبلها، وهي المسطّرة في كتب العقائد وعلم الكلام، ولذلك جعلناها الأولى من حيث الترتيب؛ لأنّها هي الوجه الرسمي للتّشيع الآن.

وقد عبر عنها المصنف بنظرية (الأئمة المعصومون)، وأرّخ لها بقوله: كان لهذه النظرية أتباع منذ زمن حضور الأئمة، وصار لها أتباع أكثر في زمن الأئمة المتأخرین، إلى أن تمكنّت في عصر غيبة الأئمة

من منافسة نظرية التلقي البشري للإمامية بشكل جدي، هذا على الرغم من أنها حتى أواخر القرن الرابع لم تصبح العقيدة السائدة في المجتمع الشيعي، لكنها منذ مطلع القرن الهجري الخامس حتى اليوم أصبحت هي الممثل الرسمي للتفكير الشيعي، إلى حد صيرورة وجهة النظر هذه في الألف سنة الأخيرة من ضروريات المذهب وجزءاً ذاتياً من عقيدته^(١).

أما عن معالم هذه النظرية، فقد حصرها المصنف في ثلاثة أمور رئيسة:

الأول: أئمة الهدى مثلهم مثل النبي ﷺ منصوبون من قبل الله تعالى في هذا المنصب أي منصب الإمامة، وقد عرف النبي ﷺ المسلمين بهذا التعيين الإلهي من خلال النص، فالائمة إذن منصوبون من قبل الله ومنصوص عليهم من قبل رسول الله ﷺ، فمن لم يتبع من المسلمين هذا الأمر الإلهي والنصلحي فقد انحرف عن الصراط المستقيم^(٢).

الثاني: علم أئمة الهدى مثل علم النبي ﷺ علم لدني غير اكتسابي، فهم مطلعون على الغيب بإذن الله، فعلم الأئمة ليس ناتجاً عن رأيهم واجتهادهم، كما أن علمهم في كل ما يتعلّق بمجال المعارف الدينية وما يكونون فيه أسوة وقدوة للناس علم مصون من الخطأ^(٣).

(١) القراءة المنسية: ٤٢.

(٢) القراءة المنسية: ٤٣.

(٣) القراءة المنسية: ٤٣.

الثالث: أئمّة الهدى مثلهم مثل النبي ﷺ معصومون من جميع المعاichi عصمة مطلقة، متّزهون عن كبير المعاichi وصغرها، وعن عمدها وسهوها، كما هم معصومون من الخطأ، وهذه العصمة نعمة وتفضّل إلهي ينعم به اللّه تعالى على المختارين المصطفين من عباده، وهي حالة أرفع بكثير من تهذيب النفس وطهارة الروح التي يتمتّع بها الأولياء الصالحون^(١).

وعليه فإنّ هذه النظرية ترتكز على (النص الإلهي/ العصمة الإلهية/ العلم اللدّني)، وقد اصطلاح المصنّف على هذه الأمور بـ(الصفات فوق البشرية)، وعبر عن هذه القراءة بـ(القراءة السائدة)، وقد جريت على هذه الاصطلاحات في الكتاب.

القراءة الثانية :

هي النظرية التي يدافع عنها المصنّف في كتابه، وهي التي تعتبر أهل البيت عليهم السلام مجرّد (علماء الأبرار) لا أكثر ولا أقل، وقد اصطلاح عليها بـ(القراءة المنسية)، وذلك لنسيان الشيعة لها وانعدامها في هذه الأعصار في مقابل (القراءة السائدة).

ومعالم هذه النظرية تتلخّص في أمور ثلاث:

الأول: تم التعرّيف بكلّ إمام بواسطة الإمام الذي قبله، أمّا أول الأئمّة فالنبيّ هو الذي عرف المسلمين به، وبعبارة أكثر فنيةً واصطلاحاً: يتمّ تعين الأئمّة في هذه النظرية إما باللوصيّة وإما بالنص من الإمام السابق، وإما - في الحالة الخاصة بالإمام علي-

(١) القراءة المنسية: ٤٣.

بالنصّ عليه من قبل النبي ﷺ، ثم باختبار وامتحان علماء الشيعة له^(١).

الثاني: ليس لدى الأئمّة علم غير اكتسابي أو علم لدني أو علم بالغيب، (العلم بالغيب من زاوية مجاله الفوق بشرى، والعلم اللدني من زاوية منشئه غير الاكتسابي، وإنّ كلا العلمين يشيران إلى علم واحد)^(٢).

الثالث: رغم أنّ الأئمّة كانوا من أكثر البشر تهذيباً للنفس وطهارة من ناحية بُعدهم عن المعاصي، إلا أنّ العصمة بينبني آدم منحصرة بشخص النبي ﷺ، لذلك لا يمكن اعتبار الأئمّة من طبيعة مختلفة عن طبيعة سائر البشر، وأنّ تجنيهم الوقع في أيّ معصية يتمّ بطرق خاصة ما فوق بشرية، بل هم يجتنبون المعاصي بالطرق البشرية المتعارفة إلى الحدّ الذي وصلوا فيه إلى مقام الأنقياء الأبرار^(٣).

وأجاب على سؤال مهمّ حول هذه النظريّة وهو: إذا كان لا يوجد أيّ مائز لأئمّة أهل البيت علّهم عن بقية أئمّة المسلمين، فما الذي يدفعنا للتمسّك بهم؟

فقال: ومن الواضح أنّ مع إنكار الفضائل والصفات فوق البشرية للأئمّة وقبول صفتهم البشرية العاديّة، وقياساً على المسائل الإسلاميّة الأخرى، لا يبقى من دليل وداع لاختيار التشيع لأولئك الأئمّة سوى

(١) القراءة المنسية: ٤١.

(٢) القراءة المنسية: ٤١.

(٣) القراءة المنسية: ٤١.

رجحان روایتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشرية^(١).

وقال في مورد آخر: إن التفاوت بين أئمّة أهل البيت أي العلماء الأبرار وسائر علماء الدين في هذه الرؤية هو في ميزان العلم ودرجة تهذيب النفس والتقرّب من حضرة الحق تعالى^(٢).

ومن هنا نعلم أن هذه النظرية تقوم على إنكار كل بُعد غيبي في أئمّة أهل البيت عليهما السلام، وتساويهم بأئمّة المذاهب الإسلامية الأخرى مثل أحمد بن حنبل وأبي حنيفة النعمان، وابن إدريس الشافعي...، بل لا مائز حقيقي بينهم وبين العلماء المعاصرين لنا سوى من جهة درجة العلم القابل للاكتساب بالأساليب الطبيعية وطهارة النفس.

(١) القراءة المنسوبة: ٤١.

(٢) القراءة المنسوبة: ٤٢.

ملاحظات منهجية

لا شك أنّ أي بحث من الأبحاث العلمية لا بدّ أن يكون مستندًا إلى منهجية واضحة في التعامل مع مفرداته وتبیان الآليات والأدوات التي يجري عليها هذا البحث، وللأسف الشديد فإنّ صاحب (القراءة المنسية) ومن تبعه في ذلك لم يوضح منهجيته في التعامل مع الأدلة المعروضة من الطرف الآخر.

الدليل العقلي :

من أهمّ الأدلة التي يُستند إليها في الأبحاث المعرفية هو (العقل)، وقد اهتمّ الشيعة الإمامية كثيراً بهذا الشأن، فنجدهم قد عدّوه مصدراً من مصادر التشريع الأربع، ومن ينظر إلى مناهج الحوزات العلمية يجدوها مشبعة بالبحوث العقلية كـ(المنطق) وـ(الفلسفة) وـ(أصول الفقه) الذي مُرّجت مباحثه بالفلسفة مزجاً^(١)!

وقد اعترف صاحب كتاب (القراءة المنسية) بهذا الأمر حيث قال: المعيار الثاني أو الدليل المرشد الثاني في هذه المباحث هو العقل، ولحسن الحظّ، رغم كل الخرافات الكثيرة التي فُرضت على

(١) قال آغا بزرگ الطهراني في كتاب الذريعة ١٨٦/٦ متحدّثاً عن كتاب كفاية الأصول: وقد أدخل المسائل الفلسفية في الأصول أكثر ممّن قبله من مؤلفي الرسائل والقصول والقوانين.

مذهبنا^(١)، إلّا أنّ العقل قد أُعطي حقّه في مذهبنا أكثر مما أُعطي في بقية المذاهب، ومعلوم أنّ أحد الأدلة الأربع في الفقه الشيعي هو العقل^(٢).

ورغم هذا الاعتراف بالدور الكبير للعقل في مباحث الإمامة وصفات الأنئمة، إلّا أنّنا نجد أنّه في مورد آخر يرفض دليلاً عقلياً أقامه بعض الحكماء لإثبات المقامات الغيبية للأئمة عليهم السلام دون أيّ مستند!

قال صاحب (القراءة المنسية): مما يؤسف له أنّ التصوّف أيضاً كان له دور في إيجاد ذلك الانحراف في فهم الإمامة، فهناك لدى الصوفية نظرية تسمى نظرية (الإنسان الكامل)، وقد أثرت هذه النظرية في الفهم التالي الحادث للإمامية الشيعية (الإمامية التفويضية المخففة)، حيث سار التصوّف والتّشیع في هذه المسألة جنباً إلى جنب على خطّ واحد، وخلافاً للإشكالات العديدة الواردة على الفقه، اسمحوا لي أن أدعّي أنّ إحدى آفات المذهب كانت نوعاً من التصوّف، وليس المقصود بالتصوّف هنا طبعاً ذلك العرفان الأصيل الذي بينما في صدر البحث أنّه يشكّل أحد معالم التشّیع الأصيل، بل المقصود من ذلك التصوّف النظري الذي يقول: إنّ الأرض لا يمكن أن تخلو من حجّة للّه، ثمّ إنّه وإن لم يعتبر حجّة الله هو الله، إلّا أنّه يعطي له صلاحيات مماثلة لقدرات الله وأفعاله^(٣).

(١) لا ندرى عن أيّ خرافات يتحدث هذا المؤلف؟ ومن هي الجهة التي فرضت على الشيعة هذه الخرافات؟ وللأسف فإنّ دأبه في كل الكتاب هو إطلاق دعاوى كبيرة دون إقامة الدليل عليها كما سيأتيك.

(٢) القراءة المنسية: ٩١

(٣) القراءة المنسية: ١٣٤

صاحب (القراءة المنسية) رفض نظرية (الإنسان الكامل) التي تقوم على مقدمات عقلية برهانية صرفة فقط؛ لكونها تدعم القراءة التي هو يرفضها مسبقاً، ولذلك يقول في معرض رده لها: والحاصل أنَّ التصوّف وإحدى قراءتي التشيع قد دعم أحدهما الآخر وقواه، وتقدّما وتطوراً معاً، وخلقَا مشكلة، وصنعاً ذلك المذهب الرسمي^(١).

إذا كان العقل حجّة وله دخالة في هذه المباحث، فلا مناص من التسليم بمخرجاته وما توصل له البرهان العقلي، ودفعه لا يكون إلا ببرهان مماثل، لا بمجرد الاستحسان أو الاستهجان!

والعجب أنَّ كلَّ من نقد (القراءة السائدة) للأئمة عليهم السلام لم يناقش من قريب ولا من بعيد الأدلة الكلامية والفلسفية التي شيدتها علماء الشيعة على مر العصور في هذه المسائل:

فمن يقرأ الكتب الكلامية للرعين الأول من الشيعة الإمامية كالشيخ المفيد والشريف المرتضى والشيخ الطوسي ومن بعدهم نصير الدين والعلامة الحلي عليه السلام، يجد أنَّهم شحذوا كتبهم بالأدلة العقلية، بل جعلوها الأساس لإثبات هذه المطالب؛ لكونها محلَّ النزاع مع المعتزلة!

فالمعزلة لا ينكرهن أفضليَّة أهل البيت عليهم السلام ولا ينكرهن مرجعيتهم الدينية، إنما إنكارهم كان للنصّ الخاص عليهم، والعصمة المطلقة التي أضيفت إليهم، وجعلت شرطاً في الإمامة، ومن هنا كانت الأدلة العقلية هي الأرضية المشتركة للنقاش معهم؛ لكون

(١) القراءة المنسية: ١٣٥.

المعتزلة قد أعطوا العقل مساحة كبيرة في الاستدلال، ولذلك نجد أنّهم تمسكوا في بحث إثبات وجوب الإمامة بـ«قاعدة اللطف»، وفي مقام إثبات العصمة بـ«قاعدة قبح نقض الغرض»، وفي مقام إثبات ولايتهم التكوينية بـ«قاعدة الممکن الأشرف»، وغيرها من الأدلة العقلية الكثيرة التي يصعب حصرها^(١).

وصاحب (القراءة المنسية) أهمل كلّ ما كُتب وسُطر في الكتب الكلامية، ولم يتعرّض له لا من قريب ولا من بعيد، بل لم نجد إلا تشبيّناً ببعض الروايات التي لا تمثل عشر معشار ما يستدلّ به محققو الإمامية على مرّ العصور.

ولذلك فإنّ نقد (القراءة السائدة) للأئمّة عليهم السلام دون التعرّض للأدلة العقلية التي أقامها المتكلّمون والحكماء هو نقد ناقص، وما بُني عليه سيكون كذلك أيضاً.

آيات الكتاب:

من أهمّ المصادر التي يُستند إليها في تأسيس المعارف الدينية: القرآن الكريم، وكيف لا يكون كذلك والله عزّ وجلّ يقول: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلّٰهِ أَقْوَمُ﴾، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: واعلموا أنّ هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغشّ، والهادي الذي لا يضلّ، والمحدث الذي لا يكذب، وما جالس هذا القرآن أحدٌ إلّا قام عنه

(١) إنّ كلّ مفردة من هذا المفردات تحتاج شرعاً مبسوطاً، وحيث أننا لسنا في مقام البحث الكلامي أو الفلسفى فإننا نحيل القارئ الذى يريدمزيداً للاطلاع على هذه الأدلة العقلية إلى المطبولات ككتاب «تجريد الاعتقاد» للخواجة نصیر الدين الطوسي عليه السلام وشروحه الكثيرة لا سيما كتاب «كشف المراد» للعلامة الحلى عليه السلام.

بزيادة أو نقصان: زيادة في هدى، أو نقصان في عمى، واعلموا أنّه ليس على أحد بعد القرآن من فاقة، ولا لأحد قبل القرآن من غنى، فاستشفوه من أدواتكم، واستعينوا به على لأوائكم، فإنّ فيه شفاء من أكبر الداء، وهو الكفر والنفاق والغيبة والضلال^(١).

وقد قرر صاحب نظرية (القراءة المنسية) أهمية آيات الكتاب في هذا البحث، فقال: الدليل المرشد الأول في هذا الصدد هو القرآن، ذلك أن التشيع أياً كان أمره هو في النهاية ليس سوى فرع للإسلام، ومعلوم أن حجر الزاوية في الفكر الإسلامي هو القرآن الكريم، وبناء عليه إذا وجدنا بين عقائدنا الرائجة شيئاً لا يتفق مع الضوابط القرآنية، أو وجدنا في عقائدنا أموراً قد أخذت في المذهب حجماً كبيراً ليس لها مثله في القرآن، أدركنا أن ثمة خطأ أو خللاً في عقيدتنا، وأنّها تحتاج إلى تعديل أو إصلاح أو تصحيح حتى تتطابق مع تعاليم الكتاب الكريم^(٢).

إلا أنّ نقده (القراءة السائدة) للأئمة عليهم السلام لم يدعمه بأيّ نصّ قرآنّي، إذ إن الدعوى المثارّة هي مخالفة هذه القراءة لنصوص الكتاب، والحال آنّه لم يأتنا ولا بشاهد واحد على ذلك، ولم يتطرق إلى آيات (المرشد الأول) البّتة!

أضف إلى ما تقدم أنّ أصحاب (القراءة السائدة) قد استندوا إلى آيات الكتاب لإثبات مقامات المعصومين عليهم السلام:

فقد استدلّوا على عصمة الآل عليهم السلام بـ:

(١) نهج البلاغة ٢/٩١.

(٢) القراءة المنسية: ٩٠.

- آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الْجُنُسُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(١).

- آية طاعة أولي الأمر: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطْبَعُوا اللَّهَ وَأَطْبَعُوا الرَّسُولَ وَأُفْلِيَ الْأَئْمَرُ مِنْكُمْ﴾^(٢).

- وآية الصادقين: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّدِيقِينَ﴾^(٣).

وغيرها من الآيات الكثيرة التي ملأت كتب العقائد...

(١) استدلّ بها على عصمة أهل البيت عليه السلام الشريف المرتضى عليه السلام في كتابه الشافي في الإمامة ١٣٤ / ٣، بل سلم بدلاتها على ذلك نجم الدين الطوفي الحنبلي كما نقل عنه ذلك المقربي في فضل آل البيت صفحة ٣٥، حيث يقول: قوله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الْجُنُسُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، احتاج بها الشيعة على أنّ أهل البيت معصومون، ثم على أنّ إجماعهم حجة، أمّا آتهم معصومون فلا تنهم طهروا وأذهبوا الرجس عنهم، وكلّ من كان كذلك معصوم.

(٢) قرب الاستدلال بها العلامة الحلبي في كتاب الألفين: ٧٦، بل اعترف الفخر الرازي في تفسيره بدلالة هذه الآية على العصمة، حيث يقول في ١٤٤ / ١٠: والدليل على ذلك أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزء والقطع لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً ب فعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يقتضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنه محال، فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً.

(٣) ذكر الاستدلال بها على العصمة أبو الصلاح الحلبي في تقرير المعارف صفحة ١٧٩، وكذلك اعترف الفخر الرازي بدلاتها على العصمة حيث يقول في تفسيره ٢٢١ / ١٦: فكانت الآية دالة على أن من كان جائز الخطأ وجب كونه مقتنياً بنـمـانـجاـنـ واجب العصمة، وهو الذين حكم الله تعالى بكونهم صادقين، فهذا يدل على أنه واجب على جائز الخطأ كونه مع المعصوم عن الخطأ، حتى يكون المعصوم عن الخطأ مانعاً لجاز الخطأ عن الخطأ، وهذا المعنى قائم في جميع الأزمان، فوجب حصوله في كل الأزمان، قوله: لم لا يجوز أن يكون المراد هو كون المؤمن مع المعصوم الموجود في كل زمان؟ قلنا: نحن نعرف بأنه لا بد من معصوم في كل زمان.

واستدلّوا على عموم ولادة أهل البيت عليهم السلام وشمولها التشريع والتوكين بآية الولاية: «إِنَّا وَلِكُمْ أَنَّا وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ مَأْمُونُوا إِنَّمَا يُقْبَلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتَوْنَ الْزَكَوةَ وَهُمْ رَاجِعُونَ»^(١).

وعلى سعة علمهم عليهم السلام وإحاطتهم بكل عالم الإمكان بقوله تعالى: «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَ وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»^(٢)، وقوله تعالى: «لَا يَمْسِهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»^(٣)...

بل استدلّوا على وجود صفات فوق البشرية في الأئمة عليهم السلام الذين هم خلفاء الله تعالى في أرضه، بقوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً»، وقوله تعالى: «وَعَلَمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلُّهَا»^(٤)...

(١) فصلتُ الاستدلال بهذه الآية في كتاب «ميثاق الإمامة في آية الولاية»، الذي قررت فيه بعض أبحاث سماحة المحقق السيد منير الخباز حفظه الله.

(٢) ورد الاستدلال بهذه الآية في روایات كثيرة، وقد جمعها الشیخ محمد بن الحسن الصفار عليه السلام في كتابه بصائر الدرجات صفحة ٢٣٢ تحت عنوان: «باب ماتا عند الأئمة عليهم الصلاة والسلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب».

(٣) للسيد الخوئي إشارة لطيفة لمضمون هذه الآية حيث قال في كتاب الطهارة ٤/٤٧٤: وهذا لا لقوله عَزَّ مَنْ قَاتَلَ: «لَا يَمْسِهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» لأنَّ معنى الآية المباركة أنَّ الكتاب لعنة معاني آياته ودقة مطالبه لا ينال فهمها ولا يدركها إلَّا من طهره الله سبحانه، وهو الأئمة عليهم السلام لقوله سبحانه: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِذِهَبَ عَنْكُمْ» وليس لها آية دلالة على حصر جواز المس للمرتضى، لأنَّ المرتضى غير المفترض وهو ما بين، ولم ير إطلاق المفترض على المفترض كالمعنى والموضعي في شيء من الكتاب والأخبار، على أنَّ الضمير في «الْمُطَهَّرُونَ» إنما يرجع إلى الكتاب المكتون وهو اللوح المحفوظ، ومعنى أنَّ الكتاب المكتون لا يمسه إلَّا المفترضون هو ما قدمته من آية لا يناله ولا يصل إلى دركه إلَّا الأئمة المعصومون عليهم السلام.

(٤) فصل السيد الطباطبائي عليه السلام في تفسير الميزان ١/١١٤ البحث في هذه الآية.

لِمَذَلَّةٍ يُعْقِلُونَ الْإِسْتِدَالَ الْقُرآنِيَّ فِي تَكْوِينِ نَظِيرَةِ الشِّيَعَةِ لِلْأَئمَّةِ
الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَيُوهِمُونَ الْقَارِئَ النَّبِيَّ بِأَنَّ مَسْتَنْدَهُ هُذَا (القراءة
السَّائِدَة) هُوَ الْأَحَادِيثُ وَالرَّوَايَاتُ الْمُبَثُوثَةُ فِي الْكُتُبِ فَقَطْ؟!

النصوص الروائية:

لَا شَكَ أَنَّ السَّنَّةَ النَّبُوَيَّةَ وَأَحَادِيثَ الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَهَا دُورٌ كَبِيرٌ
فِي هَذَا الْبَحْثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَنْصَبٌ عَلَى تَفَاصِيلِ صَفَاتِ الْإِمَامِ، وَمِثْلُ
هَذِهِ التَّفَاصِيلِ لَا تَكُونُ مَذْكُورَةٌ عَادِيَةً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ لِكَوْنِ الْكِتَابِ
قَدْ تَكَفَّلَ بِبَيَانِ كَبِيرَاتِ الْمَسَائلِ وَالْخَطُوطِ الْعَرِيشَةِ فِي الدِّينِ، وَأُحِيلَّ
لِلْسَّنَّةِ تَفْسِيرَ مَا أَجْمَلَهُ الْكِتَابُ الْكَرِيمُ، فَكَمَا أَنَّ آيَاتِ الْأَحْكَامِ قَدْ
اعْتَنَتْ بِالْعُمُومَاتِ الْفَوْقَانِيَّةِ، فَإِنَّ آيَاتِ الْمَعَارِفِ كَذَلِكَ، وَتَفْصِيلِ
الْقَوْلِ فِي أَحَادِيثِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَقَدْ رَكَّزَ صاحِبُ نَظِيرَةِ (القراءةِ المنسيةِ) عَلَى النَّصُوصِ الرَّوَايَيَّةِ؛
لِأَنَّهَا بحسبِ تَصْوِيرِهِ الدَّلِيلُ الْوَحِيدُ عَلَى القراءةِ السَّائِدَةِ، وَقَدْ قَالَ
فِي مَعْرُضِ تَقْرِيرِهِ لِدَلِيلِ أَصْحَابِ (القراءةِ السَّائِدَةِ): إِنَّ الْمَسْتَنْدَ
الْأَسَاسِيِّ لِذَلِكَ الْفَهْمِ التَّقْلِيدِيِّ لِلإِمَامَةِ هُوَ الرَّوَايَاتُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى
الْأَئمَّةِ أَنفُسِهِمْ^(١).

وَقَالَ فِي مُورِدِ آخرٍ: لَيْسَ لِلْفَضَائِلِ فَوْقَ الْبَشَرِيَّةِ لِلْأَئمَّةِ مِنْ دَلِيلٍ أَوْ
مَسْتَنْدٍ سَوْيِ الرَّوَايَاتِ^(٢).

إِلَّا أَنَّ صاحِبَ هَذِهِ النَّظِيرَةِ طَرَحَ عَدَّةَ أَمْوَارَ، وَأَرْسَلَهَا إِرْسَالٌ

(١) القراءة المنسية: ١٤٢.

(٢) القراءة المنسية: ١٧٤.

المسّمات، واعتبرها أساساً ثابتة يُبني عليه هذا البحث المعرفيّ، وهي:

أولاً: أنّ الروايات التي يستدلّ بها أصحاب (القراءة السائدة) ليست روايات متواترة، بل هي أخبار آحاد.

قال: وإنما أن تأتوا بحديث متواتر تكون دلالته نصاً أيضاً في هذا الأمر، ولا تملكون كلاًّ من الأمرين، لأنّ كلّ ما لديكم هو أخبار آحاد فحسب^(١).

وقال في مورد آخر: ادعاء توافر الروايات في مجال الفضائل فوق البشرية لأئمة الهدى ليس مسماً مسماً، لأنّ توافر رواتها على الكذب ليس منفيّاً فحسب، بل هو محتمل في بعض الموارد^(٢).

ثانياً: أنّ الروايات التي يستند عليها أصحاب (القراءة السائدة) ضعيفة سندًا.

قال: معظم هذه الروايات ضعيفة وساقطة عن الاعتبار من ناحية أسانيدها^(٣).

ثالثاً: أنّ الأخبار المعتبرة سندًا هي موضوعة مدسوسه من الغلة.

قال: بالنسبة إلى أخبار الآحاد ذات السند المعتر، فإنّ ما قام به الغلة والمفوضة من دسّ ووضع خبيث لمتون وأسانيد أحاديث عديدة في مجال الفضائل فوق البشرية لأئمة الهدى عليهم السلام يجعل

(١) القراءة المنسية: ١٧٣.

(٢) القراءة المنسية: ١٧٥.

(٣) القراءة المنسية: ١٧٤.

الأصل هو عدم صدور مثل هذه الروايات عنهم حتى يثبت العكس^(١).

وهذه الأمور الثلاثة هي مجرد دعاوى لا دليل عليها:

أما نفيه وجود روایات متواترة تدعم (القراءة السائدة) فهي دعوى لا دليل عليها، إذ إننا نجد العلامة المجلسي رحمه الله مثلاً قد صرّح في بحاره بتواتر جملة من الروايات التي تنصّ على وجود مقامات فوق بشرية لأهل البيت عليهم السلام، كروايات علمهم بجميع اللغات^(٢)، وروايات أفضليتهم على الأنبياء^(٣)، وعصمة الزهراء عليها السلام^(٤) وغيرها من الموارد الكثيرة....، فهل يعقل أن يُدفع قول غواص البحار خَرِيت هذا الفن، وينفي التواتر دون تقييم وبحث وفحص في الروايات التي ساقها في بحاره؟!

وأمّا حكمه على غالبية الأخبار بالضعف فهو أغرب من سابقه، إذ إن الرجل لم يعرّف القارئ بمبانيه الرجالية وآرائه الحديثية:

فما هو رأيه في تقييمات الرجالين؟

وهل يفرق بين القدماء والمتآخرین؟

وما هي التوثيقات العامة التي يقبلها؟

وما هي الكتب التي ثبت عنده اعتبارها؟

وما هي درجة صحة نسخ الكتب المتداولة؟

(١) القراءة المنسية: ١٧٥.

(٢) بحار الأنوار ٢٦/٢٩٣.

(٣) بحار الأنوار ٢٦/٢٩٧.

(٤) بحار الأنوار ٢٩/٣٣٥.

وغيرها من الأمور المهمة التي تسبق البحث عن الروايات والرواة، فهل من المعقول أن نأخذ حكمه على تراث روائيّ ضخم يحوي المئات من الأحاديث والروايات دون منهجة واضحة معروفة لتقدير روايتها والحكم على أسانيدها؟!

وحتى لو سلّمنا له بضعف سندتها، فإنّ هناك فرقاً بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع، والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه: فقد يكون الحديث ضعيفاً لكنه ليس موضوعاً، وقد يكون الحديث موضوعاً لكنه ليس بضعف بل صحيح، وقد يجتمع الأمران، فيكون ضعيفاً وموضوعاً، وعلى هذا فإنّ ضعف الإسناد لا يساوق الوضع والكذب.

علمًاً أنّ الحديث الضعيف له احتمالية صدور تقوّى بتكرّر القرائن وتعدد الطرق ومنها يرتقي الخبر إلى أن يصل إلى أعلى درجات الاعتبار وهي «التواتر»، إذ لا يوجد أحد من المسلمين كافة اشترط في الخبر المتواتر أن تكون طرقه صحيحة ورواته من الثقات، فلو قبلنا بدعوى صاحب (القراءة المنسية) من أنّ كلّ الأحاديث التي احتوت المقامات فوق البشرية هي أحاديث ضعيفة، فإنه لا تبطل دعوى التواتر المتقدمة بمجرد ضعف الأسانيد وجهالة بعض الرواية، بل تبقى قائمة لعدم اشتراط الصحة السنديّة في تحقق التواتر.

وأمّا دعوه أنّ الروايات الصحيحة هي روايات مدسوسه من قبيل الغلاة فهو أدلة دليل على أنّ الرجل يكتب بنتائج مسبقة: وذلك لأنّ الإنسان إذا أراد البحث بموضوعية يبدأ من الدليل وينتقل منه إلى المدلول، وبناء على هذا فإنّ الروايات الصحيحة التي نقلت الصفات

(فوق البشرية) للأئمة عليهم السلام هي حجّة، أمّا الحكم بوضعها مباشرة فهو مبني على الحكم المسبق بأنّ الأئمة عليهم السلام هم بشر عاديون لا توجد فيهم أي صفات من هذا النوع، ولقطع المصنف بهذا الأمر حكم مسبقاً على كلّ رواية بالوضع، رغم أنّ هذا الأمر هو عين المتنازع فيه!

البحث بتائج مسبقة	البحث الموضوعي
<ul style="list-style-type: none"> - الاعتقاد المسبق بعدم وجود مقامات غيبية للأئمة <small>عليهم السلام</small>. - وجود روایات صحيحة في المقامات الغيبية للأئمة <small>عليهم السلام</small> <p>← التبيّنة: الاعتقاد بوجود مقامات غيبية للأئمة <small>عليهم السلام</small></p>	<ul style="list-style-type: none"> - خلو الذهن من أي اعتقاد مسبق حول الأئمة <small>عليهم السلام</small> - وجود روایات صحيحة في المقامات الغيبية للأئمة <small>عليهم السلام</small> <p>◀ التبيّنة: الاعتقاد بوجود مقامات غيبية للأئمة <small>عليهم السلام</small></p>

فحكمه بالوضع ليس مبنياً على اعتراف الواضع بوضعه أو على نصّ من المعصوم عليه السلام بذلك، بل هو مبني على تصوّر مسبق في عقل صاحب (القراءة المنسية) ببطلان (القراءة السائدة) وعليه بنى بطلان كلّ ما يدلّ عليها وهذه مصادرة على المطلوب يدركها حتى الصغار!

وقد أراد المصنف بهذه الأمور الثلاثة إسقاط كلّ دليل محتمل على (القراءة السائدة) إذ إن نتائجه ما سطّره هو التالي:

ليس عند أصحاب (القراءة السائدة) سوى الروایات
وحيث لا توجد روایات معتبرة يمكن أن يستدلّ بها
◀ إذن ليس عند أصحاب (القراءة السائدة) دليل

وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على عدم موضوعيّة في البحث وعلى انتقائيّة في التعامل مع النصوص الشرعيّة، بل هو يكتب بحثه بتائج مسبقة، و حتّى المنهج الذي سطّره في كتابه إنّما هو لأجل تحبّب الاصطدام بنصوص معتبرة ثبت ما يحاول نفيه، لا أنّه منهج قائم على بحث أصوليّ متكامل.

والعجب أنّه حمل كلّ روایات الوضع للغلة وجعل الأصل في روایات المقامات والصفات (فوق بشرية) الكذب وعدم الصحة، واستدلى بخبر يونس بن عبد الرحمن الذي يرويه اليقطيني: أنّ بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإنّ المغيرة بن سعيد لعن الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا عليه السلام فإنّا إذا حدّثنا ، قلنا قال الله عزّ وجلّ وقال رسول الله عليه السلام ، قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوفرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام وقال لي: إنّ أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدّسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد

الله ﷺ^(١)؛ والخبر الآخر الذي يرويه يونس عن هشام بن الحكم، أنه سمع أبا عبد الله علیه السلام يقول: كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبيه، ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبيه يأخذون الكتب من أصحاب أبيه فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندة، ويستدّها إلى أبيه ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبيّنوا في الشيعة، فكلّما كان في كتب أصحاب أبيه من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم^(٢).

والحال أنّ هناك روايات أخرى صريحة تدلّ على أنّ أعداءهم علیه السلام قد وضعوا أحاديث في الحطّ من مقاماتهم أي في التقصير كما في صحيحة ابن أبي محمود عن الإمام الرضا علیه السلام: يا ابن أبي محمود إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها الغلوّ وثانيها التقصير في أمرنا وثالثها التصريح بمخالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلوّ فينا كفروا شيعتنا ونسبوه إلى القول بربوبيتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوا فينا^(٣)...؛ فكما أنّ الغلة وضعوا أحاديثها تشتمل على الغلوّ، كذلك النواصب وضعوا أحاديث تشتمل على التقصير، فلماذا جعل الكذب أصلاً في روايات الغلوّ ولم يجعله أصلاً في روايات التقصير؟!

وممّا يؤكّد أنّ صاحب (القراءة المنسية) لا منهجهية له، عدم التزامه بالشروط التي ذكرها في الروايات التي احتجّ بها ورتب عليها الأثر،

(١) اختيار معرفة الرجال ٤٨٩ / ٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٤٩١ / ٢.

(٣) عيون أخبار الرضا ٢٧٢ / ١.

فنجده عند بحثه عن (قراءة مفهوم الإمامة في ضوء النهضة الحسينية) قد استشهد بروايات ونصوص تاريخية زعم أنها دليله على قراءته للأئمة عليهم السلام، وسيأتيك أنها لا تحمل صفة واحدة من صفات الخبر الذي يصلح أن يحتج به في العقائد بحسب مبانيه، فلا هي متواترة ولا هي صحيحة بل لا سند لها أصلاً!

غالطة التواتر:

من يقرأ تعامل صاحب (القراءة المنسية) مع بعض الكبريات الأصولية يجد خلطا واضحاً عنده في هذه المطالب وعدم إحاطة دقيقة بها، وهذا ما سبب خللاً كبيراً في تعامله مع الأدلة الشرعية وبالتالي خللاً في النتائج التي وصل إليها.

ومن أهم الأمور التي تعرّض لها ضمن طيّات بحثه هي قضية (التواتر)، فبعد أن وصل إلى حصر الاستدلال في الأحاديث المتواترة، صرّح مسبقاً بعدم إمكانية ذلك لاحتمالية التواتر على الكذب، قال: أقيموا الدليل على ما تقولون، فإنما أن تأتوا بأية تكون نصّاً في هذه المسألة لا دلالة ظاهريّة فقط، وإنما أن تأتوا بحديث متواتر تكون دلالته نصّاً أيضاً في هذا الأمر، ولا تملكون كلاً من الأمرين، لأنّ كلّ ما لديكم هو أخبار آحاد فحسب والجدير بالذكر أن لا قيمة للتواتر المعنوي المدعى بحقّ هذه الأخبار لأنّ تواطؤ رواتها على الكذب غير منتفٍ^(١).

ويمكننا تفكيرك دعواه إلى أمرين:

(١) القراءة المنسية ١٧٣.

الأول: هو إصراره على أن الاستدلال بالنصوص الروائية لابد أن يكون حكرا على المتواتر منها لا الآحاد.

ويرد عليه أن ما ذكره اشتباه منه، إذ إن مقتضى هذا الكلام وجود موضوعية للتواتر، والحال أنه لا موضوعية له بل المدار على إفاده العلم، فغاية ما يميز المتواتر عن الآحاد هو كونه مفيدا للعلم، بخلاف الآحاد الذي لا يفيد إلا ظنا، والأدلة العامة اشترطت أن يكون الدليل مفيدا للعلم سواء حصل من التواتر أو من غيره، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضْ مَا لَيْسَ لَكُ بِهِ عِلْمٌ﴾.

وببناء على هذا فإن كل دليل يفيد العلم يصلح أن يكون مدركا لبحث الإمامة، وقد تقرر في علم الأصول أن خبر الآحاد قد يفيد العلم إذا حفته القرينة القطعية كالصادق الذي يخبرك بوجود حريق وترى في الوقت نفسه تصاعد الدخان وهلع الناس وتسمع أصوات سيارات الإطفاء، فمثل هذا الخبر مع هذه القرائن يفيد العلم وبالتالي يكون الاستدلال به صالحًا في هذا الباب على فرض اشتراط العلم فيه وعدم كفاية الظن^(١).

فحصر المصنف الاستدلال بالحديث المتواتر ورده للأحاد مطلقا هي مجازفة واضحة وخلط صريح، إلا إذا نقل الكلام إلى البحث الصغروي وادعى عدم وجود أخبار آحاد تفيد العلم في هذا الباب، فعند ذلك من حقنا أن نطالب بالدليل على ذلك لاسيما مع ادعاء كثير من المتقدمين استفادة العلم من بعض الأخبار المحفوظة بالقرينة.

(١) إن اشتراط العلم في مثل هذه القضايا أمر غير مسلم بل اختلف الأعلام فيه وقد حُررت المسألة في علم الأصول بالتفصيل.

الثاني: ادعى أن التواتر المعنوي لا قيمة له لاحتمالية توافق الرواية على الكذب، وبالنظر إلى بعض كلماته الأخرى يظهر أن صاحب (القراءة المنسية) يذهب إلى أن هذه الروايات مرجعها إلى عدد قليل من الرواة الذين عرف عنهم الغلو.

وهذا الاشتباه مردّه إلى ظن المصنّف أن إفاده التواتر للعلم تكون ناشئة حصرًا من الكثرة، وهذا غير صحيح البُتة إذ إن المحققين في علم الأصول قد نصّوا على أن شرط التواتر هو أن تكون الكثرة لها مدخلية في إفاده العلم لا أنها العلة التامة لتولّده^(١)، ولذلك ذكروا أن صفات الرواية وتنوع بلدانهم واختلاف مذاهبهم من الأمور التي تساعد على إفاده العلم، بل قد تكون القرائن الخارجية مما يساعد في إفاده العلم كالأدلة العقلية العامة، وعمومات الكتاب والواقع التاريخيّة، ولذلك قالوا: أن التواتر قد يحصل بعشرة ولا يحصل بمائة^(٢).

أمّا حكمه على التواتر المدعى بالبطلان فهذا مضحك للشكلي، إذ إن مجرد الاحتمال العقلي لا يكون مانعاً من إفاده الخبر العلم بل لابد من وجود احتمال واقعي معتمد به عند العقلاء، ولذلك قيدوا استحالة التوافق على الكذب في التواتر بـ(عادة) فقالوا: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً، أحالت العادة توافقهم أي اتفاقهم على الكذب^(٣)؛ ولو قلنا بالاستحالة العقلية لما بقي لنا أي تواتر بين كل البشر!

(١) لقد برهن الأصوليون على أن تولد العلم لا ينشأ حصرًا من «الكم» أي عدد الرواية، بل للكيف مدخلية في ذلك (بحوث في علم الأصول ٤/٣٢٨).

(٢) قال الشهيد في الرعاية ٦٢: ولا ينحصر ذلك: في عدد خاص على الأصح، بل المعتبر: العدد المحصل للوصف، فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة وأقل، وقد لا يحصل بمائة، بسبب قربهم إلى وصف الصدق وعدمه.

(٣) الرعاية ٦١.

والحكم ببطلان هذا التواتر المعنوي أو ذاك لا يكفي بمجرد أن ينفي تحقق شرط «استحالة التواطؤ على الكذب»، بل لا بد من إيجاد الاحتمال العقلائي الذي يمنع من حصول هذا الشرط، كوجود الدافع للكذب وإمكانية حدوثه في الخارج وغيرها...

وبهذا لا يمكننا نفي صحة كل تواتر معنوي مدعى، بل لا بد من مناقشة كل فرد على حدة بجمع طرقه وملاحظة طبقاته، والنظر في أحوال رواته وبلدانهم، وتحقيق الحال في الظروف السياسية والدينية في كل واحد منهم للوصول إلى نتيجة، وهذا الذي لم يقترب منه صاحب (القراءة المنسية)!

فلو أراد نفي التواتر المعنوي فليشمر ساعدي الجد ولبيداً بمناقشة الكتب التي اعتنى بجمع هذه الأخبار واستقراء طرقها وإثبات تواترها:

فمن كتب علمائنا الماضين، كتاب (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) للحر العاملی حثنه الذي أثبت في هذا الكتاب تواتر روايات النص عليهم وظهور المعجز على أيديهم، ونقل في هذا الكتاب مئات الروايات.

قال في مقدمة كتابه: على آنني قد جمعت الروايات هنا من الطريقين، وأوردت الأخبار المتواترة بنقل كلا الفريقين، مع آنني لا أدعى الحصر والاستقصاء، فإن الأخبار في ذلك لا تعد ولا تحصى بل هي كالبحر الزاخر لا يعرف لها أول ولا آخر^(١)!

ومن كتب علمائنا المعاصرين، كتاب (النبي الأعظم ووجوده النوري) للشيخ مسلم الداوري حفظه الله، والذي أثبت فيه تواتر الروايات التي تتحدث عن كونهم عليهم السلام خلقوا أنوارا، وأثبت أن هذا المقام هو أساس كلّ بعد غيبى فيهم.

قال في مقدمة كتابه: ولذا عزمنا على دراسة ما ورد من الأخبار الكثيرة مما يتعلّق بمعرفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طرق السنة ومن طرق أهل البيت عَلَيْهِمَا السَّلَامُ،...، وهذه الأخبار كثيرة ومتواترة، وتعدّ من غرر الأحاديث، وفيها معانٌ عالية غامضة^(١).

فهل نترك كل هذه الأحاديث المتواترة التي تثبت البعد الغيبى للأئمّة الأطهار عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، التي ذكرها علماء الطائفـة في كتبهم ومصنفاتـهم لمجرد دعوى لم يقم صاحبها عليها أي دليل ولا برهان؟
 ﴿تِلْكَ إِذَا قِسْمَةً ضَرِيزَةٍ﴾!

تنقیح المفاهیم:

إن الملاحظ في طيّات كتاب (القراءة المنسيّة) تعرّض صاحبه كثيراً لمصطلح (الغلو) و(التفويض)، وهذين المصطلحين ينطويان على مفاهيم وقع فيها خلاف كبير وتناولها العلماء تحقيقاً وتنقیحاً، إلا أن المصنّف لم يشر لا من قريب ولا من بعيد لهذا الأمر.

قال في معرض تعريفه للغلو: الزيادة وتجاوز الحد (يقال للشيء إذا زاد وارتفع قد غلا، والغلو في الشخص الإفراط وتجاوز الحد).

(١) النبي الأعظم ووجوده النوري ١٩.

مدحه)؛ بل ادعى بعضهم بشأن عليٍّ بأنَّ هذه الفضائل كلُّها لا يمكن أن تصدر عن إنسان^(١).

وما ذكره في تعريفه هو المعنى اللغوي للغلوّ، وهو لا يحسم الأمر لأنَّ غاية ما يفيده التعريف اللغويّ هو أنَّ الغلوّ تجاوز الحدّ، وهذا لا ينazu فـي أحد حتى الغلاة أنفسهم، بل نزاعنـا في ما هو الحدّ الذي لا يسع الإنسان تجاوزه في اعتقاده في مقامات أهل بيت النبوة ﷺ، وهذا الأمر لا يمكن أن يحال للعرف إذ إنه أمر غبيـي بـحـثـ، فالعصمة وعلم الغـيبـ والولاية التـكـوـينـيـةـ والوجودـ الـنوـريـ كلـهاـ قـضاـياـ مـرـتـبـطـةـ بالـعـوـالـمـ الـأـخـرـىـ لـاـ هـذـاـ عـالـمـ،ـ وـعـلـيـهـ فـإـنـ المـدارـ فـيـ الإـثـبـاتـ أوـ النـفـيـ هوـ الـوـحـيـ الـمـمـثـلـ فـيـ آـيـاتـ الـكـتـابـ وـأـحـادـيـثـ الـأـئـمـةـ الـأـطـيـابـ ﷺـ.

ولذلك نجد الفقهاء العظام إذا تعرّضوا إلى بحث الغلوّ فـصـلـواـ فـيـ خـصـوصـ هـذـهـ القـضـيـةـ،ـ إـذـ إنـ عنـوانـ (ـالـغـلاـةـ)ـ وـقـعـ مـوـضـوـعـ الـحـكـمـ شـرـعيـ وـهـوـ الـكـفـرـ وـالـنـجـاسـةـ،ـ وـلـذـلـكـ نـجـدـ عـلـمـاءـناـ الـأـعـلـامـ يـتـعـرـضـونـ لـهـذـاـ الـبـحـثـ ضـمـنـ بـابـ الـطـهـارـةـ فـيـ الـفـقـهــ.

ومن بـابـ المـثالـ نـذـكـرـ ماـ أـورـدـهـ السـيـدـ الـخـوـئـيـ ثـنـيـثـ فـيـ بـحـثـهـ،ـ حـيـثـ قـالـ:ـ الـغـلاـةـ عـلـىـ طـوـافـ فـمـنـهـمـ مـنـ يـعـتـقـدـ الـرـبـوـيـةـ لـأـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ أوـ أـحـدـ الـأـئـمـةـ الـطـاهـرـيـنـ ﷺـ فـيـعـتـقـدـ بـأـنـهـ الـرـبـ الـجـلـيلـ وـأـنـهـ إـلـهـ الـمـجـسـمـ الـذـيـ نـزـلـ إـلـىـ الـأـرـضـ وـهـذـهـ النـسـبـةـ لـوـ صـحـّـتـ وـثـبـتـ اـعـتـقـادـهـمـ بـذـلـكـ فـلـاـ إـشـكـالـ فـيـ نـجـاسـهـمـ وـكـفـرـهـمـ لـأـنـهـ إـنـكـارـ لـأـلـوـهـيـتـهـ سـبـحـانـهـ لـبـداـهـةـ آـنـهـ لـأـ فـرقـ فـيـ إـنـكـارـهـاـ بـيـنـ دـعـوـيـ ثـبـوـتـهـ لـزـيدـ أـوـ لـلـأـصـنـامـ وـبـيـنـ دـعـوـيـ ثـبـوـتـهـ لـأـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ ﷺـ لـاشـتـراـكـهـمـ فـيـ إـنـكـارـ الـأـلـوـهـيـتـهـ تـعـالـىـ وـهـوـ

من أحد الأسباب الموجبة للكفر؛ ومنهم من ينسب إليه الاعتراف بألوهيته سبحانه إلا أنه يعتقد أن الأمور الراجعة إلى التشريع والتكونين كلّها بيد أمير المؤمنين أو أحدهم عليه السلام فيرى أنه المحيي والمميت وأنه الخالق والرازق وأنه الذي أيد الأنبياء السالفين سرّاً وأيد النبي الأكرم عليه السلام جهراً، واعتقادهم هذان وإن كان باطلاً واقعاً وعلى خلاف الواقع حقّاً حيث إن الكتاب العزيز يدلّ على أنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع كلّها بيد الله سبحانه إلا أنه ليس مما له موضوعية في الحكم بـكفر الملتم به، نعم الاعتقاد بذلك عقبة التفويض لأنّ معناه أنّ الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عمّا يرجع إلى تدبير مملكته وفوض الأمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه، وهذا كثيراً ما يتراءى في الأشعار المنظومة بالعربية أو الفارسية حيث ترى أن الشاعر يسند إلى أمير المؤمنين عليه السلام بعضها من هذه الأمور، وعليه فهذا الاعتقاد إنكار للضروري فإنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع مختصة بذات الواجب تعالى، فيبني كفر هذه الطائفة على ما قدمناه من أنّ إنكار الضروري هل يستتبع الكفر مطلقاً أو أنه إنّما يوجب الكفر فيما إذا رجع إلى تكذيب النبي عليه السلام، كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره ثبت بالضرورة من الدين؟ فنحكم بكفرهم على الأول وأماماً على الثاني فنفصل بين من اعتقد بذلك لشبهة حصلت له بسبب ما ورد في بعض الأدعية وغيرها مما ظاهره أنّهم عليه مفوضون في تلك الأمور من غير أن يعلم باختصاصها للله سبحانه، وبين من اعتقد بذلك مع العلم بأنّ ما يعتقده مما ثبت خلافه بالضرورة من الذين بالحكم بكفره في الصورة الثانية دون الأولى؛ ومنهم من لا يعتقد بربوبية أمير المؤمنين عليه السلام ولا بـتفويض الأمور إليه وإنّما يعتقد أنه عليه السلام وغيره

من الأئمة الطاهرين ولاة الأمر وأنّهم عاملون لله سبحانه وأنّهم أكرم المخلوقين عنده، فينسب إليهم الرزق والخلق ونحوهما - لا بمعنى إسنادها إليهم ﷺ حقيقة لأنّه يعتقد أنّ العامل فيها حقيقة هو الله - بل كإسناد الموت إلى ملك الموت والمطر إلى ملك المطر والإحياء إلى عيسى عليه السلام كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿وَأَحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وغيره مما هو من إسناد فعل من أفعال الله سبحانه إلى العاملين له بضرب من الإسناد، ومثل هذا الاعتقاد غير مستبع للกفر ولا هو إنكار للضروري، فعدّ هذا القسم من أقسام الغلوّ نظير ما نقل عن الصدوق جعيلته عن شيخه ابن الوليد: «إِنَّ نَفْيَ السَّهْوِ عَنِ النَّبِيِّ أَوْلَ درجة الغلوّ»، والغلوّ - بهذا المعنى الأخير - مما لا محذور فيه بل لا مناص عن الالتزام به في الجملة^(١).

هذا كلام سيد الطائفه وأستاذ الفقهاء السيد أبو القاسم الخوئي ثنا، فقد نصح مفهوم الغلوّ وذكر أقسامه وبين حكم كلّ قسم مع الإشارة إلى دليله، أما صاحب (القراءة المنسية) فلم يطرق هذا الباب أصلاً: فهو لم يعرض الأقوال المختلفة في المسألة، ولم يذكر أدلة كلّ قول كما هو دأب أهل التحقيق، بل نجده اكتفى بعرض التعريف اللغوي ثم رتب عليه الأثر الشرعي دون تحديد ما هو الحدّ الذي لا يُسمح بتجاوزه، وهذا دليل على أنه يكتب بنتائج مسبقة، إذ إنّ ارتکازه الأوّلي هو أنّهم بشر لا توجد فيهم أيّ صفات خاصة.

أما ما يتعلّق بـ(التفويض) فالأمر أسوأ من سابقه، إذ إنّ صاحب

(القراءة المنسية) لم يعرّف التفويض ولو بتعريفه اللغوي، ولم يذكر أقسامه بل اكتفى بقوله: فالمفوضة هم الذين يقولون بتفويض خلق العالم أو التكوين والتشريع إلى أشخاص معينين وعلى رأسهم النبي ﷺ ثم الأئمة^(١).

وقال في مورد آخر: وكما قلت، كان التفويض درجات: تفويض في الخلق وتفويض في تدبير الكون، وتفويض في الرزق، وتفويض في أمر الدين والتشريع، وتفويض في الاختيار^(٢).

ولم يبيّن للقارئ ما المقصود من (التفويض) ولم يذكر لنا أقسامه التي أشار إليها دون تفصيل، بل مرّ عليها مرور الكرام وكأنّ القضية مسلّمة بالطلاّن، والأهمّ من هذا لم يذكر ماذا قالت الروايات عن التفويض وحكمه عندهم عَلَيْهِ الْبَصَرُ !

ولكي يعلم القارئ الفرق بين التحقيق والتلقيق، نترك المجال للعلامة المجلسي رحمه الله وكيفية تناوله لموضوع التفويض، إذ قال: وأمّا التفويض فيطلق على معان بعضها منفي عنهم عَلَيْهِ الْبَصَرُ وبعضها مثبت لهم، فالأول التفويض في الخلق والرزق والتربية والإماتة والإحياء، فإنّ قوماً قالوا: إنّ الله تعالى خلقهم وفوض إليهم أمر الخلق فهم يخلقون ويرزقون ويحييون، وهذا الكلام يتحمل وجهين: أحدهما أن يقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون حقيقة، وهذا كفر صريح دلت على استحالته الأدلة العقلية والنقدية، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به؛ وثانيهما: أنّ الله

(١) القراءة المنسية ١٢٢.

(٢) القراءة المنسية ١٢٣.

تعالى يفعل ذلك مقارنا لإرادتهم كشقّ القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حيّة وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميع ذلك إنما تحصل بقدرته تعالى مقارنا لإرادتهم لظهور صدقهم، فلا يأبى العقل عن أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثم خلق كلّ شيء مقارنا لإرادتهم ومشيّتهم، وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً لكنّ الأخبار السالفة تمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهراً بل صراحة، مع أنّ القول به قول بما لا يعلم إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم، وما ورد من الأخبار الدالة على ذلك كخطبة البيان وأمثالها فلم يوجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، مع أنه يحتمل أن يكون المراد كونهم علةٌ غائيةٌ لإيجاد جميع المكوّنات، وأنه تعالى جعلهم مطاعين في الأرضين والسماء، ويطيعهم بإذن الله تعالى كل شيء حتى الجمادات، وأنّهم إذا شاؤوا أمراً لا يردد الله مشيّتهم، ولكنّهم لا يشاؤون إلّا أن يشاء الله؛ وأمّا ما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح لكتل أمر إليهم وأنه لا ينزل ملك من السماء لأمر إلّا بدأ بهم فليس بذلك لمدخليتهم في ذلك، ولا الاستشارة بهم، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه، وليس ذلك إلّا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة مقامهم؛ الثاني: التفويف في أمر الدين، وهذا أيضاً يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون الله تعالى فوض إلى النبي والأئمة عليهم السلام عموماً أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاؤوا من غير وحيٍ وإلهامٍ أو يغيّروا ما أوحى إليهم بأرائهم وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإنّ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه كان يتضرّر الوحي أياً ما كثيرة لجواب سائل ولا يجيئه من عنده ، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوَمَّ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾؛ وثانيهما: أنه تعالى

لما أكمل نبيه ﷺ بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلا ما يوافق الحق والصواب ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيته تعالى في كل باب فوّض إليه تعين بعض الأمور كالزيادة في الصلاة وتعيين النوافل في الصلاة والصوم وطعمة الجد وغير ذلك مما مضى وسيأتي إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعين إلا بالوحى ، ولم يكن الاختيار إلا بإلهام، ثم كان يؤكّد ما اختاره ﷺ بالوحى، ولا فساد في ذلك عقلاً وقد دلت الصوص المستفيضة عليه مما تقدم في هذا الباب وفي أبواب فضائل نبينا ﷺ من المجلد السادس، ولعل الصدوق جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه أيضاً إنما نفى المعنى الأول وحيث قال في الفقيه: وقد فوّض الله عز وجل إلى نبيه ﷺ أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدى حدوده، وأيضاً هو رحمة الله قد روى كثيراً من أخبار التفويض في كتبه ولم يتعرض لتأويلها؛ الثالث: تفويض أمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتمكيلهم وتعليمهم وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهو وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا وهذا حق لقوله تعالى: «وَمَا أَنْتُمُ الرَّسُولُ فَحَذِّرُهُ وَمَا نَهَنَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْهُ» وغير ذلك من الآيات والأخبار، وعليه يحمل قولهم عليهم السلام: «نحن المحللون حلاله والمحرّمون حرامه» أي بيانهما علينا ويجب على الناس الرجوع فيهما إلينا، وبهذا الوجه ورد خبر أبي إسحاق والميسمى؛ الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم، أو بسبب التقىء فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام، وببعضهم بالتقىء وبيّنون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يتحمل عقل كل سائل، ولهم أن يبيّنوا ولهم أن يسكتوا كما ورد في أخبار كثيرة: «عليكم المسألة وليس

علينا الجواب» كل ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت كما ورد في خبر ابن أشيم وغيره، وهو أحد معاني خبر محمد بن سنان في تأويل قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ إِمَّا أَرْكَأَ اللَّهُ﴾، ولعل تخصيصه بالنبي ﷺ والأئمة ﷺ لعدم تيسر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء ﷺ، بل كانوا مكلفين بعدم التقىة في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر، والتفويض بهذا المعنى أيضا ثابت حق بالأخبار المستفيضة، الخامس: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم الله من الواقع ومن الحق في كل واقعة، وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان وعليه أيضا دلت الأخبار؛ السادس: التفويض في العطاء فإن الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها فلهم أن يعطوا ما شاؤوا وينعموا ما شاؤوا، كما مر في خبر الشمالي وسيأتي في مواضعه، وإذا أحاطت خبرا بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه وعرفت ضعف قول من نفى التفويض مطلقا ولما يحيط بمعانيه^(١).

ويكفي هذا التفاوت في طريقة تناول الموضوع ليعلم القارئ الكريم الفرق بين المناقشة العلمية الرصينة وبين غيرها، ومن يقرأ كتاب (القراءة المنسية) يجده مشحونا من أوله لآخره بذكر (الغلو) و(التفويض) دون أي تحقيق جدي في المسألة.

(١) بحار الأنوار ٢٥/٣٤٧؛ لعل العبارة الأخيرة في كلام العلامة المجلسي رحمه الله تحسن النزاع في المسألة، فهو يصرح أن منشأ إنكار البعض لـ(التفويض) هو عدم إحاطتهم بأقسامه ودركهم لمعانيه.

البحث التاريخي:

من الجوانب المهمة في بحث (القراءة المنسية) هو الجانب التاريخي، حيث إن صاحب النظرية عمد إلى إثبات أن نظريته هي التي كانت تمثل التشيع في القرون الثلاثة الأولى، أما (القراءة السائدة) فهي وليدة تيار الغلو، ولم تصبح هي الممثلة للتشيع إلا بعد القرن الثالث.

قال في مقدمة كتابه: أولاً أنّ فهم الشيعة الأوائل للإمامية يختلف كثيراً عن الفهم الشيعي الإمامي الذي ساد في الألف سنة الأخيرة، وثانياً أنّ ذلك الفهم القديم السابق كان يمثل حتى القرن الهجري الخامس وخصوصاً في القرنين الثالث والرابع القراءة الغالبة في الفكر الشيعي^(١).

ورغم أنّ هذا البحث هو تاريخي بحث، فإنّنا لا نجد في كتاب (القراءة المنسية) أي تحقيق تاريخي للمسألة، إذ إنّ مثل هذه الدعوى تستوجب على صاحبها جمع شواهد تاريخية من القرون الأولى تبيّن صحتها، وذلك باستقراء كل النصوص التاريخية التي تحكي عقيدة الشيعة في تلك الفترة الزمنية.

والمصنف لم يتعرّض لهذا البحث البتّة، بل في كل المصادر التي اعتمد عليها في بناء (القراءة المنسية) لا نجد حضوراً لأيّ كتاب تاريخي، وهذا كاشف عن فجوة كبيرة في هذا البحث لأنّ حجر الأساس فيه هو إثبات أنّ (القراءة المنسية) هي الممثل الرسمي للتشيع الذي يرتضيه الأئمّة عليهم السلام.

(١) القراءة المنسية ١٨

علمًا أنَّ البحث عن (القراءة السائدة) – التي تمثل بحسب دعوى المصنف قراءة الغلو والغلاة – لا يتوقف عند البحث العقدي، بل لابد من تحليل القضية تحليلًا تاريخيًّا دقيقًا: فظاهره (الغلو والغلاة) لم ترصد إلَّا في أواسط الشيعة ولا وجود لها عند غيرهم من المسلمين، فما الذي دعا الشيعة إلى تبني نظرة (فوق بشرية) لأئمَّتهم في حين لم نجد أحدًا من المسلمين تبنَّاها في حقِّ أئمَّتهم وكبارهم؟! بل حتَّى في أواسط الديانات السماوية الأخرى، لم يرصد التاريخ وجوداً للغلاة إلَّا في المجتمع المسيحي الذي أَللَّهُ عِيسَى عليه السلام وزعم أنَّه الإله أو أَنَّه ابن الإله، والسبب في ذلك أنَّهم شهدوا واقعاً مخالفًا للمعتاد وهو ظهور صفات (فوق بشرية) لهذا النبي الكريم عليه السلام أكَّد عليها القرآن الكريم في أكثر من آية: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جَعَلْتُكُم بِإِيمَانِكُمْ أَنِّي أَخْلَقَ لَكُم مِّنَ الظِّنِّ كَهْنَةً أَلَطَّافَ فَأَفْنَخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذِنُ اللَّهُ وَأَبْرِئُ أَلَّا يَكُمْ وَأَلَّا يَرْصُدْ وَأَنِّي الْمَوْقِ يَأْذِنُ اللَّهُ وَأَنِّي أَنْتُكُم بِمَا تَأْكُونُ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي يُوْتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيَّةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، ثم نهى عن تجاوز القول فيه وأكَّد على بشريته رغم وجود هذه الصفات فيه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَقْنَلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ الَّتِي هَآءَ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَعَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنَّهُمْ حَيْرَ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ سُبِّحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا﴾.

وهذا كاشف على أنَّ نشوء هذه الظاهرة في أواسط الشيعة دون غيرهم مردُّها إلى واقع موجود عندهم مخالف لما هو موجود عند غيرهم، وبالتالي تحديد وجود صفات في أئمَّتهم عليه السلام لا وجود لها عند

غيرهم من الطوائف الأخرى بحيث جعلت البعض يعجز عن تفسيرها في حدود النظرة البشرية للإمام عليه السلام.

عدم تفسير نشوء ظاهرة (الغلو والغلاة) يعتبر ثغرة كبيرة في كل بحث يسعى فيه صاحبه إلى إسقاط (القراءة السائدة)، لأن القراءتين تشتراكان في إضفاء صفات (فوق بشرية) للأئمة عليهما السلام.

الانتقائية في التعامل مع كلمات الأعلام:

استدلّ صاحب (القراءة المنسية) بجملة من كلمات بعض أعلام الطائفة، والملاحظ هنا أمران:

أولاً: أن مثل هذا البحث يستوجب تتبعاً لآراء المتقدمين الكلامية والعقدية واستقراء تماماً لكلماتهم وليس التركيز على أربعة أو خمسة وإهمال السواد الأعظم منهم.

ثانياً: حتى في نطاق العالم الواحد، من الخطأ الاستدلال بقصاصه من كلماته دون النظر في مجموعها، فالعالم عادة تكون له أطوار وتغييرات في مسيرته العلمية، ولذلك كثيراً ما نجد بعض الفقهاء والعلماء يكون له رأي في أول حياته، إلا أنه يعدل عنه في آخر عمره نتيجة تكامله ونضوجه العلمي.

وكلا الأمرين هما موضع خلل في بحث (القراءة المنسية) فلا يوجد تتبع لكلمات العلماء لاسيما المتقدمين منهم، بل لم يتعرض قط إلى أصحاب الأئمة عليهما السلام الذين أخذوا عقيدتهم من آئمتهم مباشرة بلا واسطة، بل اكتفى بالنقل عن خمسة أشخاص فقط في كل الكتاب واعتبر ما ذكروه الحق الذي لا مرية فيه.

وهؤلاء الذين نقل عنهم اقطع كلامهم واجترأه بحيث أخلّ بهم مرادهم، والأهمّ من هذا أعرض عن بقية كلماتهم المتناثرة هنا وهناك والتي تمثل قرائن على فهم حقيقة كلامهم، وسيأتيك في الفصول القادمة عرض مفصل لكيفية تعامل صاحب (القراءة المنسية) مع كلمات الأعلام.

الخلاصة :

لم ينافش صاحب (القراءة المنسية) أيّ دليل جاء به أصحاب (القراءة السائدة) سواء كان آية أو رواية، بل غض طرفه عن كلّ أدلةّهم ولم يذكر منها إلّا الروايات ثمّ أسقطها بجرّة قلم واحدة تحت دعوى الوضع، وفي المقابل لم يأت بأيّ دليل على قراءته التي قدّمها للشيعة لا من نقل صحيح ولا عقل صريح، بل غاية ما تمسّك به في بحثه هو التقاط بعض الشواهد المقطعة من كلمات بعض الأعلام والبناء عليها رغم عدم فهمه لها، مع إعراضه عن عشرات بل مئات الشواهد التي ترجّح كفة القراءة التي يحاول نفيها!

ومثل هذه المنهجية بعيدة كلّ البعد عن الأسلوب الذي يتناول به أهل العلم والتحقيق القضايا العلمية، بل أفضل وصف يمكن أن توصف به هذه المنهجية هي «الالتقاطية»، والتي تقوم على التقاط قصاصات من هنا وهناك وتسلّط الضوء عليها والإعراض عن سواها وإن كان أصحّ سندًا وأوضح دلالة.

وهذه المنهجية هي نفس الطريقة التي تعامل بها المستشرقون في نقدّهم للإسلام وتشكيكهم في القرآن الكريم ونبوّة النبي ﷺ، فمن

يقرأ كتاباتهم وبحوثهم يجد أنّهم اعتمدوا عين هذا الأسلوب ولعلّ صاحب (القراءة المنسية) قد تأثّر بهم فطبق منهجيتهم على بحث الإمامية^(١).

(١) الظاهر أنّ صاحب (القراءة المنسية) قد تصيّد هذه الفكرة من كتاب (تطور المباني الفكرية للشيعة في القرون الثلاثة الأولى) للسيد حسين مدرسي طباطبائي، ومن يقرأ كتابات هذا الأخير يجد أنه متأثّر تأثراً كبيراً بالمستشرق الألماني «ويلفريد مادلونج» والذي تخصص في البحث عن الفرق الشيعية وقضية الإمامة تحديداً، وسعى إلى إرجاع كل المفردات العقدية إلى ظروفها التاريخية وأقصى كل احتمال لوجود بعد غبيّ في هذه المسألة، وصاحب (القراءة المنسية) يحمل نفس هذه الفكرة ويسعى في طيات بحثه إلى إثباتها.

تاريخ القراءة المنسية

أراد صاحب (القراءة المنسية) أن يثبت وجود سلف له في هذه القراءة، وأن هناك من كان ينظر لأهل البيت عليهم السلام بهذه النظرة وينفي وجود الصفات (فوق البشرية) فيهم ويكتفي بكونهم (علماء أبرار).

كلام المامقاني ثنتين :

استشهاد صاحب (القراءة المنسية) بكلام للرجالي الكبير الشيخ عبد الله المامقاني ثنتين يقول فيه:... وأن أكثر ما يعده اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام، كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو^(١).

وقد اشتبه المصطفى في عدّة أمور استفادها من هذه العبارة:

قوله: مثلما تدلّ العبارة «وإن أكثر ما يعده اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام» على غلبة هذا النمط من التفكير على الفكر الشيعي في الألف سنة الأخيرة، فإن العبارة المقابلة لها أي «كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو» تدلّ كذلك على إنكار ذلك النوع الفضائل فوق البشرية للأئمة كان يمثل التشيع الرسمي سابقاً، أي إن هذه الرؤية إلى صفات الأئمة كانت هي السائدة في القرون الأولى، حتى قرنين من الزمن بعد بدء غيبة الأئمة كان

(١) تنقيح المقال ٢/٣٠٥.

الفكر الشيعي السائد والغالب هو الرؤية البشرية العادلة للأئمة، إلى حدّ تعريف الفكر الشيعي بتلك الرؤية^(١).

أقول: إنّ ما استفاده صاحب (القراءة المنسية) بعيد كلّ البعد عن عبارة المامقاني ثانية، بل حمل هذا الكلام ما لا يحتمل وأسقط عليه عدّة استنتاجات لا علاقة لها بهذه العبارة، فغاية ما يستفاد من كلامه هو وجود خلاف بين المتقدّمين في بعض القضايا المتعلقة بصفات الأئمة عليهم السلام، أمّا أن يكون هذا الرأي أو ذاك هو السائد أو هو الممثّل للتشيّع في ذلك الزمان، وتحديد الزمن بقرنين بعد الغيبة فلا ندرى من أين جاء بها المصنف، إذ إنّه لا عين ولا أثر لمثل هذه الاستنتاجات في كلام المامقاني ثانية.

والعجب تحديده الزمني لتمثيل نظرية (علماء أبرار) للتشيّع إلى قرنين بعد غياب الأئمة عليهم السلام أي إلى متتصف القرن الخامس، إذ إنه في مورد آخر ناقض كلامه واعتبر أنّ القرن الخامس تغيير فيه الوضع وسادت نظرية (الأئمة المعصومون) الوسط الشيعي؛ قال:... ورأينا أنّ العقيدة الغالبة في القرنين الأوليين نصف القرن الثاني والقرن الثالث وحتى أواخر القرن الرابع كانت النظرة البشرية العادلة إلى منصب الإمامة، ثم في القرن الخامس صارت هذه النظرة مطروحة فقط في الساحة وليس الغالبة^(٢).

وناقض نفسه في موضع آخر عندما اعترف أنّ التزاع حسم في القرن الرابع وأصبحت نظرية (الأئمة المعصومون) هي السائدة،

(١) القراءة المنسية ٢٦.

(٢) القراءة المنسية ٧٨.

قال: والحاصل أنّ منذ القرن الرابع فما بعد لم نعد نشهد أثراً لذلك النزاع الأوّلي، وذلك لأنّ جميع النقاط التي كان موضع خلاف ونقد وإنكار في البدايات، تحولت رويداً رويداً لتسقّر في قلب العقيدة الشيعية الرسمية، لذا فإنّ المتكلّم الشيعي الرسمي في القرنين الرابع والخامس وما بعد أصبح يعتقد فعلاً بكلّ النقاط التي كانت موضع خلاف وجدل فيما سبق، وكانت متقدّدة ومردودة من قبل القدماء^(١).

فهو تارة يعتبر أنّ (القراءة المنسية) هي التي كانت سائدة إلى القرن الخامس، وتارة يعتبر أنه في القرن الرابع والخامس أصبحت هذه القراءة موجودة فقط وليس غالبة، وتارة أخرى يصرّح بأنّ النزاع حسم في القرن الخامس وأصبحت نظرية (الأئمة المعصومون) هي السائدة.

قوله: لقد تعرّضت ضروريّات المذهب إلى تحولات أساسية وهامة خلال الألف سنة الأخيرة، لم يكن هذا التحوّل والتبدل في أمور فرعية وعملية في ذات أهميّة، بل وقع هذا التحوّل في حريم المباحث الأصليّة والاعتقاديّة الأساسية، وفي الأمور التي تشكّل ضروريّات المذهب، أي لم يكن التحوّل مقتضاً على واحد أو اثنين من ضروريّات المذهب، بل على أكثر ضروريّات المذهب^(٢).

أقول: إنّ الشيخ المامقاني ثنتَ ث كان يتحدّث عن ضروريّات المذهب في خصوص أوصاف الأئمة عليهم السلام، إلا أنّ صاحب (القراءة المنسية) وسع الدائرة ونقل الكلام إلى مطلق (ضروريّات المذهب)،

(١) القراءة المنسية ١٢٦.

(٢) القراءة المنسية ٢٧.

بل عَمِّ الكلام ليشمل «المباحث الأصلية والاعتقادات الأساسية» والحال أَنَّه حتَّى صغار طلبة العلم يعلمون أَنَّه ليس كُلَّ ضروري هو أصل من الأصول^(١).

علماً أَنَّ الشيخ المامقاني ثَنَّثَ قد ذكر في كلامه السبب في وقوع هذا الاختلاف بين الأصحاب وأرجعه إلى الأئمة عليهم السلام: ... وذلك نشأ من أئمتنا عليهم السلام، حيث إنهم لما وجدوا أنَّ الشيطان دخل مع شيعتهم من هذا السبيل لإضلالهم -وفاء لما حلف به من إغواء عباد الله أجمعين- حذَّرُوهُم من القول في حقّهم بجملة من مراتبهم بإبعاد لهم عَمِّا هو غلوٌّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظاً لشُؤون الله جلَّتْ عظمته، حيث كان عندهم أهمُّ من حفظ شؤونهم لأنَّه الأصل، وشُؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافذة لها^(٢).

فالشيخ المامقاني ثَنَّثَ بينَ ووضَح سبب وقوع الخلاف بين المتقدَّمين وخفاء هذه المقامات عن بعضهم، وهو أنَّ الأئمة عليهم السلام ربما أنكروا في بعض أحاديثهم ما هو ثابت لهم من صفاتهم العالية أمام بعض ضعفاء الشيعة، حذراً من أن يكون علم هؤلاء الشيعة بها

(١) لا شكَّ أَنَّ كُلَّ أصل من أصول الدين هو ضروري بمعنى أَنَّه علم انتسابه للدين بالقطع واليقين ولكن ليس كُلَّ ضروري هو أصل من الأصول بل عندنا ضروريات خارجة عن حريم أصول الدين، بل يمكن أَن يكون الشيء ضروريًا وليس من العقائد أصلاً، ولذلك قالوا أنَّ النسبة بين الضروري والأصل هي نسبة العموم والخصوص المطلق، وعليه فتايات وجود خلاف في الضروريات لا يلزم منه الخلاف في الأصول لأنَّ الأعمَّ لا يثبت الأخصَّ.

(٢) تقييم المقال / ٢٣٥.

سبباً لوقوعهم في الغلو فيهم عليه السلام، فإن الأمر حينئذ يدور بين حفظ أساس الشريعة في نفوسيهم وبين بيان بعض مقاماتهم لهم، التي ربما يكون علمهم بها سبباً لضلالهم، فلا ندرى لماذا أخذ صاحب (القراءة المنسية) بجزء من كلام المامقاني ثنتين وترك الجزء الآخر؟!

نحن لا نطلب منه التصديق والتسليم بما ذكره الشيخ المامقاني ثنتين، لكن ما نريده بالفعل هو طرح هذا التحليل الذي ذكره الشيخ ومناقشته، لأن يأتي بفرض آخر لم يقل بها المامقاني ثنتين كقوله: ولا يمكن تبرير هذا التحول في ضروريات المذهب بالاستناد إلى قضيّة البداء لأنّا بذلك نضفي صبغة القضاء الإلهي على ذلك الوضع أو الاصطلاح البشري^(١).

فتركه للتبرير الذي ذكره الشيخ المامقاني ثنتين وطرحه لتبرير آخر ضعيف لم يقل به أحد هو أشبه ما يكون بمحالطة رجل القش^(٢) التي تستخدم في المحاورات والمناظرات.

علماً أنَّ كلام الشيخ المامقاني ثنتين أخص من مدّعى صاحب (القراءة المنسية)، فلو رجعنا إلى كلام الشيخ المتقدم وتتبّعنا تطبيقاته لهذه الفائدة في طيّات كتابه (تنقیح المقال) نجد أنَّه يرسل الكلام حول المقامات العالية للأئمَّة عليهم السلام كوجودهم النوري وولايتهم

. (١) القراءة المنسية .٢٨

(٢) تعتمد محالطة رجل القش على تجنب الردّ مباشرة على فكرة الخصم الذي تناظره، بل تقوم بتعرير فكرة الخصم بصورة تجعلها ضعيفة متهاكلة وجعلها كـ(رجل القش) الذي يمكن هدمه بسهولة، والإيحاء للسامع بأنّها هي الفكرة التي يطرحها الخصم ثم الرد عليها وإسقاطها بسهولة فيسقط الخصم في نظر من اقترب برجل القش الذي أنت صنته، وهذا ما صنعه صاحب (القراءة المنسية) حيث اختلق تبريراً ضعيفاً من بنات أفكاره ثم بدأ بمهاجته إيحاء بأنَّ هذا التبرير هو ما يذكره التبرير الآخر.

على عالم التكوين ونقل عجائب حالاتهم .. إرسال المسلمين، وهذا الكلام لا علاقة له من قريب ولا من بعيد بقضية النص الإلهي عليهم أو ثبوت عصمتهم عليه السلام، والأخص لا يثبت الأعم فتأمل.

كلام البهبهاني ثنتين :

استشهد صاحب (القراءة المنسية) بعبارة للمحقق الأصولي الفذ الوحيد البهبهاني ثنتين يقول فيها: اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيمما القميّين منهم (والغضائري)، كانوا يعتقدون للائمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعـة والجلالة ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيـهم، وما كانوا يجـوزون التعـدي عنـها وكانوا يعـدون التعـدي ارتفاعـاً وغلـوا حسب معتقدـهم، حتـى أتـهم جـعلـوا مثلـ نـفي السهو عنـهم غـلوـا بل رـبـما جـعلـوا مـطلقـ التـفوـيضـ إـلـيـهمـ أوـ التـفوـيضـ الذي اخـتـلـفـ فيـهـ كـمـاـ سـنـذـكـرـ أوـ المـبالغـةـ فيـ معـجزـاتـهـمـ وـنـقلـ العـجـائبـ منـ خـوارـقـ العـادـاتـ عنـهـمـ أوـ الإـغـراقـ فيـ شـأنـهـمـ وإـجـلالـهـمـ وـتـزـيهـهـمـ عنـ كـثـيرـ منـ النـقـائـصـ وإـظـهـارـ كـثـيرـ قـدـرـةـ لـهـمـ وـذـكـرـ عـلـمـهـمـ بـمـكـنـوـنـاتـ السـمـاءـ وـالـأـرـضـ اـرـتفـاعـاـ أوـ مـورـثـاـ لـلـتـهـمـةـ بـهـ سـيـماـ بـجـهـةـ أـنـ الـغـلاـةـ كـانـواـ مـخـتـفـينـ فـيـ الشـيـعـةـ مـخـلـوطـينـ بـهـمـ مـدـلـسـينـ (وـبـالـجـمـلـةـ) الـظـاهـرـ أـنـ الـقـدـمـاءـ كـانـواـ مـخـتـلـفـينـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـأـصـولـيـةـ أـيـضاـ^(١).

وكلام المحقق البهبهاني ثنتين لا إشكال فيه البتة، إنما الإشكال يقع فيما استفاده صاحب (القراءة المنسية) من هذا الكلام:

فقد اعتبر أنّ «القدماء (علماء الشيعة حتى منتصف القرن الهجري

الخامس) ينظرون إلى الأئمة على نحو مختلف^(١) في حين أنّ البهبهاني عَبَر بقوله: «كثيراً من القدماء»، ولا يخفى أنّ التعبير بالكثرة يفيد أنّ القضية جزئية والحال أنّ التعبير بالقدماء يوحي أنّ القضية كلية، فغاية ما يستفاد من الكلام المزبور هو وجود فئة من الشيعة كانت لهم نظرة خاصة للأئمة ~~لهم~~ لا أنّهم كلّ الشيعة، ولا أكثرهم، والخمسون مثلاً عدد كثير، ولكنه لا يشكل نسبة كبيرة في علماء الشيعة، وهذا مما لا ينكره مطلقاً.

وقد زاد صاحب (النظرية المنسية) الطين بلة حين اعتبر أنّ هذه الفئة هي الممثلة للتّشيع، قال: كان ممثّلو التشيع في القرون الأولى -أي القدماء- أشخاصاً لا يجيزون التجاوز عن حدّ معين من أوصاف الأئمة، وكثير من الشّؤون فوق البشرية للأئمة التي هي موضع البحث تقع خارج الخطّ أو الحدود التي حدّدها القدماء، وفكّر القدماء هذا كان في عهده هو الفكر الغالب أي يمثل الأكثريّة^(٢).

وهذا عجيب غريب: إذ إن المحقق البهبهاني ~~لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى طبيعة هؤلاء وثقلهم العلمي في الطائفة في ذلك الزمان، فكيف تحولوا بقدرة قادر إلى ممثلي التشيع وإلى الأغلبية؟!~~

بل إنّ هذا الكلام الذي استشهد به يخالف نظريته ولا يدعمها، فالمحقّق البهبهاني ~~حضر الاختلاف في بعض صفات~~

(١) القراءة المنسية ٣٠.

(٢) القراءة المنسية ٣٠، قام صاحب (القراءة المنسية) بمعالجة أخرى وهي (معالجة التعميم المصحّف)، فغاية ما يفيده الكلام هو أنّ البعض كان يتبنّى هذه العقيدة لكنه وسع الدائرة وعمّم القول ليشمل الأكثرين، ولم يكتف بذلك بل جعل الأكثرين هو وجه التشيع!

الأئمة عليهم السلام ومقاماتهم، أمّا إمامتهم وثبوت العصمة لهم، وإضفاء مكانة خاصة لهم من الرفعة والجلالة، فإنّ كُلّ هذه الأمور خارجة عن محل النزاع بين القدماء بل هي من المسلمات عندهم بحسب مفهوم كلام البهبهاني ثنتين، ولذلك فقد استدرك صاحب (القراءة المنسية) بعد أن التفت إلى أنّ الكلام لا يخدم دعواه التي نفي فيها (النصّ والعصمة والعلم الخاص) فقال: لم تكن صفة العصمة في تقرير الشيخ الوحيد البهبهاني من بين صفات الأئمة موضع الخلاف، لقد اعتبر أنّ القول بمرتبة معينة منخفضة من العصمة كان جزءاً من عقيدة القدماء، ولكن: هل العصمة مقوله ذات مراتب؟ (في النهاية إما القدماء كانوا يعتبرون الأئمة معصومين وإما لا يعتبرونهم كذلك^(١)) أم أنها أمر متواطئ يدور بين النفي والإثبات فقط؟ ما سنذكره في الشاهد الثالث سيبيّن عدم دقة تقرير الشيخ الوحيد وبعدة عن الصواب في هذه النقطة وأنّ الاختلاف بين الأصحاب كان يشمل أيضاً هذه الصفة^(٢).

والامر الآخر المهم الذي يجب الوقوف عنده هو تعميم البهبهاني ثنتين لدائرة الاختلاف لتشمل مباحث التوحيد حيث قال: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً فربما

(١) القول بأنّ مفهوم العصمة من المفاهيم المشكّكة هو ما ذهب إليه الأصحاب بلا خلاف بينهم، وكلام الوحيد البهبهاني ثنتين يندرج تحت هذا البيان، فقد ينكر البعض مرتبة عالية من العصمة كالقول بعصمتهن عليهم السلام من السهو والنسيان أو عصمتهن من الخطأ في الموضوعات الخارجية ولا يلزم من هذا إنكاره لأصل العصمة وبقية مراتبها، لكن صاحب (القراءة المنسية) حاول جعل العصمة من المفاهيم المتواطئة بحيث يجعل من أي عبارة فيها إنكار للعصمة إنكاراً لأصل العصمة فيكون قد وجد شاهداً على مدعاه.

(٢) القراءة المنسية ٣١

كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده أو لا هذا ولا ذاك^(١).

وهذا الأمر يصلح أن يكون جواباً نقضياً على صاحب (القراءة المنسية) فإذا كان الاختلاف في مسائل الإمامة دليلاً على عدم ضرورة الاعتقاد بها وبتفاصيلها فقد اختلف في التوحيد بين الأصحاب وقال بعضهم بالتشبيه والجبر وغيرها من المقولات الفاسدة، فهل نقول أنّ نظرة الشيعة للتوحيد تغيرت وأنّ التجسيم والتشبيه والجبر هي (القراءة المنسية) للتشريع؟!

كلام الشهيد الثاني عليه السلام

لعل أعلم شاهد تمسك به صاحب (القراءة المنسية) كلام الشهيد الثاني عليه السلام ومنه استلهم نظرته للأئمة بأنّهم (علماء أبرار) إذ إن هذه التسمية قد وردت ضمن هذا الشاهد.

قال عليه السلام: الأصل الرابع (التصديق بإمامية الإثنا عشر صلوات الله عليهم أجمعين) وهذا الأصل اعتبره في تحقق الإيمان الطائفية المحققة الإمامية، حتى أنه من ضروريات مذهبهم دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع، ثم إنّه لا ريب أنه يشترط التصديق بكونهم أئمة يهدون بالحق، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهם، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقق التصديق بذلك لم يتحقق التصديق بكونهم أئمة، أمّا التصديق بكونهم معصومين مطهرين عن الرجس، كما دلت عليه الأدلة العقلية

والنقلية، والتصديق بكونهم منصوصاً عليهم من الله تعالى ورسوله، وأنّهم حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم، وأنّ علمهم ليس عن رأي واجتهاد بل عن يقين تلقّوه عن من لا ينطق عن الهوى خلفاً عن سلف بأنفس قوية قدسية، أو بعضه لدني من لدن حكيم خبير وغير ذلك مما يفيد اليقين، كما ورد في الحديث أنّهم ﷺ محدثون أي: معهم ملك يحدّثهم بجميع ما يحتاجون أو يرجع إليهم فيه، أو أنّهم يحصل لهم نكت في القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث، وأنّه لا يصحّ خلو العصر عن إمام منهم، وإلا لساخت الأرض بأهلها، وأنّ الدنيا تتمّ بتمامهم، ولا تصحّ الزيادة عليهم، وأنّ خاتمهم المهدي صاحب الرمان ﷺ وأنّه حيٌ إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، وأدعيه الفرقة المحققة الناجية بالفرج بظهوره ﷺ كثيرة، فهل يعتبر في تحقق الإيمان أم يكفي اعتقاد إمامتهم ووجوب طاعتكم في الجملة؟ فيه الوجهان السابقان في النبوة، ويمكن ترجيح الأول بأنّ الذي دلّ على ثبوت إمامتهم دلّ على جميع ما ذكرناه خصوصاً العصمة، ثبوتها بالعقل والنقل، وليس بعيداً الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم ﷺ، فإنّ كثيراً منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفايتها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنّهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبع سيرهم وأحاديثهم، وفي كتاب أبي عمرو الكشي رحمه الله جملة مطلعة على ذلك، مع أنّ المعلوم من سيرتهم ﷺ مع هؤلاء أنّهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدّالاتهم^(١).

قبل الدخول فيما استفاده صاحب (القراءة المنسية) لابد لنا من الوقوف على محل النزاع في كلام الشهيد الثاني عليه السلام، إذ إنه ذكر في ضمن كلامه أموراً يجب التصديق بها لتحقيق الإيمان، وأخرى توقف فيها ولم يفت بالوجوب.

أما الأمر الأول فهو كونهم أئمة قد فرض الله طاعتهم والتسليم إليهم، قال: «ثم إنّه لا ريب أنّه يشترط التصديق بكونهم أئمة يهدون بالحق، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقق التصديق بذلك لم يتحقق التصديق بكونهم أئمة»^(١).

وهذا يهدم ما يحاول إثباته صاحب (القراءة المنسية) من كونهم مجرد رواة للإسلام لا أكثر ولا أقل، وقد مر علينا قوله:...لا يبقى من دليل وداع لاختيار التشيع لأولئك الأئمة سوى رجحان روایتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشرية^(٢).

ووجوب طاعتهم والانقياد لهم يعني وجود النص الإلهي الخاص عليهم وليس مجرد اختيار بشري لفهمهم للدين وروایتهم لأخبار جدهم المصطفى صلوات الله عليه وآله وسلامه، وهذا ما يسعى صاحب (القراءة المنسية) نفيه من أول الكتاب، بل اعتبره من مركبات (القراءة السائدة) وهي قضية النص الإلهي عليهم.

والعجب من صاحب (القراءة المنسية) في قوله: «النقطة الثانية

(١) حقائق الإيمان ١٤٩.

(٢) القراءة المنسية ٤١.

هي أنّ رأي الشهيد الثاني، إذا اعتقد شخص بإماماة الأئمّة ورأى من الواجب عليه طاعتهم والاقتداء بهم لكنه لم يؤمن بالجزئيات الأخرى بشأن صفاتهم مثل العصمة والنّص الإلهي والعلم اللدّنّي^(١)؛ مع آنه لا يمكن التفكير بين وجوب الطاعة وجود النّص الإلهي، فهم يطاعون لوجود النّص عليهم لا شيء آخر وهذا عين ما ينكّره الرجل، بل التعبير عنهم بأنّهم رواة في كلماته كاف لإثبات عدم وجوب طاعتهم ولا الانقياد لهم!

أمّا الأمور الثانية التي نصّ الشهيد الثاني عليه السلام على وقوع الخلاف فيها بين الأصحاب لاسيما العصمة، فإنّ صاحب (القراءة المنسية) قد اعتبر هذا التصرّح أهمّ ما في الاقتباس إذ يقول: إنّ أهمّ ما في الاقتباس الذي أوردناه أعلاه من كلام الشهيد الثاني هو الاستدلال الذي أورده لتأييد الوجه الثاني، وخلاصة ما ذكره ما يلي: كثير من الشيعة الرواة لأحاديث الأئمّة عليهم السلام وكثير من الشيعة المعاصرین للأئمّة عليهم السلام لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمّة عليهم السلام بل كانوا يعتبرون الأئمّة علماء أبرار لا أكثر^(٢).

والعجب في هذا الاقتباس أنّه لم يكمل كلام الشهيد الثاني عليه السلام الذي نصّ على سبب عدم اعتقاد بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام بالعصمة حيث قال: فإنّ كثيراً منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفايتها عليهم^(٣)؛ فكما أنّ من تتبع سيرتهم وأحاديثهم يجد اختلافاً

(١) القراءة المنسية ٣٧.

(٢) القراءة المنسية ٣٦.

(٣) حقائق الإيمان ١٥١.

بين الأصحاب في قضيّة العصمة، كذلك الشواهد التاريخيّة تثبت أنّ من لم يكن يعتقد بعصمته عليه السلام كان بسبب قصور في اطلاعه على أحاديثهم عليه السلام وإدراكه لمقاماتهم.

ونص على سبب آخر لعدم اعتقاد بعضهم بالعصمة، فقال ثبات :

وقد كانوا في كل زمان مخفين مشردين متزورين ملتزمين للثقة في أكثر أوقاتهم، لا يستطيعون إخبار خواصّهم بإمامتهم فضلاً عن غيرهم، يشهد بذلك كتب الرجال والأحاديث أيضاً^(١).

ويمكّنا النقض على صاحب (القراءة المنسية) بما أورده الشهيد ثبات في الأصل الثاني وهو النبوة إذ يقول:... وأما تفصيل ما أخبر به من أحوال المبدأ والمعاد، كالتكليف بالعبادات، والسؤال في القبر وعذابه، والمعاد الجسماني، والحساب والصراط، والجنة، والنار، والميزان، وتطاير الكتب، مما ثبت مجبيه به تواثراً، فهل التصديق بتفاصيله معتبرة في تحقق الإيمان؟ صرّح باعتباره جمع من العلماء، والظاهر أنّ التصديق به إجمالاً كافٌ، بمعنى إنّ المكلّف لو اعتقد حقيّة كلّ ما أخبر به عليه السلام، بحيث كلّما ثبت عنده جزئي منها صدّق به تفصيلاً كان مؤمناً وإن لم يطلع على تفاصيل تلك الجزئيات بعد، ويؤيّد ذلك أنّ أكثر الناس في الصدر الأول لم يكونوا عالمين بهذه التفاصيل في الأول، بل كانوا يطّلعون عليها وقتاً فوتاً، مع الحكم بإيمانهم في كل وقت من حين التصديق بالوحدانية والرسالة، بل هذا حال أكثر الناس في جميع الأعصار كما هو المشاهد فلو اعتبرناه لزم

خروج أكثر أهل الإيمان عنه، وهو بعيد عن حكمة العزيز الحكيم^(١). فأحوال المبدأ والمعاد، كالتكليف بالعبادات، والسؤال في القبر وعذابه، والمعاد الجسماني، والحساب والصراط، والجنة، والنار، والميزان، وتطاير الكتب رغم تواترها وثبتت كونها من الدين بالضرورة، إلا أن هناك من الصدر الأول من لم يكن يعتقد بها ولذلك أقى الشهيد رحمه الله بكفاية الإيمان إجمالا بما جاء به النبي صلوات الله عليه وسلم لا تفصيلا، فهل يحكم صاحب (القراءة المنسية) بأن هذه الأمور زيدت في الدين من الغلة، وأنها هي القراءة السائدة للدين الحنيف؟!

وقد أشرنا في مقدمة الكتاب إلى انتقائية صاحب (القراءة المنسية) في التعامل مع كلمات الأعلام، ففي الوقت الذي يعتبر هذا النص صيدا ثمينا وأهم شاهد له على مدعاه^(٢)، نجده يغضّ طرفه مثلا عن كلام الحسين بن سعيد الأهوازي رحمه الله - معاصر لثلاثة من الأئمّة عليهم السلام - الذي ينفي فيه وقوع الخلاف بين الخاصة: لا خلاف بين علمائنا في أنّهم رحمهم الله معصومون عن كل قبيح مطلقا، وأنّهم رحمهم الله يسمون ترك المندوب ذنبًا وسيئة بالنسبة إلى كمالهم رحمهم الله^(٣)!

زيدة المقال:

إنّ أقصى ما تدلّ عليه هذه الشواهد التي ذكرها صاحب (القراءة المنسية) هو وجود اختلاف في الأزمان السابقة بين أصحاب

(١) حقائق الإيمان ١٤٧.

(٢) القراءة المنسية ٣٩.

(٣) بحار الأنوار ٢٥/٢٠٧.

الأئمّة عليهم السلام في بعض القضايا المرتبطة بصفاتهم ومقاماتهم عليهم السلام، ولا يوجد في هذه الشواهد كلّها ما يدلّ على أنّ هذه القراءة كانت هي القراءة السائدة في تلك العصور أو أنّها كانت الممثّل الرسمي للتّشيع كما ادعى الكاتب.

من اعتقد بـ(القراءة المنسية)؟

عقد صاحب (القراءة المنسية) بابا في كتابه تحت عنوان «التعرف إلى علماء الشيعة المعتقدين بنظرية الأئمة الأبرار»، ذكر فيه مجموعة من علماء الشيعة الكبار الذين نسب إليهم القول بهذه النظرية، نذكرهم تباعاً:

ابن الغضائري رحمه الله :

اعتبر صاحب (القراءة المنسية) ابن الغضائري رحمه الله من المعتقدين بنظرية (علماء أبرار) بل من وجوهها، إذ يقول فيه: إلّا أنّا نستطيع أن تعتبره بكلّ طمأنينة ويقين أحد المعتقدين بقوّة نسبة الصفات فوق البشرية إلى الأئمة وأحد أكثر العلماء المعتقدين بالقراءة البشرية الاعتيادية للأئمة أو المؤمنين بنظرية (الأئمة علماء أبرار) غيره وحماسة في هذا الأمر^(١).

وهذا الكلام فيه عدّة نقاط ضعف:

أولاً: لم يصل لنا أيّ كتاب من تصنيف ابن الغضائري رحمه الله يبيّن لنا عقيدته ويفصل فيها، بل لم يصلنا أيّ تصريح عقائدي ولو بالواسطة يذكر فيه الرجل معتقده في أهل البيت عليهم السلام، فكيف عدّه صاحب (القراءة المنسية) ضمن هذه المدرسة دون تلك؟

ثانياً: الأثر الوحيد الواصل لنا عن ابن الغضائري رحمه الله هو كتاب (الرجال)، وقد اعتمد عليه صاحب (القراءة المنسية) لتصنيفه من النافين للصفات فوق البشرية، وقد غفل أن ثبت هذا الكتاب لابن الغضائري رحمه الله محل خلاف بين الأعلام.

فقد وقع كلام كثير حول نسبة هذا الكتاب لابن الغضائري، والأكثر من المعاصرین على نفيها عنه؛ لعدة قرائن، من أهمّها: أنه لا يوجد طريق صحيح لهذا الكتاب، حيث صرّح السيد ابن طاوس رحمه الله بذلك في مقدمة كتابه التحرير الطاووسی، مما يقوّي احتمال حصوله عليه وجادة، قال: ولی بالجميع روایات متصلة عدا كتاب ابن الغضائري ^(١).

علمًا أنّ الشيخ الطوسي رحمه الله الذي يعتبر من المقربين من ابن الغضائري رحمه الله لم يظفر بالكتاب، بل نصّ على أنّ ورثته قد أتلفوه، قال: أمّا بعد، فإنّي لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا، وما صنفوه من التصانيف، ورووه من الأصول، ولم أجد أحدًا استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه، إلّا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله رحمه الله، فإنّه عمل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واختُرُم هو رحمه الله، وعمد بعض

(١) التحرير الطاووسی: ٥

ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه^(١).

بل وصل الأمر بخزيت هذا الفن، وهو آغا بزرگ الطهراني ثنتَ ثُلثَ أن ينسب وضع هذا الكتاب المتداول الآن إلى النواصِب أعداء الشيعة، كيداً منهم للإسلام وأهله، قال: فتبيّن أنَّ ابن الغضائري هذا وإن كان من الأجلاء المعتمدين ومن نظّرائه شيخ الطائفة والنجاشي، وكانت مصاحبهين معه ومطلعين على آرائه وأقواله، وينقلان عنه أقواله في كتابيهما، إلا أن نسبة كتاب «الضعفاء» هذا إليه مما لم نجد له أصلاً، حتى إن ناشره قد تبرأ من عهدهته بصحّته، فيحق لنا أن ننزع ساحة ابن الغضائري عن الإقدام في تأليف هذا الكتاب والاقتحام في هتك هؤلاء المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح المذكورين في الكتاب والمطعونين بأنواع الجراح.

إلى أن قال: كل ذلك قرائن تدلّنا على أنَّ هذا الكتاب ليس من تأليفه، وإنما ألهه بعض المعاندين للاثنين عشرية، المحبيّن لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وأدرج فيه بعض أقوال نسبة الشيخ والنّجاشي في كتابيهما إلى ابن الغضائري ليتمكن من النسبة إليه، وليريوج منه ما أدرجه فيه من الأكاذيب والمفتريات^(٢).

ومن هنا فإنَّ احتمالية كون هذا الكتاب موضوعاً مدَّلساً أمراً غير بعيد، فعلى قاعدة صاحب (القراءة المنسية) بإسقاط روایات الصفات فوق البشرية للأئمَّة وإن كانت صحيحة سنداً لقوَّة احتمال دسها من

(١) الفهرست: ٢٣.

(٢) التزريع ٤/٢٩٠ (في الحاشية).

الغلاة^(١)، كذلك الحال هنا فإنّ وجود هذا الاحتمال يجعلنا نبني على أنّ الأصل هو عدم الاعتبار، أم أنّ مشكلة الوضع والدّس هي من الشيعة والنواصِب مبررّون من كل عيب؟!

ثالثاً: إنّ نسبة هذا الأمر لابن الغضائري رحمه الله من قبل المصنف مأخوذه مما ذكره الوحيد البهبهاني رحمه الله كما تقدّم، لكن مع فارق شاسع: فالوحيد رحمه الله عبر عن الأمر بقوله: «اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيماناً القميين منهم (والغضائري)^(٢)»، فلم يعدّ الأمر كونه مجرد استظهار أبداً عند صاحب (القراءة المنسية) فقد تحول إلى علم ويقين فقال: إلّا أنّنا نستطيع أن نعتبره بكلّ طمأنينة ويقين...^(٣).

ولا ندرى كيف يمكن لشخص أن يحصل له هذا اليقين مع وجود هذه الهوة الزمانية الكبيرة وفقدان الكتب، وعدم وجود ما يفصل لنا عقيدة الرجل؟!

رابعاً: لم يصل لنا إلّا بعض التضعيفات المنسوبة لابن الغضائري رحمه الله لبعض رواة الأخبار ووصفه إياهم بالكذب والغلوّ، والسؤال المهمّ هنا: ما هو الغلوّ عند ابن الغضائري رحمه الله? ويتعبّير أكثر تفصيلاً: ما هو الحدّ الذي إذا تجاوزه الرواوى عُدّ من أهل الغلوّ والارتفاع؟

(١) القراءة المنسية ١٤٨: إنّ وقوع الدّس من قِبَل جماعات الغلاة والمفوّضة وقيامهم بوضع كثير من الأحاديث العقائدية بأسانيد ملقة باسم رواة موثوقين يؤدّي بالضرورة إلى اعتماد قاعدة (الأصل عدم اعتماد الأحاديث العقائدية إلّا ما خرج بالدليل).

(٢) الفوائد الرجالية ٣٨.

(٣) القراءة المنسية ٤٩.

كلّ ما نقل لنا لا يوضح هذا الأمر، ولا يعطينا أيّ تصور عن حقيقة عقيدة ابن الغضائري رحمه الله سوى أنّ هناك بعض الأمور التي نجهلها اعتقد بها بعض الشيعة ورأى هو أنّها من الغلوّ الذي يكذب صاحبه، أمّا ما هي هذه الأمور؟ فلا يوجد أيّ شاهد عليها.

بل إنّ ابن الغضائري رحمه الله قد نفى الغلوّ عن بعض الرواة الذين طعن فيهم القميّون بذلك، مثل أحمد بن الحسين بن سعيد^(١) ومحمد بن أورمة^(٢) والحسين بن شاذويه^(٣)، فلو كان رحمه الله يعتقد بأنّ أهل البيت مجرد علماء أبرار ولا وجود لأيّ بعد غيبيّ فيهم لما كان لدفاعه عن هؤلاء وجه إذ إنه لا يعقل أنّ القميّين ينظرون إلى أهل البيت عليهم السلام دون مرتبة (علماء أبرار)!

بل كلامه رحمه الله في ترجمة محمد بن أورمة صريح في أنّه متابع لروايات العترة الطاهرة عليهم السلام في معرفة الغلوّ والغلاة، إذ إنه يقول: محمد بن أورمة أبو جعفر القميّ، اتهمه القميّون بالغلوّ، وحديه نقىّ لا فساد فيه، ولم أر شيئاً ينسب إليه تضطرب في النفس، إلاّ أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديه، وأظنّها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن عليّ بن محمد عليه السلام إلى القميّين في برأته مما قذف به، ومنظمه، وقد حدثني الحسن بن محمد بن بندار القمي رحمه الله، قال: سمعت مشايخنا يقولون: إنّ محمد بن أورمة لما طعن عليه بالغلو اتفقت الأشاعرة ليقتلوه،

(١) الرجال .٤١

(٢) الرجال .٩٣

(٣) الرجال .٥٣

فوجدوه يصلّي الليل من أوله إلى آخره ليالي عدّة، فتوقفوا عن اعتقادهم^(١).

ومن هذا الكلام نفهم أنّ ميزانه في الغلوّ هو المسلك الباطني والعدول عن ظاهر الشريعة قولًا وفعلاً، وهذا الأمر قد صدحت به روايات أهل البيت عليهم السلام:

منها ما رواه الشيخ الطوسي رحمه الله عن الغضائري الأب بسنده إلى الإمام الصادق عليه السلام: عن فضيل بن يسار، قال: قال الصادق عليه السلام احذروا على شبابكم الغلة لا يفسدونهم، فإنّ الغلة شرّ خلق الله، يصغرون عظمة الله، ويدعون الربوبية لعباد الله، والله إنّ الغلة شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، ثم قال عليه السلام: إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصر فنقبله، فقيل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: لأنّ الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته، وعلى الرجوع إلى طاعة الله عزّ وجلّ أبداً، وإنّ المقصر إذا عرف عمل وأطاع^(٢).

ومنها: ما رواه الصفار رحمه الله بسنده عن حفص المؤذن قال: كتب أبو عبد الله عليه السلام إلى أبي الخطاب: بلغني أنك تزعم أنّ الخمس رجل وأنّ الزنا رجل وأنّ الصلاة رجل وأنّ الصوم رجل، وليس كما تقول: نحن أصل الخير وفروعه طاعة الله، وعدونا أصل الشر وفروعه معصية الله، ثم كتب يطاع من لا يعرف وكيف يعرف من لا يطاع^(٣).

(١) الرجال .٩٣

(٢) الأمالي .٦٥٠

(٣) بصائر الدرجات .٥٥٦

والأصح منها مكاتبة الإمام الصادق عليه السلام للمفضل بن عمر والتي فيها:... وبلغك أنهم يزعمون أن الدين إنما هو معرفة الرجال ثم بعد ذلك إذا عرفتهم فاعمل ما شئت، وذكرت أنك قد عرفت أن أصل الدين معرفة الرجال فوقك الله، وذكرت أنه بلغك أنهم يزعمون أن الصلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحج والعمره والمسجد الحرام والبيت الحرام والمشعر الحرام والشهر الحرام هو رجل، وأن الطهر والاغتسال من الجنابة هو رجل، وكل فرضية افترضها الله على عباده هو رجل، وأنهم ذكروا ذلك بزعمهم أن من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه به من غير عمل، وقد صلى وأتى الزكاة وصام وحج واعتبر واغسل من الجنابة وتظاهر وعظم حرمات الله والشهر الحرام والمسجد الحرام، وأنهم ذكروا من عرف هذا بعينه وتتجده وثبت في قلبه جاز له أن يتهاون فليس له أن يجتهد في العمل، وزعموا أنهم إذا عرفوا ذلك الرجل فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها وإن هم لم يعلموا بها وأنه بلغك أنهم يزعمون أن الفواحش التي نهى الله عنها الخمر والميسر والربا والدم والميته ولحم الخنزير هو رجل، وذكروا أن ما حرم الله من نكاح الأمهات والبنات والعمات والحالات وبنات الأخ وبنات الأخت وما حرم على المؤمنين من النساء فما حرم الله، إنما عنى بذلك نكاح نساء النبي وما سوى ذلك مباح كلّه، وذكرت أنه بلغك أنهم يترادون المرأة الواحدة ويشهدون بعضهم لبعض بالزور، ويزعمون أن لهذا ظهرا وبطنا يعرفونه فالظاهر يتناسعون عنه يأخذون به مدافعة عنهم، والباطن هو الذي يطلبون وبه أمروا^(١).

وبناء على هذا، فإنّه لا يمكن معرفة عقيدة ابن الغضائري رحمه الله على التفصيل لمجرد وجود تضعيفات نسبت إليه في حق رواة المعارف، وعليه فلا يمكن الحكم بنسبته إلى من يعتقد بنظرية (علماء أبرار) مع عدم وجود مستند واضح يثبت ذلك.

ابن الجنيد رحمه الله :

الشخصية الثانية التي أشار إليها صاحب (القراءة المنسية) هو: محمد بن أحمد الكاتب الإسكافي المعروف بـ(ابن الجنيد) واعتبره من المعتقدين بالنظرية البشرية المحضر للأئمة رحمهم الله، مستفيضاً بذلك من نصيّن أحدهما للشيخ المفيد رحمه الله والآخر للشريف المرتضى رحمه الله.

أما كلام الشيخ المفيد رحمه الله فهو قوله: وأجبت عن المسائل التي كان ابن الجنيد جمعها وكتبها إلى أهل مصر، ولقبها بـ(المسائل المصرية) وجعل الأخبار فيها أبواباً، وظنَّ أنها مختلفة في معانيها، ونسب ذلك إلى قول الأئمة رحمهم الله فيها بالرأي، وأبطلت ما ظنَّه في ذلك وتخيله، وجمعت بين جميع معانيها، حتى لم يحصل فيها اختلاف^(١).

وهذا الكلام لا يمكن التمسك به لأمور:

أولاً: إنّ نسبة هذا الكتاب للشيخ المفيد رحمه الله غير محققة، وقد شكّك بعض الأعلام في صحة انتساب الكتاب إليه، قال السيد الخوئي ثنيه الله عنه: إنّ نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد رحمه الله

(١) المسائل السروية ٧٥.

لم تثبت، ولم يذكر النجاشي والشيخ له كتاباً يسمى بالمسائل السروية^(١).

والعجب أن هذه النسبة لا وجود لها إلا في هذا الكتاب، ولهذا نفى السيد بحر العلوم حَفَظَهُ اللَّهُ شهرة هذا القول عنه وعراوه للشيخ المفيد حَفَظَهُ اللَّهُ ، حيث قال: وأعظم من ذلك ما حكاه المفيد حَفَظَهُ اللَّهُ عنه من نسبة الأئمة عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ إلى القول بالرأي، فإنه رأي سيئ وقول شنيع، وكيف يجتمع ذلك مع القول بعصمة الأئمة عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ وعدم تجويز الخطأ عليهم على ما هو المعلوم من المذهب، وهذا القول - وإن لم يشتهر عنه - إلا أن قوله بالقياس معروف مشهور^(٢).

فما ورد من نقل في هذا الكتاب عن ابن الجنيد حَفَظَهُ اللَّهُ لا يمكن نسبته إليه واعتباره عقيدة له، خصوصاً مع ضياع كتب ابن الجنيد وعدم وصول شيء من آثاره لنا، والأهم من هذا عدم نسبة أحد من علماء الطائفة هذا الرأي لابن الجنيد حَفَظَهُ اللَّهُ ، ولهذا يقول السيد الخوئي ثَبَرَّى اللَّهُ: وممّا يؤكّد عدم صحة هذه النسبة أنها لو صحّت لذكرها النجاشي والشيخ، فإنّ ما نسب إليه أعظم من قوله بالقياس، فكيف لم يطلع على ذلك النجاشي والشيخ وهما تلميذان للمفيد حَفَظَهُ اللَّهُ^(٣).

ولذلك فإنّ مدار نسبة هذا الرأي لابن الجنيد حَفَظَهُ اللَّهُ على ما نقل في كتاب المسائل السروية، ومع عدم وجود ما يثبت صحة الكتاب للمفيد حَفَظَهُ اللَّهُ فإنّ الاستدلال بهذا الشاهد ساقط من أساسه.

(١) معجم رجال الحديث /١٥/٣٣٧.

(٢) الفوائد الرجالية /٣/٢١٣.

(٣) معجم رجال الحديث /١٥/٣٣٧.

ثانياً: إنّ قوله أَنَّ الْأَئمَّةَ يَقُولُونَ بِالرَّأْيِ هو قول مجمل لا نعلم ما حقيقته، فهل مراده من الرأي مطلق الاجتهاد الظني الذي يقابل العلم اليقيني بحيث تكون روایاتهم ضرباً منه؟

أو مراده من «الرأي» معنى آخر، إذ يمكن إطلاق «الرأي» على وجوه لا تنافي عقید الإمامية أعلى الله برهانهم:

الوجه الأول: يمكن حمل تعبيره بـ«الرأي» على القياس بقترب أنّ الأئمّةَ يَسْتَعْمِلُونَ ضرباً من ضروب القياس -بمعنى الاستدلال- في مقام تبيين الأحكام الشرعية، فلعله يرى أَنَّ الْأَئمَّةَ قد علّموا الأحكام على نحو الإجمال كما في بعض الأخبار التي تتحدث عن مصادر علمهم، وأمّا الأحكام التفصيلية والتفرعيات فهم يجتهدون فيها ويقيسون على الأصول التي تعلّموها كما ورد عنهم عليهم السلام: «فcessه على كتاب الله عزّ وجلّ^(١)».

ولعلّ ما نسب لابن الجنيد رحمه الله من جواز العمل بالقياس هو هذا المعنى من التفريع على الأصول العامة المنصوصة، ويقرب هذا الوجه عنوان كتابه: «إظهار ما ستره أهل العناد من الرواية عن أئمّة العترة في أمر الاجتهاد^(٢)»، فالظاهر أَنَّه فهم من بعض أخبارهم عليهم السلام هذا الوجه.

وقد نسب هذا القول لبعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام كما في كتاب في (المقالات والفرق) للأشعري رحمه الله، قال: وبعض هذه الفرق يجوز له القياس في الأحكام، ويزعم أَنَّ القياس جائز للرسل

(١) الاحتجاج ١٠٨/٢

(٢) معجم رجال الحديث ١٥/٣٣٧

والأئباء والأئمة، وكان يونس بن عبد الرحمن يقول أنّ رسول الله كان يستخرج ويستنبط بوقوع ما أنزل عليه وأمر به مجملًا غير مفتر بالقياس، فزعموا أنّ ذلك جائز للإمام أن يقيس على الأصول التي في يده لأنّه معصوم من الخطأ والزلل والعمد فلا يجوز أن يخطيء في القياس^(١).

وقد ذكر مثل هذا التقريب صاحب المستقى، حيث قال: وأما إذا قلنا بأنّهم يبيّنون الحكم بعنوان الاستنباط من الكتاب والسنة والاطلاع على حكم الله تعالى، لكنهم ليسوا كسائر المجتهدين باعتبار أنّ استنباطهم يطابق الواقع ولا يشوّبه الخطأ^(٢).

الوجه الثاني: يمكن حمل نسبة العمل بالرأي للأئمة عليهم السلام على التصويب، بمعنى أنّه يرى خصوصية للأئمة عليهم السلام في اجتهدتهم، فهو مخطيء للعلماء المجتهدين ومصوب لخصوص اجتهد العترة عليهم السلام لقيام الدليل على ذلك، فما يصلون إليه باجتهدتهم يكون هو الواقع، نظير التصويب الأشعري المعروف في كتب الأصول، وهذا الوجه لا ينافي الاعتقاد بعصمتهم عليهم السلام.

الوجه الثالث: يمكن حمل الرأي على ما بات يعرف الآن بالأحكام الولائية أو الولائية، إذ إن الإمام المتقدم قد يحكم بشيء لوجود مصلحة فيه، فيأتي الإمام اللاحق وينفيها لارتفاع هذه المصلحة، كما ورد في المنع من أكل لحوم الحمر الأهلية^(٣)، وجعل الزكاة في

(١) المقالات والفرق ٩٨.

(٢) منتقى الأصول ٤٦٤ / ٣.

(٣) الكافي ٢٤٦ / ٦.

الخيل العتاق والبراذين^(١)، وغيرها من الأمور التي نصّ عليها ضمن هذا المبحث.

والتعبير عن مثل هذه الأحكام بالرأي هو لتمييزها عن الأحكام الشرعية الدائمة، لكون الأحكام الولاية مؤقتة تتبع المصالح والمفاسد، وتمييزها عن الأحكام الشرعية أمر مهم جدًا في الاستنباط، فلأنّهم أرادوا التفريق بين القسمين من الأحكام والمنع من الخلط بينهما جعلوا الأحكام الشرعية وحيانية مستندة إلى الكتاب والسنة، والأحكام الولاية اصطلحوا عليها بهذا الاصطلاح لبيان أنها ليست مستندة من الكتاب أو السنة.

ولعلّ هذا الأمر يمكن أن يستفاد من صحيحـة محمد بن مسلم، وزرارـة، عن أبي جعفر عـلـيـهـالـسـلـمـ: أنـهـما سـأـلـاهـ عـنـ أـكـلـ لـحـومـ الـحـمـرـ الـأـهـلـيـةـ؟ـ قـالـ:ـ نـهـىـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ السـلـمـ عـنـهـ وـعـنـ أـكـلـهـاـ يـوـمـ خـيـرـ،ـ وـإـنـمـاـ نـهـىـ عـنـ أـكـلـهـاـ فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ لـأـنـهـ كـانـتـ حـمـوـلـةـ النـاسـ،ـ وـإـنـمـاـ حـرـامـ مـاـ حـرـمـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ فـيـ الـقـرـآنـ^(٢).

محل الشاهد هو قوله عـلـيـهـالـسـلـمـ: «وـإـنـمـاـ حـرـامـ مـاـ حـرـمـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ فـيـ الـقـرـآنـ»ـ،ـ إـذـ إـنـ مـرـادـهـ لـيـسـ انـحـصـارـ الـحـرـمـةـ فـيـ الـكـتـبـ الـعـزـيـزـ إـذـ إـنـ فـيـ السـنـةـ مـحـرـمـاتـ بـإـجـمـاعـ الـمـسـلـمـينـ،ـ بـلـ مـرـادـهـ أـنـ الـمـحـرـمـاتـ الـدـائـمـيـةـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ مـنـ جـهـةـ التـشـرـيعـ أـمـاـ هـذـاـ النـهـيـ الـوـارـدـ فـيـ قـضـيـةـ الـحـمـرـ الـأـهـلـيـةـ فـلـيـسـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ بـلـ هـوـ نـهـيـ لـمـصـلـحةـ خـارـجـيـةـ وـحـرـمـتـهـ مـؤـقـتـةـ.

(١) الكافي ٥٣٠ / ٣

(٢) الكافي ٢٤٦ / ٦

الوجه الرابع: أيضاً يمكن حمل الرأي على غير الأحكام الشرعية: كالاجتهاد في باب القضاء بملاحظة البيانات ومعرفة المتهم من البريء، فتحديد أنَّ فلان متهم قد لا يكون مطابقاً للواقع لكونه خاضع للبيانات والأمارات الظنية، فحكمه في هذا الحال ليس عن وحي أو علم لدنيٍّ بل عن رأي، وقد نصَّ الشيخ المفید حَفَظَهُ اللَّهُ على هذا الوجه، إذ يقول: إنَّ للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات ومتى عرف من المشهود عليه ضدَّ ما تضمنته الشهادة أبطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم فيه بما أعلمه الله تعالى، وقد يجوز عندي أنْ تغيب عنه بواطن الأمور فيحكم فيها بالظواهر وإنْ كانت على خلاف الحقيقة عند الله تعالى^(١).

أو الاجتهاد في الموضوعات الخارجية الصرفية، كما هو ظاهر عبارة صاحب الجوادر ثَدَّثَ عند حدثه عن سبب اختلاف روايات تحديد الكَرَّ حيث قال: لكن قد يشكل بأنَّه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً مع القدرة على ضبط بغير ذلك منطبق عليه، ويدفع أولاً بأنَّ دعوى علم النبي والآئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بذلك ممنوعة، ولا غضاضة لأنَ علمهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ليس كعلم الخالق عز وجل فقد يكون قدّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه^(٢).

ورغم ظهور عبارته في كونهم لا يعلمون بكلِّ الموضوعات الخارجية، نجده يعتقد اعتقداً جازماً بالصفات فوق البشرية

(١) أوائل المقالات ٦٦.

(٢) جواهر الكلام ١٨٢ / ١.

لِلْأَنْمَةَ ﷺ التي يحاول صاحب (القراءة المنسية) نفيها، قال ^{ثُرَيْثَةُ} :

لكن ومع ذلك كله فالإنصاف أنه لا يجترئ على نسبته إليهم ^ﷺ ، لما دلّ من الآيات والأخبار كما نقل على طهارة النبي وعترته ^ﷺ من جميع الأرجاس والذنوب، وتنتزّهم عن القبائح والعيوب، وعصمتهم من العثار والخطل في القول والعمل، وبلغو غهم إلى أقصى مراتب الكمال، وأفضليتهم ممن عداهم في جميع الأحوال والأعمال، وأنّهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، وأنّ حالهم في المنام كحالهم في اليقظة، وأنّ النوم لا يغير منهم شيئاً من جهة الإدراك والمعرفة، وأنّهم لا يحتلّون، ولا يصيّبهم لمة الشيطان، ولا يتثنّعون ولا يتمطّون في شيء من الأحيان وأنّهم يرون من خلفهم كما يرون من بين أيديهم، ولا يكون لهم ظلّ، ولا يُرى لهم بول ولا غائط، وأنّ رائحة نجوهم كرائحة المسك، وأمرت الأرض بستره وابتلاعه، وأنّهم علموا ما كان وما يكون من أول الدهر إلى انقراضه، وأنّهم جعلوا شهداء على الناس في أعمالهم، وأنّ ملائكة الليل والنهر كانوا يشهدون مع النبي ﷺ صلاة الفجر، وأنّ الملائكة كانوا يأتون الأنّمة ^ﷺ عند وقت كل صلاة، وأنّهم ما من يوم ولا ساعة ولا وقت صلاة إلا وهم ينبعونهم لها يصلّوا معهم، وأنّهم كانوا مؤيّدين بروح القدس يخبرهم ويؤيدّهم، ولا يصيّبهم الحدثان، ولا يلهموا ولا يناموا ولا يغفلوا، وبه علموا ما دون العرش إلى ما تحت الثرى ورأوا ما في شرق الأرض وغربها إلى غير ذلك مما لا يعلمه إلا الله، كما ورد أنّهم لا يعرفون إلا الله ولا يعرف الله حقّ المعرفة إلا هم ^(١).

الوجه الخامس: أنّا لو سلّمنا بأنّ «الرأي» المقصود بمعنى الاجتهاد الطنّي الذي ينافي العصمة بحسب تصور صاحب (القراءة المنسية)، فإنّ السؤال المهم في المقام: ما هو الدليل على أنّ ابن الجنيد رحمه الله نسب هذا الأمر للأئمّة عليهم السلام اعتقاداً بذلك؟

إذ إن الظاهر من كلمات بعض من ترجم له أنّ كتب الرجل كانت من باب الفقه المقارن، وكان يستدلّ لفظه أهل البيت عليهم السلام بمباني العامة، فلعلّه نسب «الرأي» للأئمّة عليهم السلام مجارة للعلامة في اعتقادهم في أئمّة الفقه عندهم ليثبت لهم أنّ ما يذهب له الشيعة في الفقه قابل للاستدلال عليه بما قرّروه في أصولهم.

فقد نقل العلامة الحلي رحمه الله هذه الشهادة في حقّ كتب ابن الجنيد: فلم أر لأحد من هذه الطائفة كتاباً أجود منه ولا أبلغ، ولا أحسن عبارة ولا أدقّ معنى، وقد استوفى فيه الفروع والأصول، وذكر الخلاف في المسائل، وتحدث على ذلك واستدلّ بطرق الإمامية وطرق مخالفتهم^(١).

وأشار الشيخ الطوسي رحمه الله لهذه النكتة بقوله: والّذى يكشف عن ذلك أنه لما كان العمل بالقياس محظوراً في الشريعة عنده ، لم يعملا به أصلاً، وإذا شذ منهم واحد عمل به في بعض المسائل، أو استعمله على وجه المحاجة لخصمه وإن لم يعلم اعتقاده، تركوا قوله وأنكروا عليه وتبرّؤا من قوله، حتى إنّهم يتربّون تصانيف من وصفناه ورواياته لمّا كان عاماً بالقياس^(٢).

(١) إيضاح الاشتباه . ٢٩١

(٢) العدة في أصول الفقه ١/١٢٧ .

فلا ندري بأي قرينة وبأي شاهد علم صاحب (القراءة المنسية) أن المراد من نسبة ابن الجنيد عليه جل جلاله - على فرض صحة النسبة - العمل بالرأي للأئمة عليهم السلام هو ما قرره من أنهم مجرد (علماء أبرار)، فلا عصمة ولا علمًا لدينا عندهم؟!

ثالثاً: لو قلنا أن المراد من قول الأئمة بالرأي هو أن علمهم وأحكامهم عن اجتهاد، فإن غاية ما يدفعه هذا القول هو نفي علمهم اللدني، فلا يوجد فيه نفي للنص الإلهي ولا نفي لأصل عصمتهم في مقام العمل، بل حتى نفيه المطلق لعلمهم اللدني غير مسلم لأنّه قد يكون قولهم بالرأي في موارد لا في كلّ آن، وممّا يشهد بذلك ما ذكره الشيخ المفید رحمه الله في تصحيح اعتقادات الإمامية، إذ قال: وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيرا ظاهرا في الدين، ويزلون الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيرا من الأحكام الدينية حتى ينكت في قلوبهم^(١).

حيث نص على اعتقاد بعضهم جهل الأئمة عليهم السلام بعض الأحكام الشرعية قبل أن ينكت في قلوبهم أي قبل قذف العلم اللدني في قلوبهم، وهذه مرتبة أقلّ مما نعتقده الآن إلا أنها لا تنفي وجود العصمة والعلم اللدني كما يحاول صاحب (القراءة المنسية) نفيه.

بل نجد أن مثل المحقق الحلبي رحمه الله لم يمنع القول باجتهادهم عليهم السلام في الأحكام الشرعية ورغم هذا نجده من المدافعين على عصمتهم ومقاماتهم الغيبية، قال في المعارض: لا يجوز أن يكون النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه متبعا بالقياس في الأحكام الشرعية، لأنّا نستدل على

أن العبادة لم ترد بالعمل به، وهل يجوز أن يكون متعبدًا باستخراج الأحكام الشرعية بالطرق النظرية الشرعية عدا القياس؟ لا نمنع من جوازه، وإن كنّا لا نعلم وقوعه، وعلى هذا التقدير فهل يجوز أن يخطئ في اجتهاده؟ الحق أنه لا يجوز، لوجوه: الأول: أنه معصوم من الخطأ، عمداً ونسينا بما ثبت في الكلام، ومع ذلك يستحيل عليه الغلط، الثاني: إننا مأمورون باتباعه ، فلو وقع منه الخطأ في الأحكام لزم الأمر بالعمل بالخطأ وهو باطل، الثالث: لو جاز ذلك لم يبق وثيق بأوامره ونواهيه، فيؤدي ذلك إلى التنفير عن قبول قوله^(١).

وبين عقيدته في الأئمة عليهم السلام في رسالته الماتعية فقال: الإمام يجب أن يكون معصوماً من المعاصي كبيرة وصغرتها لأن ذلك لو جاز عليه لافتقر إلى إمام، لوجود العلة المحوجة إليه فيه، ويجب أن يكون منصوصاً عليه، لأن العصمة أمر باطن لا يطلع عليه إلا علام الغيوب، والنصل قد يكون بالقول وقد يكون بإظهار المعجز على يده عند دعوى الإمامة، ويجب أن يكون عالماً بجميع أمور الشريعة لأنّه متّبع فيها^(٢).

أما كلام الشريف المرتضى رحمه الله الذي نقله صاحب (القراءة المنسية): ووجدت لابن الجنيد كلاماً في هذه المسألة غير محصل لأنّه لم يكن في هذا ولا إليه، ورأيته يفرق بين علم النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بالشيء وبين علم خلفائه وحكامه وهذا غلط منه، لأنّ علم العالمين بالمعلومات لا يختلف، فعلم كل واحد بمعلوم بعينه كعلم كل عالم به، وكما أنّ

(١) معارج الأصول ١٨٠.

(٢) الرسالة الماتعية ٣٠٧.

الإمام أو النبي إذا شاهدا رجلاً يزني أو يسرق فهما عالمان بذلك علماء صحيحًا، فكذلك من علم مثل ما علماه من خلفائهم والتساوي في ذلك موجود^(١).

فهو أجنبي عن المقام، ولا علاقة له بالبتة بقضية الإمامة والأئمة عليهم السلام، فالحديث فيه حول جواز عمل الحاكم بعلمه، أي أنه إذا شهد واقعة بنفسه هل يجوز له أن يعمل بعلمه أم يجب عليه الرجوع للبيّنة في ذلك، وهذا البحث ليس خاصًا بالمعصومين عليهم السلام بل يشمل كل من تصدّى لمنصب القضاء، فالكلام فيه ليس حول العلم اللدني كما حاول صاحب (القراءة المنسية) إيهام القارئ به، بل هو حول مطلق العلم.

ويشهد بهذا نقض الشريف المرتضى رحمه الله عليه، حيث إنه لم يكن بصدده تقرير علمهم عليهم السلام بالغيب أو وجود طرق أخرى للعلم غير الطرق المعتادة، بل كان كلامه في أصل العمل بالعلم بغضّ النظر عن مصدره، ولذلك مثل رحمه الله بالعلم الكسبـي ليشمل الجميع، فقال: وكما أن الإمام أو النبي إذا شاهدا رجلاً يزني أو يسرق فهما عالمان بذلك علماء صحيحـا، فكذلك من علم مثل ما علماه من خلفائهم والتساوي في ذلك موجود^(٢).

وبهذه الوجوه يتبيّن أنه لا يمكن نسبة عقيدة (علماء أبار) لابن الجنيد الإسكافي رحمه الله والجزم بذلك لعدم وجود الدليل عليه، لا كما ذكره المصنف وجزم به بتسرّع واضح ومجازفة لا يقدم عليها من ذات

(١) الانتصار ٤٩٤.

(٢) الانتصار ٤٩٤.

طبع العلم، حيث قال: وبالتالي فإنّ ابن الجنيد لم يكن يعتقد بعصمة الأئمّة ولا علمهم اللذنّي بل يعتبرهم علماء أبرار^(١)!!

مشايخ قم:

أهمّ مرتكز عوّل عليه صاحب (القراءة المنسية) هو نسبة هذه العقيدة لأهل قم المقدّسة، والسبب في ذلك أنّ من تقدّم ذكرهم - على فرض صحة النسبة - هم أفراد، ولا يمثّلون ثقلاً في التشيع لا سيما أنّ المصنّف يريد إثبات أنّ القراءة السائدة في القرون الأولى هي نظرية (علماء أبرار)، ووجود شخص أو أكثر يعتقدون بذلك لا يثبت هذا الشيء، أمّا إثبات أنّ أهل قم كانوا على هذه العقيدة فهو أمر مهمّ جدّاً بالنسبة إليه.

ولذلك نجده يقول تمهيداً لهذا البحث:... وبعبارة أخرى كان مشايخ قم ينكرن نسبة الصفات فوق البشرية إلى الأئمّة ويؤمّنون بالنظرة البشرية الطبيعية إلى الإمامة وكانوا يُعتبرون الممثلين الرسميين للمجتمع الشيعي لمدة تقارب القرنين^(٢).

وقد استدلّ على دعواه بعدة أمور نناقشها تباعاً:

الشاهد الأول: هي النقولات السابقة التي اقتبسها من كلام الشيخ المامقاني والوحيد البهبهاني والشهيد الثاني عليه السلام، وقد تبيّن لك بطلان ما بناه على هذه الاقتباسات، إذ إن غاية ما ثبته هذه النقولات هو وقوع خلاف بين علماء الطائفه في بعض مقامات الأئمّة عليهم السلام.

(١) القراءة المنسية ٥٢.

(٢) القراءة المنسية ٧٠.

الشاهد الثاني: ما ذكره الشيخ الصدوق عليه السلام – الذي هو واحد من علماء قم – عن الغلاة والمفوضة في بعض كتبه، حيث قال: إنّ الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلوات الله عليه وسلم ويقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ لأنّ الصلاة عليه فريضة كما أنّ التبليغ عليه فريضة،... وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله يقول: أَوْلَ درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلوات الله عليه وسلم، ولو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن ترد جميع الأخبار وفي ردّها إبطال الدين والشريعة^(١).

وهذا الشاهد لا ينفع صاحب (القراءة المنسية) في شيء، إذ إن غاية ما يفидеه كلام الصدوق عليه السلام هو إنكار بعض القميين لبعض مقامات الأنّمّة عليهم السلام وهي العصمة المطلقة التي تشمل السهو والنسيان والتفسير، وهذا أخصّ من المدعى إذ إن صاحب (القراءة المنسية) ينفي مطلق العصمة ومطلق العلم اللدني بل ينفي أصل وجود جانب غيبيّ فيهم عليهم السلام ويدّعى أنّ ما ذكره هو عقيدة القدماء لا سيما القميين!

والحال أنّ الشيخ الصدوق عليه السلام قد قرّر في موضع آخر عقيدته بالأنّمّة عليهم السلام التي هي بذاتها عقيدة القميين في ذلك الزمان فقال: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمّة والملائكة صلوات الله عليهم آئمّهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنّهم لا يذنبون ذنبًا، لا صغيرًا ولا كبيرًا، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفي عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم؛ واعتقادنا

فيهم أنّهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل^(١).

وقال في مورد آخر:... وأنّ جميع الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام أفضل من الملائكة، وأنّهم معصومون مطهرون من كل دنس ورجس، لا يهمنون بذنب صغير ولا كبير ولا يرتكبونه، وأنّهم أمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء؛ وأن الدعائم التي بني الإسلام عليها خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ولولاية النبي والأئمّة عليهم السلام بعده، وهم اثنا عشر إماماً، أولئك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم الباقي محمد بن علي، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم الكاظم موسى بن جعفر، ثم الرضا علي بن موسى، ثم الجواد محمد بن علي، ثم الهادي علي بن محمد، ثم العسكري الحسن بن علي، ثم الحجة بن الحسن بن علي عليهم السلام، والإقرار بأنّهم أولوا الأمر الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم، فقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ أَمْرٌ مِنْكُمْ﴾، وأنّ طاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، ووليهم ولی الله، وعدوّهم عدو الله عز وجل^(٢).

فما ذكره الشيخ الصدوق عليه السلام هو عقيدة الإمامية في ذلك الزمن وعلى رأسهم أهل قم، لأنّه كان قميّاً ومشايخه قميّون، وهذه الوثائق التاريخية التي نقلناها هي أصدق شاهد على بطلان نسبة

(١) الإعتقادات في دين الإمامية ٩٦.

(٢) الأمالي ٧٣٩.

(القراءة المنسية) لأهل قم، إذ إن النصوص صريحة في أنّهم كانوا يعتقدون بأنّ الأئمّة منصوبون وقد افترض الله طاعتهم وأنّهم معصومون مطهرون، وأنّ لهم علمهم اللدّني الخاص الذي يميّزهم عن غيرهم.

والعجب من صاحب (القراءة المنسية) كيف نقض مدعاه عندما قال: والجدير بالذكر أنّ الشيخ الصدوقي نفسه يعتقد ببعض الأوصاف فوق الأوصاف البشرية العاديّة للأئمّة كالعصمة والعلم اللدّني والنصّ الإلهي والمعجزات و...^(١).

إذا كانت نظرية (علماء أبرار) تقوم بحسب تقريره في مقدّمة كتابه على انكار هذه الأركان الثلاثة: النصّ والعصمة والعلم اللدّني، فكيف يكون مشايخ قم من روادها والحال أنّ الشيخ الصدوقي عليه السلام يقرّ اعتقاد قومه بذلك؟!

علماً أنّ كتاب (القراءة المنسية) قد حوى فصلاً كاملاً بعنوان (دراسة نقدية في الزيارة الجامعية الكبيرة)^(٢)، وقد اعترف المصنّف في هذا الفصل أنّ هذه الزيارة قد اشتغلت على أعظم الغلو وهو التفويض حتى قال: ما نستتجه في نظرنا من دراسة وتحليل الزيارة الجامعية الكبيرة أنّها تمثّل البرنامج السياسي أو المنشور العقائدي للتشيّع التفويفي^(٣)!

مع اعترافه مسبقاً بأنّ المصدر الوحيد لهذا «المنشور التفويفي»

(١) القراءة المنسية ٧٠.

(٢) القراءة المنسية ١٨١.

(٣) القراءة المنسية ٢١٠.

هو الشيخ الصدوقي عليه السلام^(١) – الذي من المفترض أنه مثال على من يعتقد بـ(القراءة المنسية) – فكيف يجمع بين الأمرين؟!

الشاهد الثالث: هو ما نقله عن الشيخ المفيد عليه السلام في تصحيح الاعتقاد حيث قال: وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقتصرُون تقصيراً ظاهراً في الدين، ويتنزلون الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنَّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول إنَّهم كانوا يتتجرون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدعون مع ذلك أنَّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه^(٢).

والجواب على هذا الاستدلال:

أولاً: إنَّ هذا النص المنقول عن الشيخ المفيد عليه السلام لا ينفع صاحب (القراءة المنسية) في شيء بل هو عليه لا له، إذ إنَّ القميين بحسب هذا النقل وإن كانوا يخالفون في بعض القضايا المتعلقة بمقامات الأئمة عليهم السلام إلا أنَّه لم يصرّح بإنكارهم النص الإلهي أو العصمة، بل صريح النص إثبات العلم اللدني «حتى ينكت في قلوبهم»، فكيف يدّعى أنَّهم يعتقدون بنظرية (علماء أبرار) والحال أنَّ النص يثبت لهم صفات فوق بشرية؟!

ثانياً: لو سلمنا بدلالة النص على اعتقاد جماعة من القميين بنظرية (علماء أبرار)، يأتي السؤال المهم: من هم هؤلاء؟ وكم عددهم؟ إذ إنَّ غاية ما يثبته هذا النص هو وجود جماعة من القميين

(١) القراءة المنسية ١٨٥.

(٢) تصحيح الاعتقادات ١٣٥.

يتبنّون هذه العقيدة، لكن كم نسبة هؤلاء من مجموع أهل قم؟!
علماً أنَّ المؤلِّف ذكر في مورد آخر أنَّ مشايخ قم الذين يقصدهم
يتجاوز عددهم الخمسين شخصاً، قال: كان رواة حديث الأئمَّة
يشكّلون أهمَّ علماء قم، وكان يطلق على مجموعهم لقب مشايخ قم،
ولذلك نجد أنَّ لقب القمي يتكرر أكثر من خمسين مره في كتاب
الرجال للشيخ النجاشي^(١).

فهل وجود عشرة بل حتّى مئة من أهل قم يتبنّون هذه العقيدة
التي وصفها الشيخ المفيد حَفَظَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ثَنَاءً يصحّح تعليم صاحب (القراءة
المنسية) لها على كُلّ أهل قم المقدّسة؟! خصوصاً أنَّ الشيخ
المفيد حَفَظَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ثَنَاءً لا يعتقد بأنَّهم علماء، فإنه وصفهم بأنَّهم «جماعة
وردوا من قم»، وذكر أنَّهم مدّعون للعلم، فقال: «ويدعون مع ذلك
أنَّهم من العلماء».

ثالثاً: ولو تنزَّلنا وقبلنا بكلِّ ما تقدّم يبقى السؤال الأهم: هل كانت
هذه العقيدة هي السائدة في ذلك الزمان والتي تمثّل التشيع بحسب
دعوى صاحب (القراءة المنسية)؟

فالشيخ المفيد حَفَظَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ثَنَاءً الذي نقل عن القمييْن النص المتقدّم، نجد
في مورد آخر يقرر عقائد الإمامية فيقول: إنَّ الأئمَّة القائمين مقام
الأُنْبِيَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب
الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنَّهم لا يجوز منهم صغيرة إلَّا ما
قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنَّه لا يجوز منهم سهو في شيءٍ

الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شدّ منهم وتعلق بظاهر روایات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب^(١).

وهذا النص صريح في كون الرأي السائد عند الإمامية أعلى الله برهانهم الاعتقاد بالعصمة المطلقة للأئمّة عليهم السلام وأنّ من يخالفهم في ذلك شواذ وليسوا عامة الشيعة كما يدعى صاحب (القراءة المنسية)!

والعجب من هذا الرجل كيف حاول دفع كلام الشيخ المفید رحمه الله بقوله: خلافاً لسائر المسائل في كتابه أوائل المقالات، لم يدع الشيخ المفید إجماع الشيعة على هذه المسألة، ولا شك أنّ آراء ابن الجنيد كانت نصب عينيه في هذا المجال، وإذا أخذنا في الاعتبار تقرير الشهيد الثاني الذي ذكر فيه أنّ أكثر الشيعة في القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث ما كانوا يعتقدون بعصمة الأئمّة، عرفنا أنّ منكري عصمة الأئمّة لم يكونوا كما ادعى الشيخ المفید أفراداً شاذين ونادرین^(٢).

فهل من التحقيق العلمي أن نترك شهادة الشيخ المفید رحمه الله الذي عاش في القرن الرابع والخامس والذي عاصر الحقبة التي يتحدث عنها صاحب (القراءة المنسية) ونأخذ باستظهار الشهيد الثاني رحمه الله الذي جاء بعد ستة قرون كاملة؟

والأهمّ من هذا تحريف كلام الشهيد الثاني رحمه الله: فقد نسب إليه أنه يقول: «أنّ أكثر الشيعة في القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث ما

(١) أوائل المقالات ٦٥.

(٢) القراءة المنسية ٧٧.

كانوا يعتقدون بعصمة الأئمة^(١)، في حين أن النص الأصلي يقول فيه الشهيد الثاني حفظ له الله تعالى: «...إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ عَصْمَتْهُمْ لِخَفَائِهَا عَلَيْهِمْ»^(٢)؛ وشَتَّانٌ بَيْنَ «كَثِيرًا» و«أَكْثَر»!!

أحمد بن محمد بن عيسى جويد الله عنده :

جزم صاحب (القراءة المنسية) بأنّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى جَهْلَةَ كان من المعتقدين بالنظريّة البشريّة لأنّمَّة أَهْلَ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إذ يقول: في المجموع يمكننا إذن اعتبار مشايخ قم الذين يمثلّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى أَبْرَزَهُمُ الْمُمْثَلُونَ لِلْفَكْرِ الشِّيعِيِّ الْغَالِبِ فِي الْقَرْنَيْنِ الْثَالِثِ وَالْأَرْبَعِ الَّذِي كَانَ يَرْفَضُ الْأَوْصَافَ فَوْقَ الْبَشَرِيَّةِ الْعَادِيَّةِ لِلْأَئِمَّةِ، بل كَانَ يَرَى فِي الْأَئِمَّةِ (عُلَمَاءَ أَبْرَارٍ) وَيَرَى أَنَّ عِلْمَهُمْ كَسْبِيَّةٌ وَيَنْكِرُ عِلْمَهُمُ اللَّدُنِيَّ، وَلَا يَعْتَقِدُ بِأَمْوَارٍ مُثْلِّ علمَ الْأَئِمَّةِ بِالْغَيْبِ أَوْ قَدْرِهِمْ عَلَى الْمَعْجزَاتِ^(٣).

والجواب عليه:

أولاً: إنَّ هذا الكلام المزبور لا دليل عليه البَّة، إذ لم يصلنا أي كتاب من الكتب التي صنفها الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى عليه حفظه لكي نعرف عقيدته، فكيف عرف صاحب (القراءة المنسية) عقيدته ليتسلّى له الحكم عليه بهذا الحكم؟!

ثانياً: لم ينسب أحد من كبار المؤرخين وكتاب التراجم هذه العقيدة

٧٧) القراءة المناسبة.

١٤٩) حقائق الائمه

(٣) القراءة المناسبة

للشيخ أحمد بن محمد بن عيسى حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي، ولم يتطرق أحد لعقيدته من قريب ولا من بعيد، بل حتى من ترجم له من علماء العامة لم يتعرّض لذلك البّتّة، فمن أين علم صاحب (القراءة المنسية) بهذا الأمر وقد سكت عنه كُلّ المتقدّمين؟!

ثالثاً: إننا ندعّي قيام الدليل على خلاف ما يدّعّيه صاحب (القراءة المنسية)، إذ إن هناك شواهد مبئوثة في الكتب يمكننا من خلالهاأخذ صورة إجمالية عن عقيدة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي:

فمثلاً نجد أنّ صاحب (القراءة المنسية) قد مثل لروايات الغلوّ بقوله: واللافت للنظر أنّ الروايات الدالّة على مثل هذه القضايا المجمع عليها سليمة أو نادرًا ما توجد فيها مشكلات من ناحية السنّد، هذا خلافاً للروايات المتعلّقة بالفضائل فوق حدود البشرية العاديّة للأئمّة، وكمثال على ما نقول إننا نسمع من خطباء المنابر كلاماً كثيراً حول العلاقة بين ليلة القدر والإمام، ومستند لهذا الموضوع هو الروايات التي وردت في «باب في شأن إنّا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها» في كتاب «أصول الكافي» مع أنّ الروايات التسع الواردة في ذلك الباب كلّها ضعيفة سنداً ولا يعتمد عليها^(١).

وقد خفي على صاحب (القراءة المنسية) أنّ هذه الروايات التسع - التي يتحدث عنها والموجودة في كتاب الكافي - هي من رواية أحمد بن محمد بن عيسى حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي الذي يحاول المصنّف أن ينسبه إلى القائلين بنظرية (علماء أبرار)!

بل إنّ مصدر هذه الروايات هو كتاب «إنا أنزلناه في ليلة القدر» الذي ألهه الحسن بن العباس بن الحرث، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى عليه السلام كما نصّ عليه النجاشي عليه السلام في فهرسته^(١).

ولو تبعنا كتاب أصول الكافي لوجدنا أحمد بن محمد بن عيسى عليه السلام قد روى عشرات الروايات التي تضيّف للأئمّة عليهم السلام صفات فوق بشرية، ولا توجد رواية واحدة عنه ينكر فيها هذه الصفات، ومن باب الشاهد نقل هذه الرواية الصحيحة التي جمعت صفات الإمام عليه السلام:

فقد روى الكليني عليه السلام: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله عليه السلام في خطبة له يذكر فيها حال الأئمّة عليهم السلام وصفاتهم: إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ أَوْضَعَ بِأَئِمَّةِ الْهُدَىِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ مَنْهاجِهِ، وَفَتَحَ بِهِمْ عَنْ بَاطِنِ يَنَابِيعِ عِلْمِهِ، فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أَمَّةِ مُحَمَّدٍ عليه السلام وَاجْبَ حَقَّ إِمَامِهِ، وَجَدَ طَعْمَ حَلَاوةَ إِيمَانِهِ، وَعَلِمَ فَضْلَ طَلَاوَةِ إِسْلَامِهِ، لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَصَبَ الْإِمَامَ عَلَيْهِ لَخْلَقَهُ، وَجَعَلَهُ حَجَّةً عَلَى أَهْلِ مَوَادِهِ وَعَالَمِهِ، وَأَلْبَسَهُ اللَّهُ تَاجَ الْوَقَارِ، وَغَشَّاهُ مِنْ نُورِ الْجَبَارِ، يَمْدُّ بِسَبِيلِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا يَنْقُطِعُ عَنْهِ مَوَادِهِ، وَلَا يَنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِجَهَةِ أَسْبَابِهِ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعَبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ، فَهُوَ عَالَمٌ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُلْتَبِسَاتِ الدُّجَىِ، وَمُعَمَّبَاتِ

(١) الفهرست ٦٠: الحسن بن العباس بن الحرث الرازى أبو على روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ضعيف جداً؛ له كتاب: إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب ردى الحديث، مضطرب الأنفاظ، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني قال: حدثني أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن عيسى، عنه.

السنن، ومشبهات الفتنة، فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين عليه السلام من عقب كل إمام، يصطففهم لذلك ويجتبيهم، ويرضي بهم لخلقه ويرتضيهما، كل ما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماما، علماً بيّنا، وهادياً نيرا، وإماماً قيّما، وحجّة عالما، أئمّة من الله، يهدون بالحق وبه يعدلون، حجّج الله ودعاته على خلقه، يدين بهديهم العباد، وتستهلّ بنورهم البلاد، وينمو برకتهم التلاد، جعلهم الله حياة لأنّام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم لسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محظومها؛ فالإمام هو المنتجب المرتضى، والهادي المنتجى، والقائم المترجي، اصطفاه الله بذلك واصطنه على عينه في الذرّ حين ذرأه، وفي البريّة حين برأه، ظلاً قبل خلقه، نسمة عن يمين عرشه، محبوا بالحكمة في علم الغيب عنده، اختاره بعلمه، وانتجبه لظهوره، بقيّة من آدم عليه السلام وخيره من ذريّة نوح، ومصطفى من آل إبراهيم، وسلالة من إسماعيل، وصفوة من عترة محمد صلوات الله عليه وآله وسليمه، لم يزل مرعاً بعين الله، يحفظه ويكلؤه بستره، مطرودا عنه جبائل إبليس وجنوده، مدفوعا عنه وقوب الغواص ونقوث كلّ فاسق، مصروفا عنه قوارف السوء، مبرءا من العاهات، محجوبا عن الآفات، معصوما من الزّلات، مصونا عن الفواحش كلّها، معروفا بالحلم والبر في يفاعه، منسوبا إلى العفاف والعلم والفضل عند انتهاءه، مسندًا إليه أمر والده، صامتا عن المنطق في حياته، فإذا انقضت مدة والده، إلى أن انتهت به مقادير الله إلى مشيّته، وجاءت الإرادة من الله فيه إلى محبّته، وبلغ منتهی مدة والده عليه السلام فمضى وصار أمر الله إليه من بعده، وقلّده دينه، وجعله الحجّة على عباده، وقيمه في بلاده، وأيّده بروحه، وأتاه علمه، وأنباءً فصل بيانه،

واستودعه سرّه، وانتدبه لعظيم أمره، وأنبأه فضل بيان علمه، ونصبه علماً لخلقه، وجعله حجّة على أهل عالمه، وضياء لأهل دينه، والقيم على عباده، رضي الله به إماماً لهم، استودعه سرّه، واستحفظه علمه، واستخباه حكمته واسترعاه لدينه وانتدبه لعظيم أمره، وأحيا به مناهج سبيله وفرائضه وحدوده، فقام بالعدل عند تحير أهل الجهل، وتحير أهل الجدل، بالنور الساطع، والشفاء النافع، بالحق الأبلغ، والبيان الالئح من كل مخرج، على طريق المنهج، الذي مضى عليه الصادقون من آبائه عليهم السلام، فليس يجهل حقّ هذا العالم إلاّ شقيّ، ولا يجده إلاّ غويّ، ولا يصدّ عنه إلاّ جري على الله جلّ وعلا^(١).

وهذه الرواية هي قاصمة ظهر لصاحب هذه الدعوى، لأنّها اشتملت على كلّ الأمور التي ينكرها كالنّص الإلهيّ، والعصمة، والعلم اللدنيّ، بل حتّى الوجود النوريّ والولاية التكوينية...، فهو نصّ جامع لكلّ ما نعتقد في الأئمّة عليهم السلام.

وقد يقول قائل: إنّ رواية أحمد بن محمد بن عيسى عليه السلام للخبر أعمّ من كونه معتقداً بصحّته ومسلّماً بمضامينه، فربّما يكون الخبر من وضع الغلاة مثلاً؟

والجواب على ذلك: أنّ هذه الدعوى مرفوضة، إذ كيف يروي الرجل ما يعتقد أنّه كفر صريح ويثبته في كتابه؟! والأهمّ من هذا أنّ صاحب (القراءة المنسية) قد نصّ على أنّ أحمد بن محمد بن عيسى عليه السلام كان متحرّزاً في الرواية، ومحارباً لأفكار الغلاة والمفوضة ورواتهم، وأنّ هذه الحالة ولدت حصانة في المدرسة

القميّة وحماية لها من روایات الغلاة، قال: وكان من لوازם رواج علم الحديث في قم، ممارسة الحبطة والدقة العلمية في نقل الحديث، فكان لمشايخ قم في هذا المجال حساسية خاصة في محورين: الأول توثيقهم الشديد من نقل الروایات عن أشخاص مجهولين وحرصهم على فحص حال الرواية للتأكد من مصداقية سند الأحاديث التي تنسب إلى الأئمة، والمحور الثاني محاربتهم بلا هوادة للأفكار المنحرفة ولا سيما الغلو...، إلى أن يقول...، أبرز مشايخ قم في القرن الهجري الثالث أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري^(١).

فهل من المعقول أنّ من يكون متزعّماً للقميّين ومتصدّياً لمحاربة الغلوّ، يحدّث بأحاديث وروایات بل يروي كتبًا مشحونة بالغلوّ من أولها إلى آخرها؟!

حقيقة عقيدة القميّين:

إنّ عقيدة القميّين في الأئمة عليهم السلام هي نفس عقيدة الشيعة الإمامية بلا خلاف، والطريق لإثبات هذا الأمر هو ملاحظة ما كتبه كبارهم ووجوههم في كتب الرجال والترجم، وما وصل لنا من مصنفاتهم وروایاتهم بحيث نعرف الجوّ العام هناك:

فمن القميّين الشيخ الصدوق عليه السلام وجه الطائفه والذي عبر عنه الذهبي بقوله: «صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة»^(٢)، فقد نقلنا في ما تقدّم عقيدته في الأئمة عليهم السلام، وسبق أن بينا أنه معتقد بالنصّ

(١) القراءة المنسية ٦٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٢١.

الإلهي والعصمة والعلم اللدني، بل هو مصدر الزيارة الجامعة -منشور «التشيع التفويضي» - بحسب تعبير صاحب (القراءة المنسية).

ونضيف هنا شاهدا آخر يبيّن عقيدة الصدوق عليه السلام في الإمامة، وهو ما رواه في كتابه «من لا يحضره الفقيه» - الذي اعتبره حجّة بينه وبين ربّه - في زيارة الإمام الحسين عليه السلام: ...أنا عبد الله ومولاك وفي طاعتك، والواحد إليك، ألتّمس بذلك كمال المنزلة عند الله عزّ وجلّ، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلّج دونك من الدخول في كفالتك التي أمرت بها، من أراد الله بدأ بكم، من أراد الله بدأ بكم، من أراد الله بدأ بكم، وبكم يبيّن الله الكذب، وبكم يباعد الله الزمان الكلب، وبكم يفتح الله وبكم يختتم الله، وبكم يمحو الله ما يشاء، وبكم يثبت، وبكم يفك الذلّ من رقابنا، وبكم يدرك الله ترثة كل مؤمن ومؤمنة تطلب، وبكم تنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها، وبكم يكشف الله الكرب، وبكم ينزل الله الغيث، وبكم تسبع الأرض التي تحمل أبدانكم^(١).

علماً أنّ الشيخ الصدوق عليه السلام لم يكتف بما ذكره في المقدمة من تصحيح لروايات الكتاب وبيان أنها حجّة بينه وبين ربّه، بل نجده قد علق على خصوص هذه الرواية فقال: وقد أخرجت في كتاب الزيارات، وفي كتاب مقتل الحسين عليه السلام أنواعاً من الزيارات واخترت هذه لهذا الكتاب لأنّها أصحّ الزيارات عندي من طريق الرواية وفيها بлаг وكمالية^(٢).

(١) من لا يحضره الفقيه ٥٩٦/٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٥٩٨/٢.

ومن القيمين المتقدمين: محمد بن الحسن الصفار رحمه الله المتوفى ٢٩٠ هـ والذى قال فيه النجاشي رحمه الله: كان وجهها في أصحابنا القيمين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية^(١); وهو صاحب كتاب بصائر الدرجات الذي يعتبر المرأة الحقيقية التي تعكس عقيدة القيمين.

فهذا الكتاب من أوله إلى آخره يتحدث عن مقامات أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم، ويكتفينا ملاحظة أبوابه لمعرفة عقيدة القوم في ذلك الزمن:

فمن أبوابه:

- باب في الأئمة عليهم السلام ورثوا علم آدم وجميع العلماء^(٢).
- باب في الأئمة أنهم عليهم السلام ورثوا علم أولي العزم من الرسل وجميع الأنبياء وأنهم صلوات الله عليهم أمناء الله في أرضه وعندهم علم البلايا والمنايا وأنساب العرب^(٣).
- باب ما لا يحجب عن الأئمة عليهم السلام شيء من أمر الأمة وأن عندهم جميع ما تحتاج إليه الأمة^(٤).
- باب ما لا يحجب عن الأئمة عليهم السلام من علم السماء وأخباره وعلم الأرض وغير ذلك^(٥).

(١) الفهرست ٣٥٤.

(٢) بصائر الدرجات ١٤٧.

(٣) بصائر الدرجات ١٥٢.

(٤) بصائر الدرجات ١٥٥.

(٥) بصائر الدرجات ١٥٧.

- باب في علم الأئمة عليهم السلام بما في السماوات والأرض والجنة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيمة^(١).
- باب في أنّ الأئمة عليهم السلام يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرّهم وأفعال غيبيهم وهم غيب عنهم^(٢).
- باب في أنّ الأئمة عليهم السلام يحيون الموتى ويُرئون الأكمه والأبرص بإذن الله^(٣).
- باب في الأئمة أنّهم عليهم السلام محدثون مفهّمون^(٤).
- باب في الأئمة عليهم السلام أنّهم يتكلّمون الألسن كلّها^(٥).
- باب في الأئمة يعرفون منطق الطير^(٦).
- باب في الأئمة أنّهم يعرفون منطق البهائم ويعرفونهم ويجيبونهم إذا دعوه^(٧).
- باب التفويض إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه.
- باب في أنّ ما فوّض إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فقد فوّض إلى الأئمة عليهم السلام^(٨).

(١) بصائر الدرجات .١٦٠

(٢) بصائر الدرجات .٢٧٩

(٣) بصائر الدرجات .٣٠٨

(٤) بصائر الدرجات .٣٥٩

(٥) بصائر الدرجات .٣٧٣

(٦) بصائر الدرجات .٣٨١

(٧) بصائر الدرجات .٣٨٧

(٨) بصائر الدرجات .١٤٧

فهذه بعض أبواب الكتاب التي تحكي عقيدة الشيخ الصفار رحمه الله كبير القميين في زمانه وبالتالي فهي تمثل القراءة الرسمية للإمامية عندهم لا كما يدعى صاحب (القراءة المنسية).

ومن القميين سعد بن عبد الله الأشعري رحمه الله المتوفى ٣٠١ هـ، والذي قال فيه النجاشي: شيخ الطائفة وفقهها ووجهها^(١)؛ وله كتاب بعنوان بصائر الدرجات، وصل لنا منه ما اختصره الحسن بن سليمان الحلي رحمه الله والذي يثبت فيه بعض مقامات الأئمة، ومضامينه قريبة جداً من مضامين كتاب الصفار رحمه الله المتقدم.

فقد حوى كتابه أحاديث في النص على الأئمة الإثنى عشر عليهم السلام، وفي ولادة أهل البيت عليهم السلام وفي سعة علمهم وفي التفويض إليهم، وجزءاً كبيراً من معجزاتهم وغرائب أحوالهم، وهي نفس العقائد التي يسعى صاحب (القراءة المنسية) لإنكارها.

وله كلام يلخص عقيدة الشيعة بما فيهم القميين في كتابه «المقالات والفرق» يفيد في المقام، قال: إنّ عليّ بن أبي طالب إمام ومفروض الطاعة من الله ورسوله بعد رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، يجب على الناس القبول منه والأخذ منه ولا يجوز لهم غيره، من أطاعه أطاع الله ومن عصاه عصى الله لما أقامه رسول الله علما لهم وأوجب إمامته وموالاته وجعله أولى بهم منهم بأنفسهم، والذي وضع عنده من العلم ما يحتاج إليه الناس من الدين والحلال والحرام وجميع منافع دينهم ودنياهم ومضارّها وجميع العلوم كلّها جليلها ودقائقها واستودعه ذلك كلّه واستحفظه إياه، وأنّه استحق الإمامة ومقام

النبي ﷺ لعصمته وطهارة مولده وسبقه وعلمه وشجاعته وجهاهه وسخائه وزهده وعدالته في رعيته، وأنّ النبي ﷺ نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعينه، وقلّد الأمة إمامته وأقامه ونصبه لهم علماء، وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيّه وخليفته ووزيره في مواطن كثيرة، أعلمهم أنّ منزلته منه منزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبيّ بعده، وإذا جعله نظير نفسه في حياته، وأنّه أولى بهم بعده، كما كان هو ﷺ أولى بهم منهم بأنفسهم،...، وقالوا أنه لا بدّ مع ذلك من أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيمة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثمّ في ولد ولده منها يقوم مقامه أبداً، رجل منهم معصوم من الذنوب ظاهر من العيوب، تقيّي نقّيّ، مبرأ من الآفات والعاهاات في الدين والنسب والمولد، يؤمّن منه العمد والخطأ والزلل، منصوص عليه من الإمام الذي قبله، مشار إليه بعينه باسمه، الموالي له مؤمن ناج، والمعادي له كافر هالك، والمتخذ دونه ولية ضالّ مشرك، وأنّ الإمامة جارية في عقبه على هذا السبيل ما اتصل أمر الله ونهيه ولزم العباد التكليف^(١).

وقال في مورد آخر يتحدث عن جهات علوم الأئمة عليهم السلام: ولكن الله علّمه ذلك عند البلوغ بضرورب مما تدلّ جهات علم الإمام مثل: الإلهام، والنكت في القلب، والنقر في الأذن، والرؤيا في النوم، والملك المحدث له، ووجوه رفع المنار له، والعمود والمصباح وعرض الأعمال عليه، لأنّ ذلك كله قد صحّ بالأخبار الصحيحة

القوية الأسانيد أنها من علامات علوم الإمام وجهاتها، فلا يجوز دفعها وردها ولا تكذيب مثلها لصحة مخارجها^(١).

ومن كبار مشايخ القميين: جعفر بن محمد بن قولويه حَفَظَهُ اللَّهُ المتوفى ٣٦٨هـ، والذي قال فيه النجاشي حَفَظَهُ اللَّهُ: وكل ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه^(٢)؛ وقد وصلنا من تراثه كتابه المعروف بـ«كامل الزيارات»، والذي شهد في مقدمته بصحة روایاته، حيث يقول: وقد علمنا أننا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشدّاذ من الرجال، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم^(٣).

ونقل شاهداً واحداً من روایات هذا الكتاب ليعلم القارئ حقيقة عقيدة ابن قولويه حَفَظَهُ اللَّهُ في الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فقد روى بسنده عن الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ مخاطباً ابن بكير:...يا ابن بكير إنّ قلوبنا غير قلوب الناس، إنّا مطیعون مصفون مصطفون، نرى ما لا يرى الناس ونسمع ما لا يسمعون، وإنّ الملائكة تنزل علينا في رحالنا وتتقلب في فرشنا، وتشهد طعامنا، وتحضر موتنا، وتأتينا بأخبار ما يحدث قبل أن يكون، وتصلّي معنا وتدعو لنا، وتلقى علينا أجنحتها، وتتقلب على أجنحتها صبياننا، وتمعن الدواب أن تصل إلينا، وتأتينا مما في الأرضين من

(١) المقالات والفرق ٩٨.

(٢) الفهرست ١٢٣.

(٣) كامل الزيارات ٣٧.

كُل نبات في زمانه، وتسقينا من ماء كل أرض نجد ذلك في آينتنا، وما من يوم ولا ساعة ولا وقت صلاة إِلَّا وهي تنبأنا لها، وما من ليلة تأتي علينا إِلَّا وأخبار كُل أرض عندنا وما يحدث فيها، وأخبار الجن وأخبار أهل الهوى من الملائكة، وما من ملك يموت في الأرض ويقوم غيره إِلَّا أتانا خبره، وكيف سيرته في الذين قبله، وما من أرض من ستة أرضين إلى السابعة إِلَّا ونحن نؤتى بخبرهم، فقلت: جعلت فداك فأين منتهي هذا الجبل؟ قال: إلى الأرض السادسة، وفيها جهنّم، على واد من أوديته، عليه حفظة أكثر من نجوم السماء وقطر المطر وعدد ما في البحار وعدد الثرى، قد وَكَل كل ملك منهم بشيء وهو مقيم عليه لا يفارقه، قلت: جعلت فداك إليكم جميعا يلقون الأخبار؟ قال: لا، إنما يلقى ذلك إلى صاحب الأمر، وإنما لنحمل ما لا يقدر العباد على الحكومة فيه فنحكم فيه، فمن لم يقبل حكمتنا جبرته الملائكة على قولنا، وأمرت الذين يحفظون ناحيته أن يقسوه على قولنا، وإن كان من الجن من أهل الخلاف والكفر أو ثقته وعدّته حتى يصير إلى ما حكمنا به، قلت: جعلت فداك فهل يرى الإمام ما بين المشرق والمغرب؟ فقال: يا ابن بكر كيف يكون حجّة الله على ما بين قطريها وهو لا يراهم ولا يحكم فيهم؟ وكيف يكون حجّة على قوم غيّب لا يقدر عليهم ولا يقدرون عليه؟ وكيف يكون مؤديا عن الله وشاهدا على الخلق وهو لا يراهم؟ وكيف يكون حجّة عليهم وهو محجوب عنهم؟ وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمر ربه فيهم والله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافِةً لِلنَّاسِ﴾، يعني به من على الأرض والحجّة من بعد النبي ﷺ يقوم مقام النبي ﷺ^(١).

وهذه الرواية جامعة لكلّ ما يسعى صاحب (القراءة المنسية) إلى إنكاره ونفيه عن القمييْن، فما ورد في هذه الرواية بحسب نظره هو الغلوّ الذي لا شبهة فيه!

ولو استقرأنا روایات المعارف الواردة في مقاماتهم ﷺ، وجردنا رجال أسانيدها لوجدنها مشحونة بأسماء القمييْن الذين ينسب صاحب (القراءة المنسية) لهم التقصير في شأن الأئمّة ﷺ.

نعم، نحن لا ننكر وجود مقصّرة فيهم، ولا ننكر وجود بعض الاختلافات بينهم وبين غيرهم كما في مسألة عصمة النبي ﷺ من السهو والنسيان، لكنّ تعميم هذا الأمر على كلّ القمييْن بل وتعديمه على كلّ الصفات (فوق البشرية) يعتبر إجحافاً واضحاً ومغالطة مكشوفة.

ولو تنزلنا وسلّمنا بأنّ القمييْن كانوا يعتقدون بنظرية (علماء أبرار) كما يدعّي صاحب (القراءة المنسية)، فإنّ قم هي مجرّد مدرسة من مدارس التشيع في ذلك الزمان في مقابل مدرسة العراق التي فيها كبار المحدثيْن وفطاحل المتكلّميْن، ومدرسة الرّيّ والتي خرج منها ثقة الإسلام الكليني ﷺ، ومدرسة نيسابور والتي كان رأسها الفضل بن شاذان ﷺ، ومدرسة الحجاز والتي كانت مجمعاً لأبناء وأحفاد الأئمّة ﷺ، بل حتّى مصر والمغرب والشام كانت فيها تجمّعات للتشيع يشهد بذلك تتبع أحوال رواة الحديث، فحصر التشيع في قم واعتبارها الممثل الحصريّ للتّشيع أمر لا دليل عليه بل الدليل قد دلّ على خلافه.

ويمكن النقض على صاحب (القراءة المنسية) بأنّ أهل قم كما قد

اتهموا بالتجصير في معرفة الأئمّة عليهم السلام كذلك اتهموا بالتشبيه والجبر، بل ما قيل في اعتقادهم التشبيه أبلغ وأشد دلالة من كلمات من اتهمهم بالتجصير، ويكتفينا في المقام نقل كلام الشريف المرتضى عليه السلام حيث قال:... وأنّ القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلّا أبا جعفر بن بابويه رحمة الله عليه بالأمس كانوا مشبهة مجرّبة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به^(١).

فهل يمكن أن يدعى مدّع أنّ عقيدة الشيعة كانت التشبيه والجبر؟
 وأنّ المذهب الصحيح الذي تدلّ عليه الروايات؟!

زبدة المقال:

أنّ صاحب (القراءة المنسية) عقد بحثه لإثبات أنّ القراءة السائدة في القرون الأولى هي نظرية (علماء أئمّة)، إلّا أنه لم يقم أيّ دليل صحيح على مدّعاه، بل قامت الأدلة التامة على خلافه، وقد ذكرنا ذلك جملة من النصوص والشواهد على أنّ الطائفة مجتمعة على أنّهم عليهم السلام (أئمّة معصومون).

(القراءة المنسية) في مصادرها الأولى

من الأمور التي دعا إليها صاحب (القراءة المنسية) هي: إعادة قراءة الإمامية من خلال مصادرها الأولى، ويقصد بهذه المصادر النصوص الدينية المنسوبة للأئمة الأوائل كأمير المؤمنين علیه السلام والحسنين والسجاد علیهم السلام في الكتب المجمع على صحتها مثل: نهج البلاغة والصحيفة السجادية.

قال صاحب (القراءة المنسية): لقد أكّد الإمام علي علیه السلام دائمًا كما أكدت النصوص الموثوقة الباقيه عن الأئمة على البشرية التامة للأئمة، وما أكّدت عليه النصوص الواردة هو نوع من الأفضلية العلمية والبصرية الثاقبة وتهذيب النفس ونقاء السريرة وطهارة القلب والعقل الدرائي في مقابل العقل الروائي، ولكننا لا نملك ولا نذكر أيّ نصّ عن سيد الشهداء أو عن الإمام علي أو سائر الأئمة عرّفوا فيه أنفسهم بصفات متتجاوزة للصفات البشرية العاديه، أي الصفات التي تعدد اليوم المعيار الأصلي للإمامية، ويكتفي للتأكد من ذلك مراجعة «نهج البلاغة» وخطب الإمام الحسين وأدعية «الصحيفة السجادية» وسائر النصوص الدينية الموثوقة المعتمدة^(١).

وكلامه يحتوي على أمرين:

الأول: أنّ المصادر الأولى صورت الأئمّة على أنّهم (علماء أبرار).
الثاني: أنّ المصادر الأولى خالية من ذكر الإمام بـ(القراءة السائدة) الآن.

وقد ذكر صاحب (القراءة المنسية) عدّة شواهد من كلمات الأئمّة عليهما السلام زاعماً أنها تصرّح بأنّ الأئمّة عليهما السلام ليسوا إلّا (علماء أبرار)، نناقش كلاً منها على حدة:

الشاهد الأول :

كان من كلام الإمام الحسين عليهما السلام في خطابه لأهل الكوفة وفي جوابه لأهل مكّة أيضاً قوله: فلعمري ما الإمام إلّا الحكم بالكتاب القائم بالقسط الدائن بدين الله الحابس نفسه على ذلك لله^(١).

والجواب:

إنّ هذه الرواية تخالف الضوابط التي جعلها المؤلف كشروط للاستدلال بالنصّ الروائي والتي قدّمنا الحديث فيها عند تعريضنا لمنهجية صاحب (القراءة المنسية) بشكل مفصل.

فالرجل قد اختط لنفسه هذا المنهج بقوله: إنّ المسائل الاعتقادية ومن جملتها الفضائل فوق البشرية لأنّمّة الهدى عليهما السلام، لا يمكن إثباتها بمجرد أخبار آحاد ظنّية، بل يحتاج إثباتها إلى أدلة قطعية كآية قرآنية دلالتها نصّ في الموضوع أو روايات متواترة تكون نصّاً أيضاً في دلالتها أو دليل عقليّ صريح^(٢).

(١) القراءة المنسية . ١١٧

(٢) القراءة المنسية . ١٧٤

ومن حقنا هنا أن نوجه له هذه الأسئلة:

هل هذه الرواية متواترة؟ إذ إنه بحسب البحث لم نجد لها مصدراً سوى كتاب الإرشاد للمفید جلسته^(١)، وكل من اشترك معه في هذا النقل جاء بعده مما يجعلنا نحتمل بقوّة أنّه ناقل عنه!

وإذا لم تكن هذه الرواية متواترة، فهل هي صحيحة سندًا؟ إذ إن صاحب (القراءة المنسية) لم يشر لا من قريب ولا بعيد إلى تقييمه لسندتها، والسبب في ذلك أنه يعلم أنّ هذه الرواية لا سند لها البُتْة ولا يعرف رواتها!

ومع الإغماض عن سند الرواية فهل هي نص في المدّعى؟ إذ إن الإمام الحسين علیه السلام في مقام الجواب على الكوفيين الذين دعوا للقدوم إلى الكوفة وإقامة الحجّة عليهم، ومثل هذا المقام يقتضي أن يخاطبهم بما يلتزمون به ويختضعون إليه، كما كان يحتاج أمير المؤمنين على أهل زمانه بالشوري والأفضلية والقرابة، إذ لا شكّ أنّه منصوص عليه من النبي ﷺ، ولكن لما كان القوم قد جعلوا الشوري طريقة للحكم احتاج بها عليهم.

وقد يقال: أنّ الحصر في هذا النص هو حصر إضافي لا حقيقي، والغرض منهأخذ الإقرار من القوم على عدم استحقاق يزيد للإمامية لكونه غير متصف بهذه الصفات، ونحن لا ننزع في كون الإمام حاكماً بالكتاب قائماً بالقسط، بل نزاعنا في اتصافه بصفات أخرى ينكرها المؤلف، وإثبات شيءٍ لشيء لا يعني نفي ما عداه.

فهذه الرواية لا تصلح أبداً لتكون دليلاً على مدعاه لا من جهة الصدور والثبوت لعدم توافرها وقطعية صدورها، ولا من جهة الدلالة لكونها ليست نصّاً فيما يدّعيه صاحب (القراءة المنسية).

الشاهد الثاني:

أشار له المؤلف إشارة عابرة، فقال: ولهذا السبب نجد سيد الشهداء يقول في خطبته المهمة في كربلاء قبل الشهادة: «ولكم في أسوة» والأسوة إنما تصح وتكون ممكنة عندما يكون هناك اتحاد في الطبيعة أو تشابه بين الإمام والمأموم، أمّا عندما تكون صفات الإمام على ذلك النحو الذي تفضل به المتكلمون فإنّ أولئك الأئمة الكرام يخرجون عن كونهم أسوة^(١).

والظاهر أنّه يقصد خطبة الإمام الحسين عليه السلام المروية في بعض كتب التاريخ: خطب أصحابه وأصحاب الحر بالبيضة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعمل في عباد الله بالإثم والعداوة فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله، ألا وإنّ هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غيري، وقد أتني كتبكم وقدمت عليّ رسالكم بيعتكم أنّكم لا تسلموني ولا تخذلوني، فإن تتممت على بيعتكم تصيبوا رشككم فأنا الحسين بن

علي وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ نفسي مع أنفسكم وأهلي مع أهليكم فلكم في أسوة، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهdkم وخلعتم بيعتي من أعناقكم فلعمري ما هي لكم بنكر، لقد فعلتموها بأبني وأخي وابن عمّي مسلم، والمغرور من اغترّ بكم، فحظكم أخطأتكم ونصيبكم ضيّعتم، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، وسيغني الله عنك، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته^(١).

والجواب:

أولاً: يرد على هذا الشاهد ما تقدّم، إذ إن المصدر الأصلي لهذه الخطبة هو كتاب مقتل أبي مخنف^(٢)، وقد روى هذه الخطبة بواسطة رجل اسمه «عقبة بن أبي العizar» وهو مجهول الحال والعين، فلا خبر متواتر ولا هو صحيح، بل لم يرو أصلاً من طرق الشيعة، فكيف يبني المصنف عليه عقيدة؟!

ثانياً: إنّ موضع الشاهد في الخبر هو قوله: «ولكم في أسوة»، بتقرير أنّ الإمام الحسين ع طلب من القوم أن يتأنّسوا به والحال أنه لو فرضنا عصمته فإنّ التأسي به حينئذ غير ممكن.

وهذا الاستدلال أجنبـي تماماً عن النـص التـاريـخي، إذ إنـ الكلام في الخبر ليس عن مطلق التـأسـي الذي يكون في كـافـة شـؤـون الـحـيـاة، بل الحديث عن كـونـ الحـسـين عـ أـسوـةـ فيما سـيـحـصلـ لهـ فيـ حالـ ثـبـتـ القـومـ عـلـىـ بـيـعـتـهـ وـلـمـ يـنـكـصـوـاـ عـلـىـ أـعـقـابـهـ.

(١) تاريخ الطبرى ٤ / ٣٠٤.

(٢) تاريخ الطبرى ٤ / ٣٠٤.

وبعبارة أخرى: إنّ مراد الإمام عليه السلام هو أنّه إذا واجهنا بني أميّة فما سيجري عليكم جار على رغم أفضليّتي عليكم: فإن تتمّت على بيعتكم تصيبوا رشدكم فأنا الحسين بن علي وابن فاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسي مع أنفسكم وأهلي مع أهليكم فلكلم في أسوة، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهdkم وخلعتم بيعتي من أعناقكم فلعمري ما هي لكم بنكر^(١).

ثالثاً: لو سلّمنا أنّ المراد من الخبر مطلق التأسي، فإنّ اعتقاد العصمة بالإمام عليه السلام لا يكون مانعاً من ذلك، لأنّ العصمة بحسب التصوير الكلامي الذي قرّره علماء الإمامية لا تسلب الاختيار من المكّلّف ولا تقتل فيه نوازعه البشرية، فلا يخرج المعصوم عن كونه بشراً.

ولو سلّمنا بتسمية المؤلف وقلنا أنّ الإمام عليه السلام يحيي صفات فوق البشرية، فإنّ مدار التأسي على الجانب المماثل أي ما به الاشتراك لا ما به الافتراق، فالتأسي لا يكون في علم الإمام بالغيب أو في ولايته التكوينية، بل يكون في عبادته وأخلاقه وتعامله مع الناس وهذه الأمور لا ينكر أحد إمكانية التأسي به فيها.

وهذا ما قرّره صاحب (القراءة المنسية) في حقّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ يقول: وبالمناسبة فإنّ كون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسوة حسنة للمؤمنين إنّما هو في جانبه الذي وصفه الله تعالى بقوله: «فُلِّئَنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ»، أمّا في جانبه الذي قال عنه الحقّ تعالى: «يُوحَى إِلَيَّ» فلا يمكن لأحد أن يكون مثل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢).

(١) تاريخ الطبرى / ٤ . ٣٠٤

(٢) القراءة المنسية . ١١٧

رابعاً: العجيب أنَّ الرجل رغم إنكاره الصفات فوق البشرية للأئمَّة عليهم السلام، إلَّا أنَّه في الوقت ذاته لا يجد مانعاً من نسبتها للنبي صلوات الله عليه وآله وسالم، قال: واستناداً إلى هذه النظرية لا يمكن أبداً مقاييس الأئمَّة بالنبي صلوات الله عليه وآله وسالم، أوَّلاً: لأنَّ النبي منصوب من جانب الله، وثانياً: لأنَّه كان يتلقى الوحي الإلهي فكان علمه لدنيا موحى به وليس كسيبياً، وثالثاً: لأنَّ الوحي الإلهي والسنة النبوية كانا محفوظين بملكة العصمة التي توافرت للنبي صلوات الله عليه وآله وسالم من جانب الله تعالى^(١).

وببناء على هذا فإنَّ المصنف بين خيارين: إما أن يعتقد أنَّ الصفات فوق البشرية مانعة عن التأسي فيشمل ذلك النبي صلوات الله عليه وآله وسالم الذي يعتقد الجميع بأنَّه يمتلك هذه الموصفات وبالتالي يكون القول بعدم إمكان التأسي به تكذيباً لكتاب الله عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ حَسَنَةً﴾، وإما أن يعتقد أنَّ هذه الصفات غير مانعة من التأسي فيرتفع الإشكال عن إمكان التأسي بالأئمَّة عليهم السلام.

الشاهد الثالث:

ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة، إذ قال: أما والذي فلق الحبة وبراً النسمة، لو لا حضور الحاضر وقيام الحجَّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كفة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها^(٢).

وعقب صاحب (القراءة المنسية) بقوله: حجَّة الله في المفهوم

(١) القراءة المنسية ٤٠.

(٢) نهج البلاغة ٣٧/١.

العلوي هم «الناس»، أي أنتم أيها الشعب أقتمت الحجّة علي وأجبرتموني على كسر صمتـ ٢٥ عاماً، وأنتم الذين أخرجتموني من داخل بيتي وأجلستموني على كرسي الإمامـ والخلافة، أنتم الحجّة لو كتمـ تعلمون قدركم وقيمتكم، والأهمـ من ذلك قول الإمامـ وما أخذ اللهـ على العلماءـ أن لا يقارروا على كظة ظالمـ ولا سغبـ مظلومـ^(١).

والجواب:

إنـ صاحبـ (القراءةـ المنسيةـ) لمـ يفهمـ هذاـ المقطعـ منـ كلامـ أميرـ المؤمنينـ عـ، ولهذاـ حملـهـ منـ المعانيـ ماـ لاـ يحتمـلـ معـ أنهـ لاـ عـلاقـةـ لهـ بماـ نـبـحـثـ فـيهـ، فإنـ مرـادـ أمـيرـ المؤـمنـينـ عـ أنهـ لوـ لاـ وجودـ أنـصارـ يـنصرـونـهـ عـلـىـ النـاكـثـينـ وـالـمارـقـينـ وـالـقاـسـطـينـ، لـجـلـسـ فـيـ دـارـهـ كـمـاـ صـنـعـ فـيـ زـمـانـ الـخـلـفـاءـ الـأـوـاـئـ، وـأـيـنـ هـذـاـ مـنـ الدـلـالـةـ عـلـىـ إـقـرـارـ أمـيرـ المؤـمنـينـ عـ بـأنـهـ لـاـ يـتـصـفـ بـالـعـصـمـةـ أـوـ الـعـلـمـ اللـدـنـيـ أـوـ الـولـاـيـةـ التـكـوـينـيـةـ وـأـمـاثـالـ ذـلـكـ؟ـ

وـأـماـ زـعـمـ صـاحـبـ القرـاءـةـ المنـسـيـةـ بـأـنـ النـاسـ هـمـ الـذـينـ أـجـلـسـواـ أمـيرـ المؤـمنـينـ عـ عـلـىـ كـرـسـيـ الـإـمامـ وـالـخـلـافـةـ، فـبـسـبـبـ أـنـ لـمـ يـمـيـزـ بـيـنـ الـإـمامـةـ كـمـنـصبـ إـلـهـيـ وـبـيـنـ وـظـائـفـ الـإـمامـ وـمـسـؤـولـيـاتـهـ: إـذـ إـنـ مـعـنىـ الـإـمامـةـ الـقـرـآنـيـةـ هـيـ وـجـوبـ طـاعـةـ الـإـمامـ المـنـصـبـ وـإـنـفـاذـ أـمـرـهـ عـلـىـ النـاسـ، فـنـبـيـ اللـهـ إـبـرـاهـيمـ عـ إـمامـ وـإـنـ لـمـ يـحـكـمـ شـبـراـ مـنـ الـأـرـضـ.
﴿وَإِذْ أَبْتَلَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهُ بِكَلَمَتِهِ فَأَنْهَهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمامًا﴾.

أما قيامه بالأمر وتوليه أمور الناس فهو أمر راجع للنّاس، فمتى ما أطاعوه وخضعوا إليه قام بالأمر وأسس دولة العدل، وإذا عصوا الله ولم يلتزموا بأمره، فليس على الإمام طلب ذلك الأمر وإجبار الناس على ذلك، وهذا هو المائز الأساس بين الإمامة الإلهية والسلطة البشرية !

وقد وضّح السيد الخميني ثنتين^(١) هذا المعنى، وحمل هذا الخبر عليه، قال: فالخلافة لها معنian واصطلاحان: أحدهما: الخلافة الإلهية التكوينية، وهي مختصة بالخلص من أوليائه، كالأنبياء المرسلين، والأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم؛ وثانيهما: المعنى الاعتباري الجعلـي، كجعل رسول ﷺ أمير المؤمنين ع خليفة المسلمين، أو انتخاب فلان وفلان للخلافة، فالرئاسة الظاهرية الصوريّة أمر لم يعتن بها الأئمّة ع إلّا لإجراء الحقّ، وهي التي أرادها عليّ بن أبي طالب ع بقوله - على ما حكي عنه - : «والله لهي أحبّ إلىّي من إمرتكم» مشيراً إلى نعـل لا قيمة لها، وفي «نهج البلاغة» في الخطبة المعروفة بـ«الشقصية»: أما والذى فلق الحبة، وبرأ النسمة، لو لا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كفّة ظالم، ولا سغب مظلوم،

(١) **كثيراً ما يشيد صاحب القراءة المنسية** بالسيد الخميني ثنتين وسبعين وفاتها للتشييع النقي، والحال أن للسيد الخميني ثنتين كلمات في مقامات الأئمة عليهم السلام هي عين الغلو في نظر صاحب القراءة المنسية حيث يقول في كتابه الحكومة الإسلامية ٧٥: فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأنفسنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم ص والأئمة عليهم السلام كانوا قبل لهذا العالم أنواراً فجعلهم الله بعرشه محدثين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله.

لأنّقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيت دنباكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز؛ وأمّا مقام الخلافة الكبرى الإلهيّة، فليس هيّناً عندـه، ولا قابلاً للرفض والإهمال وإلقاء الجبل على غاربـه^(١).

فالمراد من الخبر إذا تأمّلناه من أولـه ووضعـناه في سياقه التاريـخي هو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام احتجّ على القوم بالتالي: إنـكم رفضـتموني في بدء الأمر واختـرتم فلانـا وفلانا وفلانا فلم أحـرك ساكـنا، ولمـا قدمـتم إلـيـي وبايـعتمـوني تلكـ البيـعة الجـماـهـيرـية المعـروـفة قـمتـ بالـأمرـ فـانـقلـبـتـ علىـيـيـ وأـدـخلـتـمـونـيـ فيـ حـرـوبـ وـفـتنـ، فـلـوـ لـاـ أـنـ اللـهـ أـوـجـبـ عـلـيـيـ أـنـ أـقـومـ بـالـأـمـرـ إـذـاـ كـانـ هـنـاكـ أـنـصـارـ لـمـاـ فـكـرـتـ فـيـ أـبـداـ!

وبهذا يجـابـ أيـضاـ عـلـىـ الشـاهـدـ الآـخـرـ الـذـيـ ذـكـرـ صـاحـبـ (الـقـراءـةـ المـنسـيـةـ)ـ وـهـوـ قـولـهـ عليـهـ السـلامـ: اللـهـمـ إـنـكـ تـعـلـمـ أـنـهـ لـمـ يـكـنـ الـذـيـ كـانـ مـنـاـ مـنـافـسـةـ فـيـ سـلـطـانـ وـلـاـ التـمـاسـ شـيـءـ مـنـ فـضـولـ الـحـطـامـ، وـلـكـ لـنـدـ الـمـعـالـمـ مـنـ دـيـنـكـ، وـنـظـهـرـ الإـصـلـاحـ فـيـ بـلـادـكـ^(٢).

زيـدةـ المـقـالـ:

إنـ كـلـ الشـواـهـدـ الـتـيـ ذـكـرـهاـ صـاحـبـ (الـقـراءـةـ المـنسـيـةـ)ـ وـاستـدـلـ بـهـاـ لـاـ تـصـلـحـ لـأـنـ تـكـوـنـ دـلـيـلاـ عـلـىـ مـدـعـاهـ، لـعـدـمـ اـجـتـمـاعـ شـرـائـطـ الـحجـجـةـ فـيـهاـ وـعـدـمـ مـطـابـقـتهاـ لـمـنـهـجـ الـذـيـ اـخـتـطـهـ فـيـ الـاسـتـدـلـالـ بـالـأـحـادـيـثـ الـوـارـدـةـ عـنـهـمـ عليـهـ السـلامــ، فـضـلـاـ عـنـ دـلـالـتـهاـ عـلـىـ نـظـرـيـةـ (ـعـلـمـاءـ أـبـرارـ).

(١) الـبيـعـ ٦٢٦/٢.

(٢) نـهـجـ الـبـلـاغـةـ ١٣/٢.

الإمامية في مصادرها الأولى

بعد أن فرغنا من الشواهد التي أوردها صاحب (القراءة المنسية)، وبيان أنه لا يمكن الارتكاز عليها لإثبات ما يرمي إليه من أن النصوص الأولى تعرضت للأئمة عليهنما على أنهم مجرد (علماء أبرار)، نبدأ الآن في استعراض النصوص التي جهلها أو تجاهلها صاحب النظرية في نفس المصادر التي اعتبرها عمدة هذا البحث.

نهج البلاغة :

اعتبر صاحب (القراءة المنسية) كتاب «نهج البلاغة» مصدراً مرشداً في بحث الإمامية مستقلاً عن كل الكتب الروائية الأخرى، قال: المصدر الموجّه الرابع الذي يمكن أن يذكر أيضاً في هذا المجال هو ما ورد عن الإمام عليٍّ وعن آل عليٍّ مثل كتاب «نهج البلاغة»^(١).

وبالرجوع إلى كتاب نهج البلاغة، نجد أن عقيدة الإمامية أعلى الله برهانهم في أئمتهم عليهنما مسطرة في صفحات هذا الكتاب ومثبتة في ثناياه، غير أنها ﴿لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ أَلَّا فِي الصُّدُورِ﴾ ! فمنها: قوله عليهنما لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة إما ظاهرا

مشهوراً أو خائفاً مغموراً لئلا بطل حجج الله وبياناته، وكم ذا؟ وأين أولئك؟ أولئك والله الأقلون عدداً والأعظمون قدرًا، يحفظ الله بهم حججه وبياناته حتى يودعها نظارءهم ويزرعوها في قلوب أشباههم، هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وبashروا روح اليقين، واستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بال محل الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه والدعاة إلى دينه^(١).

وهذا النص صريح في إثبات الإمامة الإلهية وأنها دائمة مستمرة في الأرض، وأن هذا الإمام هو حجة لله على خلقه والهادي لهم إلى الصراط المستقيم وهو الحافظ لدين الله، بل إن هذا النص يحوي إشارة إلى الإمام الثاني عشر الغائب عليه السلام.

ومنها: قوله عليه السلام: ... وإنما الأئمة قوام الله على خلقه، وعرفاؤه على عباده، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكروهم وأنكروه^(٢).

وهذا النص صريح في أن الإمام شرط من شروط النجاة الأخروية والدخول في الجنة، وهل يستقيم مثل هذا مع قوله: أن الأئمة مجرد رواة للإسلام؟!

ومنها: قوله عليه السلام: أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياناً علينا أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمنهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستعطفى الهدى ويستجلى العمى، إن الأئمة

(١) نهج البلاغة ٤/٣٨.

(٢) نهج البلاغة ٢/٤٠.

من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولادة من غيرهم آثروا عاجلاً وأخرروا آجلاً، وتركوا صافية وشربوا آجنا^(١).

وهذا النصّ أوضح من سابقيه في الدلالة على النصّ الإلهي وحصر الإمامة فيهم، بل فيه دلالة أيضاً على العلم الإلهي الخاص وذلك لنفيه عنوان «الراسخون في العلم» عن غيرهم عليهم السلام.

ومنها: قوله عليه السلام: بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أزمه الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش^(٢).

ويكفيانا تعليق ابن أبي الحديد المعتزلي على هذه الفقرة حيث يقول: قوله: (فأنزلوهم منازل القرآن) تحته سرّ عظيم، وذلك أنه أمر المكلفين بأن يجرروا العترة في إجلالها وإعظامها والانقياد لها، والطاعة لأوامرها مجرى القرآن؛ فإن قلت: فهذا القول منه يشعر بأنّ العترة معصومة، فما قول أصحابكم في ذلك؟ قلت: نص أبو محمد بن متويه رحمه الله تعالى في كتاب الكفاية على أنّ علياً عليه السلام معصوم، وإن لم يكن واجب العصمة، ولا العصمة شرط في الإمامة، لكنّ أدلة النصوص قد دلت على عصمتها، والقطع على باطنه ومغيبه، وأنّ ذلك أمر اختصّ هو به دون غيره من الصحابة، والفرق ظاهر بين قولنا: (زيد معصوم)، وبين قولنا: (زيد واجب العصمة)، لأنّه إمام، ومن شرط الإمام أن

(١) نهج البلاغة / ٢٧.

(٢) نهج البلاغة / ١٥٤.

يكون معصوما، فالاعتبار الأول مذهبنا، والاعتبار الثاني مذهب الإمامية^(١).

ومنها: قوله ﷺ: ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله ﷺ وخدیجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه ﷺ، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان أيس من عبادته، إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا أنك لست ببني^(٢).

وهذا النص هو أهم تصريح يثبت العلم الإلهي لأمير المؤمنين ﷺ، إذ إن الرواية تصرّح بأنَّ الله اختصه بأنَّ ﷺ له نفس علم رسول الله ﷺ وهو العلم الغيبي اللدني وليس الكسيّ بالطرق الاعتيادية.

ومنها: ما نص صراحة على علمه ﷺ بالغيب هذا النص:

فقال له بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب، فضحك ﷺ، وقال للرجل وكان كلبياً: يا أخا كلب ليس هو بعلم غيب، وإنما هو تعلم من ذي علم، وإنما علم الغيب علم الساعة وما عدد الله سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر أو أنثى، وقيح أو جميل، وسخي أو بخيل، وشقي أو سعيد، ومن يكون في النار حطبا، أو في الجنان للنبيين مرافقا، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله ، وما سوى ذلك

(١) شرح نهج البلاغة ٣٧٧/٦.

(٢) نهج البلاغة ١٥٨/٢.

فعلم علّمه الله نبيه فعْلَمْنِي، ودعا لي بأن يعيه صدري، وتضطُّم عليه جوانحي^(١).

علماً أنَّ هذا الكلام مقتطع من خطبة طويلة يخبر فيها أمير المؤمنين عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عن الملاحم التي ستحصل في المستقبل وفيها: كأنَّي أَرَاهُمْ قوماً كَانَ وجوهُهُمْ المجان المطرقة، يلبسون السرقة والديباج، ويتعقبون الخيل العتاق، ويكون هناك استحرار قتل حتّى يمشي المجرح على المقتول، ويكون المفلت أقلَّ من المأسور^(٢).

وقد علق ابن أبي الحديد على هذه الخطبة تعليقاً يفيد في المقام لكونه يعتبر عنصراً محايداً في نزاعنا مع صاحب (القراءة المنسية)، إذ يقول: واعلم أنَّ هذا الغيب الذي أخبر عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عنه قد رأينا نحن عياناً، ووقع في زماننا، وكان الناس ينتظرونَه من أول الإسلام، حتّى ساقه القضاء والقدر إلى عصرنا، وهم التواريُّون الذين خرجوا من أقصاصي المشرق حتّى وردت خيلهم العراق والشام، وفعلوا بملوك الخطأ وقفجاق، وببلاد ما وراء النهر، وبخراسان وما والاها من بلاد العجم، ما لم تتحتو التواريُّون من خلق الله تعالى آدم إلى عصرنا هذا على مثله^(٣).

بل إنَّ كلَّ منقرأ نهج البلاغة لاحظ أنَّ هذه الخطب قد احتوت على إخبارات غريبة كثيرة، ولهذا يقول العقاد في عبقياته: ومن المحقّق الذي لا خلجة فيه من الشكّ أنَّ النبوءات التي جاءت في

(١) نهج البلاغة / ٢ / ١٠.

(٢) نهج البلاغة / ٢ / ١٠.

(٣) شرح نهج البلاغة / ٨ / ٢١٨.

نهج البلاغة عن الحجاج بن يوسف، وفتنة الزنج، وغارات التتار، وما إليها، هي من مدخل الكلام عليه، وممّا أضافه النسّاخ إلى الكتاب بعد وقوع الحوادث بزمن قصير أو طويل^(١).

وبغضّ النظر عن توجيهه للنصوص الموجودة، فإنّ ما ذكره هو اعتراف منه بوجود مجموعة كبيرة من الإخبارات الغيبة في هذا الكتاب، وهو ما نريده من إيراد كلامه.

ومن الخطب الجامعة قوله في حقّ آل محمد ﷺ: ... موضع سرّه، ولجاً أمره، وعيّة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه، بهم أقام انحناه ظهره وأذهب ارتعاد فرائصه...، لا يقاوم بال محمد ﷺ من هذه الأمة أحد، ولا يسوّي بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة^(٢).

ولا يشكّ عاقل في وجود كلام أصرّح من هذا للدلالة على أنّ أهل البيت ﷺ أئمّة منصّبون من الله اجتباهم واصطفاهم ومنّ عليهم بعلمه، وجعلهم أركاناً لدینه، وقد استعملت فيها كلّ المصطلحات الدالّة على المطلوب (الولاية، الوصية، الوراثة، أساس الدين..).

قد تبيّن لك وجود نصوص تدلّ صراحة على (النصّ الإلهي، العلم اللدني، علم الغيب) وهي عين ما ينكره صاحب (القراءة المنسية)،

(١) عبارة الإمام ١٩٢؛ ولقد ناقشت كلام العقاد تفصيلاً في كتابي «نهج البلاغة فوق الشبهات والتشكيلات»، وبيّنت استحالة ذلك لعدّة وجوه أهمّها: أن العقاد نصّ على ذكر النهج لقضية التتار والحال أنّ الشريف الرضي عليه السلام قد مات قبل دخول التتار بأكثر من ١٥٠ سنة فكيف يكون هذا الكلام من المدخل عليه؟!

(٢) نهج البلاغة ٢٩/١.

بل وينكر وجوده في مثل «نهج البلاغة»، ولا ندري: هل هو قصور في اطلاعه على هذا السفر العظيم، أو تجاهل متعمّد لمثل هذه الخطب والكلمات؟!

علماً أنّ أهل السنة قبل الشيعة قد التفتوا لهذه النصوص ورفضوا كتاب «نهج البلاغة» لاحتوائه على هذه المطالب؛ قال الشيخ السلفي صالح بن فوزان الفوزان: ونحن بتبّعنا للكتاب وجدنا عشرات الموضع التي تتضمّن ذكر الوصاية^(١).

خطب الإمام الحسين عليه السلام :

المصدر الثاني الذي اعتبره صاحب (القراءة المنسية) مصدراً مهمّاً لفهم حقيقة الإمام خطب الإمام الحسين عليه السلام التي ألقاها ضمن نهضته المباركة بدءاً من المدينة المنورة وانتهاء بكرياء المقدّسة.

فمن خطبه عليه السلام: قوله: نحن حزب الله الغالبون، وعترة رسول الله الأقربون، وأهل بيته الطيبون، وأحد الثقلين، الذين جعلنا رسول الله ثانى كتاب الله تعالى فيه تفصيل كل شيء، ﴿لَا يَأْنِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، والمعول علينا في تفسيره، لا يطيينا تأويله بل نتبع حقايقه، فأطيعونا فإن طاعتمنا مفروضة، إذ كانت بطاعة الله مقرونة، قال الله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ أَمْرٌ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ أَمْرٌ مِنْهُمْ﴾^(٢).

وهذا النصّ فيه عدّة نكات جليلة:

(١) البيان لأخطاء بعض الكتاب .٩٧

(٢) مناقب آل أبي طالب ٣/٢٢٣.

أولها: أن التشيع لهم ليس لمجرد أن روایتهم للإسلام أو ثق من غيرهم - كما قرر ذلك صاحب (القراءة المنسية) - بل هي فرض عين من الله عز وجل نص عليها في محكم كتابه.

ثانياً: إن لازم هذه الطاعة المفروضة بحكم العقل هو عصمتهم، وقد قرر الفخر الرازي - السني - هذه الملازمة العقلية بقوله: والدليل على ذلك أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبتت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبتت أن كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبتت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً^(١).

ثالثاً: إن هذه الخطبة تثبت سعة علم أهل البيت عليهم السلام وأنه مختلف عن الذي يهد الناس، إذ إنه مستوعب لتفسير القرآن وتأويله واتباع حقيقته، وحيث إن القرآن فيه تفصيل كل شيء، فإنّهم بهذا يكونون عالمين بكل شيء وهو المطلوب.

ومن خطبه عليه السلام قوله: إنّ أهل بيته النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، ومحل الرحمة، وبنا فتح الله، وبنا ختم، ويزيد رجل فاسق شارب خمر قاتل النفس المحرمة معلن بالفسق، ومثلي

لا يباع لمثله، ولكن نصبح وتصبحون ونتظرون ونتنطرون أينما أحقر بالخلافة والبيعة^(١).

وفي هذا النص أيضا عدّة إشارات:

أولاً: التعبير بـ«مختلف الملائكة»، إذ إن اختلاف الملائكة عليهم لا يخلو إما أن يكون لتعليمهم لهم أو لإبلاغهم أو للتعلم منهم، وأي شيء ستختره من هذه الأمور الثلاثة يكفيانا لإثبات أن علمهم خارج عن المأثور المتعارف.

ثانياً: التعبير بأنّهم «محل الرحمة» فيه دلالة على بركات وجودهم وأنّ الرحمة الإلهية تنزل ببركة وجودهم عليهم السلام، أو كما يعبر الحكماء: إنّهم وسائل أو مجاري للفيض، فهل مثل هذا يتلاءم مع كونهم مجرد علماء؟!

ثالثاً: التعبير بقوله: «بنا فتح الله»، فإنّ فيه دلالة عظيمة على وجودهم النوري الذي سبقوه به كلّ عالم الممكّنات، وهي عين المقامات التي يعتبرها صاحب (القراءة المنسية) غلوّاً.

ومن خطبه عليه السلام: الحمد لله ما شاء الله ولا قوة إلا بالله وصلّى الله على رسوله وسلم، خطّ الموت على ولد آدم، خطّ القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وخير لي مصرع أنا لاقيه، كأنّي بأوصالي تقطّعها عسلام الفلوّات بين النواويس وكربالاء فيملأ مني أكراشا جوفا وأجربة سغبا، لا محيسن عن يوم خطّ بالقلم رضى الله رضانا أهل البيت^(٢).

(١) الفتوح ١٤ / ٥.

(٢) اللهوف ٣٨.

وهذا النصّ فيه إخبار غيبيّ من الإمام الحسين عليه السلام لما سيجري عليه في كربلاء، أي أنه عليه السلام قد علّم الغيب وهذا ما ينكر وجوده صاحب (القراءة المنسية) في بيانات النهضة الحسينية.

فهذه النصوص التي نقلناها أفضليّة على هذا الزعم، وعليه فإنّ (إعادة قراءة مفهوم الإمامة في ضوء النهضة الحسينية) مشروع ناقص لكونه لم يستوعب كلّ كلمات الإمام الحسين عليه السلام، بل انتقى بعض النصوص التاريخية وحملها على غير وجهها الصحيح، وإلا فإنّ المتبع سيجد عشرات النصوص التي تصور الحسين عليه السلام على أنه (إمام معصوم).

الصحيفة السجادية :

من المصادر التي اعتمدتها صاحب (القراءة المنسية) لإعادة قراءة الإمامة على ضوئها الصحيفة «السجادية»، إذ إنها تمثّل مصدراً من المصادر الأولى للطائفة، إلا أنّه لم يأت بشيء من نصوص هذا الكتاب للدلالة على أنّ الأئمة ليسوا إلا مجرّد (علماء أبرار)، ولعلّه لم يظفر بما يصبو إليه.

ونحن في هذا الفصل سنأتي بمجموعة من الشواهد من الصحيفة التي نسبت فيها أنها تصور أهل البيت عليهم السلام على أنّهم أئمة معصومون مطهرون لهم علم خاص:

فمن دعائه عليه السلام في يوم عرفة قوله عليه السلام: اللهم إنك أيدت دينك في كل أوان بإمام أقمته علما لعبادك، ومنارة في بلادك، بعد أن وصلت حبله بحبلك، وجعلته الذريعة إلى رضوانك، وافتراض طاعته، وحضرت معصيته، وأمرت بامتثال أمره، والانتهاء عند نهييه،

وألا يتقدّم متقّدّم، ولا يتّأخر عنه متّأخر فهو عصمة الالذين، وكهف المؤمنين، وعروة المتسكّين، وبهاء العالمين^(١).

وهذا النص يفيد أمورا:

أولاً: أن الإمامة جعل إلهي وليس موكلة لعامة الناس كالشوري أو الاختيار، لقوله ﷺ: «أقمته علمًا لعبادك».

ثانياً: أن الإمامة مستمرة إلى يوم القيمة، ولا يخل آن من آنات الأرض من وجود إمام حافظ للدين، لقوله ﷺ: «إنك أيدت دينك في كل أوان بإمام».

ثالثاً: أن الإمام مفترض الطاعة؛ لقوله ﷺ: «وافترضت طاعته، وحدّرت معصيته، وأمرت بامتثال أمره، والانتهاء عند نهيه»، ومن هذا المنطلق تستفيد عصمه للملازمة التي ذكرناها سابقا.

ومن دعائه قوله ﷺ: رب صل على أطائب أهل بيته الذين اخترتهم لأمرك، وجعلتهم خزنة علمك، وحفظة دينك، وخلفاءك في أرضك، وحججك على عبادك، وظهرتهم من الرجس والدنس تطهيرا ببارادتك، وجعلتهم الوسيلة إليك، والمسلك إلى جنتك^(٢).

وهذا النص -زيادة على إشارته للجعل الإلهي- يثبت أمررين آخرين:

الأول: العلم اللدنيّ الخاص، إذ إنهم خزنة علم الله، ولا يتصفون بذلك إلا إذا كان علمهم لدنيا.

(١) الصحيفة السجّادية ٢٥٥.

(٢) الصحيفة السجّادية ٢٥٣.

الثاني: إثبات عصمتهم عَصَمَهُ اللَّهُ وذلك في قوله: «وطهرهم من الرجس والدنس تطهيراً»، والمراد بالرجس والدنس: المعاishi والذنوب، لا القذارات الحسية، والتطهير من الذنوب عبارة أخرى لما اصطلاح عليه بالعصمة.

والأصلح دلالة من الأدعية المتضمنة في الصحفة المباركة، المقدمة الموجودة في أولها والتي تحكي كيفية وصول هذه الأدعية للراوي وانتشارها على يده، إذ إن هذه الوثيقة التاريخية فيها فوائد جمة:

عن عمير بن متوكل الثقفي البلخي، عن أبيه المتوكل بن هارون قال: لقيت يحيى بن زيد بن علي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وهو متوجّه إلى خراسان بعد قتل أبيه، فسلّمت عليه فقال لي: من أين أقبلت؟ قلت من الحج، فسألني عن أهله وبني عمّه بالمدينة وأحلفي السؤال عن جعفر بن محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ فأخبرته بخبره وخبرهم وحزنهم على أبيه زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال لي: قد كان عمّي محمد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ أشار على أبي بترك الخروج، وعرفه إن هو خرج وفارق المدينة ما يكون إليه مصير أمره، فهل لقيت ابن عمّي جعفر بن محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعته يذكر شيئاً من أمري؟ قلت: نعم، قال: بم ذكرني؟ خبرني، قلت: جعلت فداك، ما أحب أن أستقبلك بما سمعته منه، فقال: أبالموت تخوّفني هات ما سمعته، فقلت: سمعته يقول: إنك تقتل وتصلب كما قتل أبوك وصلب، فتغير وجهه وقال: **«يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَمَيْتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**»، يا متوكل إن الله عزّ وجلّ أيد هذا الأمر بنا وجعل لنا العلم والسيف فجمعا لنا، وخcess بنو عمّنا

بالعلم وحده، فقلت: جعلت فداك إِنِّي رأيت الناس إلى ابن عمك جعفر عليه السلام أميل منهم إليك وإلى أبيك، فقال: إنَّ عمِّي محمد بن علي وابنه جعفرا عليهما السلام دعوا الناس إلى الحياة ونحن دعوناهم إلى الموت، فقلت: يا ابن رسول الله أَهُمْ أعلم أمْ أَنْتُمْ؟ فأطرق إلى الأرض ملياً ثم رفع رأسه وقال: كُلُّنا له علم غير آنَّهم يعلمون كُلَّ ما نعلم ولا نعلم كُلَّ ما يعلمون^(١).

وهذا النص يدلّ صراحة على أنَّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يعلمون الغيب، بل ويطلعون خواصهم على مجريات الأحداث قبل وقوعها، والأهم من هذا هو أنَّ هذه القضية كانت مرتكزاً مسلِّماً عند الجميع، وسؤال يحيى بن زيد عليه السلام خير دليل على هذا، فهو كاشف على أنه كان معتقداً بعلم ابن عمّه بالغيب بل نجده يرتب عليه الأثر فيقول: والله يا متوكلاً لولا ما ذكرت من قول ابن عمِّي آنِي أُقتل وأُصلب لما دفعتها إليك ولكنَّ بها ضئيناً ولكنَّي أعلم أنَّ قوله حقٌّ أخذه عن آبائه وأنَّه سيصح^(٢).

وأيضاً نجد في هذه الوثيقة التاريخية تصريحاً بأنَّ لأهل البيت عليهم السلام علماً مختلفاً عن العلم الموجود عند عامة الناس بل حتّى عند بقيةبني هاشم ودونك قول يحيى بن زيد عليه السلام: كُلُّنا له علم غير آنَّهم يعلمون كُلَّ ما نعلم ولا نعلم كُلَّ ما يعلمون^(٣).

فهل بعد هذه النصوص وهذه الوثائق يبقى شكٌّ في أنَّ الإمامة

(١) الصحيفة السجّادية ٤.

(٢) الصحيفة السجّادية ٩.

(٣) الصحيفة السجّادية ٤.

بـ(القراءة السائدة) الآن كانت موجودة منذ القرون الثلاث الأولى في أوثق المصادر وأصحّها باعتراف صاحب (القراءة المنسية)؟!

ملاحظات:

قبل أن نطوي صفحة هذا الفصل لا بدّ من الإشارة إلى أمرين:

الأول: إنّ اختيار صاحب (القراءة المنسية) لهذه المصادر دون غيرها هو اختيار بلا دليل وترجيح بلا مرجح، إذ إن هذه الكتب لا مائز لها عن بقية تراثنا الروائي، فلم تثبت صحة كلّ ما احتوته من أحاديث وأخبار.

أمّا بالنسبة لتقديمها الزمانى فهذا غير مقبول أيضاً، لكون «نهج البلاغة» من الكتب المتأخرة زماناً، فما الذي يجعل صاحب (القراءة المنسية) يقبل ما في النهج الذي جمعه السيد الرضي عليه السلام (المتوفى ٤٠٦ هـ) ويرفض ما في الكافي لثقة الإسلام الكليني عليه السلام (المتوفى ٣٢٩ هـ) المتقدم عليه زماناً والذي لا يختلف عنه في حرصه على تنقیح الروایات وضبط الأخبار حتّى قيل فيه: «كان أوثق الناس في الحديث»^(١).

وكذلك الكتب التي اعتمد عليها، ونقل عنها خطب الإمام الحسين عليه السلام، فإنّها متأخرة زماناً عن جملة وافرة من كتب الإمامية أعلى الله بهانهم، ومعاصرة للبعض الآخر، والحال أنّ المؤلّف يقبل بنقل مثل ابن جرير الطبرى ويرفض نقل مثل الشيخ الصدوق عليه السلام. والعجيب أنّ هذا المؤلّف قد أهمل الكتب التي فعلاً لها تقدّم

زمانی مشهود له مثل «كتاب سليم بن قيس» الذي يقول فيه ابن النديم: وأول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عياش، لم يروه غيره^(١).

فمؤلف هذا الكتاب «سليم بن قيس الهلالي» توفي تقربياً سنة ٧٦هـ، وراوية هذا الكتاب «أبان بن أبي عياش» توفي تقربياً سنة ١٤٠هـ، وبهذا يكون هذا الكتاب مؤلفاً ومشهراً بين الأصحاب في أواخر القرن الأول من الهجرة^(٢)!

وبالرجوع إلى هذا الكتاب نجد سليم بن قيس يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: وأما الفرقة الناجية المهدية المؤملة المؤمنة المسلمة الموافقة المرشدة، فهي المؤتمنة بي المسلمة لأمري، المطيعة لي، المتبرئة من عدوّي، المحبة لي والمبغضة لعدوّي، التي قد عرفت حقي وإمامتي وفرض طاعتي من كتاب الله وسنة نبيه، فلم ترتد ولم تشک لما قد نور الله في قلبها من معرفة حقنا وعرفها من فضلها، وألهمها وأخذها بنواصيها فأدخلتها في شيعتنا حتى اطمأنّت قلوبها واستيقنت يقينا لا يخالطه شك؛ أي أنا وأوصيائي بعدي إلى يوم القيمة هداة مهتدون، الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه في آي من الكتاب كثيرة، وطهّرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه، وحجّته في أرضه وخزانه على علمه، ومعادن حكمه، وترجمة وحيه، وجعلنا

(١) الفهرست ٢٧٥

(٢) لو سلّمنا بكل ما قيل في الكتاب، فإنّ أسوأ ما في الأمر أنّ أبان ضعيف، وهذا لا يمنع من كون الكتاب كان مشهوراً ومحبلاً في ذلك الزمان، ومقبولة الكتاب في ذلك الزمان خير دليل على أنّ مضامينه كانت موجودة ومقبولة بين الأصحاب؛ وقد استوفيت الحديث عن هذا الكتاب في كتابي (فاطمة الزهراء عليها السلام) أحداث ما بعد رحيل الخاتم).

مع القرآن والقرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا حتى نردد على رسول الله ﷺ حوضه كما قال^(١).

وهذا النص اجتمعت فيه كل الأمور التي ينكرها صاحب (القراءة المنسية) من: أن الإمامة منصب إلهي «قد عرفت حقّي وإماماتي وفرض طاعتي من كتاب الله وسنة نبيّه»، والعلم اللدني «وخزانه على علمه، ومعادن حكمه، وترجمة وحيه»، بل والنّص على العصمة بلّفظها «وطهّرنا وعصمنا»!

الثاني: لو افترضنا أن كل هذه المصادر قد خلت من ذكر كل ما يدلّ على (القراءة السائدة)، فإن ذلك لا يسقط القراءة ولا يكون عدمه دليل العدم، وذلك لأنّ هذه الكتب لم تستوعب كل أحاديث العترة الطاهرة علیها السلام بحيث يكون كل مضمون غير موجود فيها لا مصداقية له.

فمثلاً من يقرأ مقدمة «نهج البلاغة» يجد أنّ الشّريف الرّضي عليه السلام قد صرّح ابتداءً أنه ليس بقصد جمع كل ما روي عن أمير المؤمنين علیه السلام، بل كان بقصد انتقاء أبلغ العبارات الواردة عنه علیه السلام، قال: ولا أدّعي مع ذلك أنّي أحيط بأقطار جميع كلامه علیه السلام حتى لا يشدّ عني منه شاذٌ ولا يندرّ ناد، بل لا أبعد أن يكون القاصر عنّي فوق الواقع إلى، والحاصل في ربعتي دون الخارج من يدي، وما على إلّا بذل الجهد وبلاع الوضع، وعلى الله سبحانه نهج السبيل، ورشاد الدليل إن شاء الله^(٢).

(١) كتاب سليم ١٦٩.

(٢) نهج البلاغة ١٣/١.

أمّا بالنسبة للصحيفة السجّادية فالأمر فيها واضح وجليّ، إذ إنّها كتاب أدعية وليس كتاب عقائد أو كتاب روایات، وحتى الأدعية فليس الصحيفة مستوّعة لكلّ أدعية عليه السلام ولذلك استدرك على هذه الصحيفة وأضيّفت لها عشرات الأدعية.

زبدة المقال:

لقد جعل صاحب (القراءة المنسية) مدار البحث في تصحيح مفهوم الإمامة وإعادة قراءتها على مجموعة قليلة من المصادر المتقدّمة، إلّا أنّه فاته أنّ هذه المصادر قد أسّست لنظرية (الأئمّة المعصومون)، وما جاء في المصادر المتأخّرة ليس إلّا تفصيلاً لما ورد في المصادر الأولى.

عقيدة الشيعة عبر التاريخ

من الأمور المهمة في هذا البحث، تتبع كلمات المؤرّخين وأصحاب كتب المقالات والفرق التي فيها بيان لعقيدة الشيعة في القرون الأولى، وتكمّن أهميّة هذه الوثائق في أنّها تنقل لنا الحالة العقدية العامة في المجتمع الشيعي بحيث يمكننا معرفة ما هي (القراءة السائدة) في ذلك الزمان؟

ومن هنا فإنّنا سنتنقّل بعض الاقتباسات لعلماء ومؤرّخين عاشوا في القرون الأولى وقرّروا بدقة عقيدة الشيعة الإمامية أعلى الله برهانهم، بحيث تكون هذه النّقول شواهد جلية على حقيقة عقيدة الشيعة في الإمامة في تلك العصور.

ضرار بن عمرو (توفي قبل ١٩٣هـ) :

الشاهد الأوّل الذي سنقف عنده هو ما ذكره ضرار بن عمرو الغطفاني في كتاب «التحریش»، وهو من كبار رؤوس المعتزلة في القرن الثاني للهجرة، وقد بلغت مقالته أوجها في زمان الخليفة العباسى هارون الرشيد.

وبحسب ما نقل في التاريخ فإنّ القدر المتيقّن أنّ الرجل قد عاصر الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليهما السلام، ولا يبعد إدراكه لزمن

الإمام الباقي ﷺ، وبالتالي فإنّ تقريره لعقيدة الشيعة سيكون شهادة حسية تحكي عقيدة الشيعة المتقدمين.

قال في كتابه: فإنّ علياً أول الناس إسلاماً، وإنّ النبي ﷺ أخاه وقال: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وأنت وصيّي من بعدي وخليفي على أمتي»، وأسرّ إليه شيئاً من الوحي والدين كتم ذلك عن أمته، وجعل أمر نسائه في يده يمسك من يشاء ويطلق من يشاء في حياته وبعد موته، وأنّ النبي ﷺ لقيه فقال: «السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، فقال علي: أمنك أو من الله، فقال النبي: لا بل من الله، قال: قد قبّلت»، وقال: «اللهمّ من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاده وانصر من نصره واحذر من خذله»، و«عليّ ولی وله أمر الذي أمر الله بطاعته فليس لأحد أن يردد على عليّ شيئاً مما جاء به ودعا إليه»، وكذلك ولده من بعده إلى يوم القيمة فيما عرفوا وأنكروا، وإنّه قسيم الجنة والنار يقول: هذا لي وهذا لك فيدخل شيعته الجنة»، وهو دابة الأرض، ومعه خاتم سليمان وعصا موسى يختم الكافر بالعصا فيسود وجهه ويختم جبهة المؤمن فيبيض وجهه، وإنّ جبرائيل ﷺ دلّه يوم النهر وان على ذي الثدية حيث قال: أطلبوه بما كذبوا ولا كذبوا^(١).

أقول: إنّ ضرار بن عمرو بصدق تقرير عقيدة الشيعة الذين عاصرهم في القرن الثاني للهجرة، وقد نقل أموراً مهمة تفيدنا في المقام:
الأول: أنّ الإمامة بالنّص الإلهي وليس بالشوري أو بالإختيار البشري كما تذهب إليه الفرق الأخرى.

الثاني: أنّ أهل البيت عليهم السلام قد اختصوا بعلم خاص عَبْر عنده ضرار بقوله «شيئاً من الوحي»، وهذا هو العلم اللدّنّي الذي ينفيه صاحب القراءة المنسية.

الثالث: علم أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب، وتأكيده على ذلك كما في خبر ذي الثدية، حيث نصّ ضرار على أنّ علمه بمorte كان بواسطة جبريل ملك الوحي!

إذا كان ضرار المعتزلي يعلم هذه الأمور عن الشيعة وهو أجنبي عنهم، فإنّ هذا كاشف على شهرة هذه المعتقدات بين الشيعة في زمن الأئمّة المتقدّمين عليهم السلام.

القاسم الرسّي (توفي ٢٤٦ هـ) :

الشاهد الثاني الذي سనق عنده هو ما ذكره القاسم الرسّي في رسالته المعروفة بـ«الرد على الرافضة»، وهذه الشهادة تعتبر من أهمّ الوثائق التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها وذلك لأمرین:

الأول: أنّ صاحب الشهادة هو إمام الزيدية: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، فهو علويٌّ حسنيٌّ عالم بما يدور في الأوساط الشيعية غير بعيد عنها، ولذلك فشهادته عن حسّ لا عن حدس.

الثاني: أنّ هذا الرجل ولد في سنة ١٦٩ هـ وتوفي سنة ٢٤٦ هـ. فيكون هذا الكتاب قد دون في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث أي زمان الحضور، وعليه فالحالة العامة للشيعة في هذه الشهادة هي التي كانت في زمان الإمام الكاظم والرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

وقد ذكر في رسالته نصوصاً مهمة نذكر منها:

قال في مفتتح كلامه: زعمت الرافضة أنه لم يكن قرن من القرون خلا، ولا أمة من الأمم الأولى، إلا وفيها وصيّ نبيّ، أو وصيّ وصيّ، حجّة لله قائمة عليهم، وعالم بأحكامه فيهم، مفروضة عليهم طاعته ومعرفته، ليس لأحد ممّن معه في دهره حاله ولا صفتة، لا يهتدى إلى الله أبداً من ضلّه ولا يعرف الله سبحانه أبداً من جهله^(١).

أقول: هذا تقرير للإمامية بالمفهوم الشيعي الإمامي وهي أنه لا تخلو الأرض من حجّة، وأنّ الإمام مفترض الطاعة من الله عزّ وجلّ، وأنّ معرفته واجبة.

وفي مورد آخر يقول: وكلّ من قال بجعفر من الروافض يزعم أنّ الإمام يُخلق عالماً، وطبعه العلم، والعلم مطبوع فيه، ويزعمون أنّ الإمام يعلم الغيب، ويعلم ما في تخوم الأرضين السابعة السفلی، وما في السماوات السابعة العليا، وما في البرّ والبحر، والليل والنهر عنده مجرى واحد، فسبحان الله! وما هذه إلا صفات رب العالمين^(٢).

أقول: هذا الكلام يصرّح فيه بعقيدة الشيعة بل وينقل إجماعهم على سعة علم الإمام عَلِيَّةَ اللَّهِ، وأنّه يعلم ما كان وما يكون وما هو كائن، وهي نفس الصفات التي يعتبرها صاحب (القراءة المنسية) غلوّاً.

وقال: أوليس قد شبّهتموه بالله بقولكم إذ زعمتم أنه يعلم الغيب،

(١) مجموع رسائل الرسني ٥١٥ / ١

(٢) مجموع رسائل الرسني ٥٣٩ / ١

ويعلم أعمال العباد، ومواضعهم، وكلّ رجل باسمه ونسبة، ويعلم ما تلفظونه، ويعلم ما في قلوب العباد، فسبحان الله عما يقولون^(١).

أقول: وهذا نص آخر منه على عقيدة الشيعة في إمامهم في ذلك الزمن، فأين من يدّعى أنّهم كانوا ينظرون للأئمّة أنّهم (علماء أبرار)؟!

فمن خلال هذه الشهادة نعلم أنّ الشيعة في القرن الثاني وأوائل الثالث كانوا يعتقدون بنفس العقيدة التي يعتقد بها الشيعة اليوم، وكانت (القراءة السائدة) عندهم هي أنّ أئمّتهم عليهم السلام منصوبون من الله وأنّهم أحاطوا بكلّ شيء علما.

الناشئ الأكبر (توفي ٢٩٣ هـ) :

الشاهد الثالث هو ما ذكره أبو العباس عبد الله بن محمدالمعروف بـ«ابن شرسير» والملقب بـ«الناشئ الأكبر»، وتكمّن قيمة هذه الشهادة في أنّ هذا الرجل من الذي عاشوا في القرن الثالث للهجرة، وكتابه «مسائل الإمامة» يعتبر من أوائل الكتب التي اعنىت ببيان الفرق بين الفرق.

بل الظاهر أنّ تأليفه لكتابه كان قبل اختلاف الشيعة بعد شهادة الإمام العسكري عليه السلام في قصة جعفر الكذاب المعروفة وقبل غيبة الإمام المهدي عليه السلام أي قبل سنة ٢٦٠ هـ، ويشهد على ذلك قوله في آخر بحثه حول اختلاف الشيعة: وإلى هذا الموضع انتهى اختلاف أصحاب الإمامة القائلين بالنسق في الوقت الذي كتبنا فيه كتابنا هذا^(٢).

(١) مجموع رسائل الرستي ١ / ٥٤٠.

(٢) مسائل الإمامية ٤٨.

وفي هذا الكتاب عرّف عقيدة الشيعة بقوله: فرقه قطعوا على موته وزعموا أنَّ الإمام بعده الحسن بن علي، وزعموا أنَّ النبي ﷺ قد نصَّ على إمامته كما نصَّ على إماماة أبيه، وهؤلاء الذين يدینون بنسق الإمامة وتواتر الوصيَّة، يقولون: لا بدَّ بعد كُلَّ إمام من إمام، وبعد كُلَّ وصيٍّ من وصيٍّ إِلَّا أنْ تفني الدنيا، وزعموا أنَّ النبي ﷺ قد نصَّ لعليٍّ على كُلَّ إمام يكون بعده من ولده إلى يوم القيمة بأسمائهم وصفاتهم، فالإمامية تجري اليوم عندهم على ما نصَّ عليه النبي ﷺ، وقد حكى هذا القول جماعة من أصحاب عليٍّ عليهما السلام منهم الحارث الأعور والأصبغ بن نباتة وعبد خير^(١).

وفي هذا النص عدَّة فوائد:

الأول: أثبتت أنَّ عقيدة الشيعة هي لزوم نصب الإمام في كُلَّ زمان.

الثاني: أنَّ الأئمَّة منصوص عليهم مسبقاً بأسمائهم من رسول الله ﷺ.

الثالث: أنَّ هذه العقيدة هي عقيدة الطبقة الأولى من الشيعة أي أصحاب أمير المؤمنين علي عليهما السلام.

النص الثاني المهم في هذا الكتاب هو قوله: وليس دخول الأئمَّة في بيعة من غالب عليهم بمخرج لهم من أن يكونوا أئمَّة قد نصَّ النبي ﷺ عليهم وأودعهم علم الأحكام ومعرفة الحلال والحرام وجميع ما يصلح به العباد والبلاد إلى يوم القيمة^(٢).

(١) مسائل الإمامة ٢٢.

(٢) مسائل الإمامة ٢٤.

وفيه إثبات لعقيدة الشيعة في سعة علم الإمام عليه السلام وأنه محبط بكلّ ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيمة، ومن الطبيعي أنّ هذا العلم هو علم لدني لا كسبى.

الخياط المعتزلي (توفي ٥٣١هـ) :

الشاهد الرابع هو ما قرّره أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد المعروف بـ«الخياط» الذي كان من رؤوس المعتزلة في عصره والمنافع والمدافع عن عقائدهم، والشواهد التي ستنقلها هي من كتابه «الانتصار» الذي كتبه للدفاع عنهم.

قال: وذلك لأنّ من عظيم أدلةّهم عند أنفسهم على أنّه لا بدّ للناس من إمام معصوم نقىّ الباطن والظاهر جامع لعلوم الدين كلّها^(١).

أقول: هذا تصريح منه على أنّ عقيدة الإمامة عند الشيعة تقوم على: العصمة، العلم الخاص.

قال: والمقتضى منهم في وصفه من زعم أنّه عالم بجميع ما بالناس إليه حاجة لا يخفى عليه منه شيء وأنّه نقىّ السريرة والعلانية لا يجوز عليه التغيير والتبدل، وأنّه أعلم الناس بالتدبر وأزهدهم في الدنيا وأشدّهم بأسا، وأنّ الله هو المتولى لنصبه وإقامته وأنّ الأمة أزالته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره وأنّ من أنكره وخالقه وجحد إمامته فكافر مشرك ولد لغير رشد، هذا قول الرافضة في إمامها^(٢).

أقول: هذا النص جمع كلّ أركان الإمامة عند الشيعة فقد صرّح فيه

(١) الانتصار ٢٢٧.

(٢) الانتصار ٢٣١.

بوجوب النصب الإلهي للإمام «وأنَّ اللَّهُ هو المتأولُ لنصبِه وإقامته»، وأنَّه معصوم «وأنَّه نقيٌّ السريرة والعلانية»، والعلم اللدُّنِيُّ الخاص «أَنَّه عالم بجميع ما بالناس إلَيْه حاجة لا يخفى عليه منه شيء»؛ وهذه الأمور هي عين ما ينكِّره صاحب (القراءة المنسية)، والأهم من هذا أنَّه نسب الاعتقاد بهذه الأمور إلى «المقتضى»، أي إلى غير الغلة مما يكشف أنَّ هذا الأمور لم تكن غلوًا حتى في ذلك الزمان.

مطهَّر المقدسي (كان حيَاً ٣٥٥هـ) :

الشاهد الخامس هو ما أورده «مطهَّر بن طاهر المقدسي» الذي كان حيَاً إلى سنة ٣٥٥هـ، وقد قرَّر عقيدة الشيعة في كتابه «البدء والتاريخ» الذي يعتبر من أدق الكتب في تقرير عقائد المقالات والفرق المختلفة.

قال في كتابه المزبور: فهؤلاء جلَّ الإمامية يقولون بالأئمَّةِ الاثني عشر، وأنَّ الأئمَّةَ كفروا كلَّهم برسالة ﷺ إلا ستة نفر سلمان والمقداد وجابر وأبو ذر الغفاري وعمار وعبد الله بن عمر، وأنَّ علياً يعلم كلَّ ما يحتاج الناس إليه، وكذلك هؤلاء الأئمَّةُ، وكلَّهم معصومون لا يجوز عليهم السهو والخطأ والغلط^(١).

أقول: اللطيف في هذا النصّ، تعبيره بـ«جلَّ الإمامية» أي أنَّ هذه العقيدة هي التي كانت تمثِّل (القراءة السائدة) وهي أنَّهم أئمَّة معصومون مطهَّرون عالمون، لا مجرد (علماء أبرار) كما يزعم صاحب القراءة المنسية.

(١) البدء والتاريخ . ١٢٦/٥

زبدة المقال:

نقلنا عدّة نصوص مهمّة جدًا ترجع بتاريخها إلى القرن الثاني والثالث والرابع، وأصحابها مشاربهم مختلفة: ففيهم الزيدية، وفيهم المعتزلة، وفيهم السنة، وقد أطبقوا جميعا بلا استثناء على أنّ عقيدة متقدّمي الشيعة أي في القرون الثلاثة الأولى، كانت النظر لأهل البيت عليه السلام على أنّهم (أنّمّة معصومون) قد نصّبهم الله عزّ وجلّ وأفاض عليهم من علمه، لا أنّهم مجرد (علماء أبرار)، ولا يخفى على العاقل أنّ شهادة هؤلاء الذين سقنا أسماءهم هي أدلّ دليل على ما ذكرناه لقرب عهدهم بالشيعة الأوائل بخلاف من جاء بعد قرون منهم وشكّك في عقيدتهم.

عقيدة أصحاب الأئمة عليهم السلام المتقدمين

من القرائن المهمة التي يمكن أن ثبت بها أنّ (القراءة السائدة) هي التي كان يتبنّاها الشيعة على مرّ العصور لا (القراءة المنسية)، ما نسب لأصحاب الأئمة عليهم السلام المتقدمين من عقائد - لاسيما في كتب العامة -، فإنّ ثبوت أنّ هؤلاء كانوا يعتقدون بالصفات فوق البشرية للأئمة عليهم السلام يقطع كلّ جدال حول القراءة لمنصب الإمامية، وذلك لأنّ كلّ من نظر لـ(القراءة المنسية) يجزم بأنّ نواتها الأولى بذرها أبو الخطاب الملعون على لسان الإمام الصادق عليه السلام، ثم اندمجت مع عقائد عامة الإمامية في القرون اللاحقة، ومن هنا فإنّ إثبات تقدّم هذه العقائد على هذا التاريخ يحسم الأمر.

وقد أكّد صاحب (القراءة المنسية) على أهميّة التعرّض لعقائد أصحاب الأئمة عليهم السلام، حيث قال: كيف كانت نظرة الصّفّ الأوّل من أصحاب الأئمة المقربين إليهم إلى الأئمة وعقيدتهم فيهم؟ (هل كانوا ينظرون إليهم كبشر عاديين مثل سائر البشر أم كأشخاص يمتلكون صفات خارقة فوق بشرية؟)^(١).

وقال في موضع آخر: إذن علاوة على المصادر أو الدلائل الأربع المذكورة (المرشدة في عملية إعادة قراءة التشيع)، لدينا هؤلاء

(١) القراءة المنسية ٢١

الأشخاص الأربعة أيضاً الذين يمكن الاستنارة بهم في هذا المجال، وبالطبع لقد وجد في المراحل التالية أيضاً أشخاص من صحابة الأئمة يمكن أن نسألهم ذلك السؤال مثل: «كميل بن زياد النخعي» الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين عليّ نفسه، وكذلك «مالك الأشتر النخعي» الذي كان من صحابة أمير المؤمنين، ومثل «أبي أيوب الأنباري» و«أبي حمزة الشمالي» و«زرارة بن أعين» و«محمد بن مسلم» و«هشام بن الحكم»، فهو لاء كانوا جلساً الأئمة وأتباعهم الأويفاء وكانوا من علماء زمانهم بالطبع وأصحاب مؤلفات^(١).

ومن هنا سنستعرض بعض عقائد متقدمي الأصحاب الذين لا شك في كون عقائدهم مأخوذة عن أهل البيت عليه السلام لا عن كتب الغلاة أو كتب المتكلّمين وال فلاسفة!

١- رشيد الهجري رحمه الله :

صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ومن خواصه الذين حملوا علمه، ومن المستشهدين ظلماً في حبه عليه السلام، ترجم له ابن حبان في المجرورين بقوله: رشيد الهجري يروى عن أبيه، عداده في أهل الكوفة، كان يؤمن بالرجعة، قال الشعبي: دخلت عليه يوماً فقال: خرجت حاجاً فقلت: لأعهدنَّ بأمير المؤمنين عهداً، فأتيت بيت علي عليه السلام فقلت لإنسان: استأذن لي على أمير المؤمنين، قال: أو ليس قد مات؟ قلت: قد مات فيكم، والله إنّه ليتنفس الآن تنفس الحيّ، فقال: أما إذ عرفت سرّ آل محمد فادخل، قال فدخلت على أمير المؤمنين، وأنبأني بأشياء

تكون، فقال له الشعبي: إن كنت كاذبا فلعنك الله، وبلغ الخبر زياداً فبعث إلى رشيد الهجري فقطع لسانه وصلبه على باب دار عمرو بن حرث^(١).

وهذه الترجمة تثبت أموراً:

الأول: أن رشيداً الهجري عليه السلام كان يعتقد بالرجعة كما صرّح ابن حبان في مقدمة كلامه.

الثاني: أنه كان يعتقد بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام يعلم الغيب، يفهم ذلك من قوله: «وأنبأني بأشياء تكون».

الثالث: أنه كان متّجهاً بهذه العقائد بحيث أخبر بها الشعبي الذي لم يكن معروفاً بالتّشيع، حتى طرق مسامع زياد بن أبيه فأعدمه.

٢- الأصيغ بن نباتة عليه السلام:

من خلّص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ومن المشهورين بحبه والانقطاع إليه، بل كان صاحب شرطته عليه السلام، ترجم له العقيلي فقال: أصيغ بن نباتة الحنظلي كوفي كان يقول بالرجعة...، ومن حديثه ما حدّثنا به عمير بن مرداس، قال: حدّثنا محمد بن بكير الحضرمي قال: حدّثنا جعفر بن سليمان عن محمد بن علي الكوفي عن سعد الإسكاف عن الأصيغ بن نباتة قال: قال عليّ أن خليلي حدّثني أن أضرب لسبع يمضين من رمضان، وهي الليلة التي مات فيها موسى وأموت لاثنين وعشرين يمضين من رمضان وهي الليلة التي رفع فيها عيسى^(٢).

(١) المجرودين ٢٩٨ / ١.

(٢) ضعفاء العقيلي ١٣٠ / ١.

أقول: هذه الترجمة صريحة في أنه كان يعتقد بالرجعة، ويحدث الناس بأنّ علياً عليه السلام كان يعلم الغيب ومن هذا الباب أخبر بيوم ضربته ويوم مقتله كما في الروايات التي نقلها العقيلي عنه.

والظاهر أنّ القوم أعرضوا عن نقل الروايات التي نقلها الأصحاب بن نباتة جهله لعظم ما فيها، ولذلك نجد ابن حبان يقول صراحة: وهو من فتن بحبّ عليّ، أتى بالطامات في الروايات فاستحقّ من أجلها الترك^(١).

٣- كميل بن زياد عليهما السلام :

من أعظم أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ومن الذين حملوا العمل عنه عليه السلام، ترجم له ابن حبان بقوله: كميل بن زياد النخعي وهو الذي يقال له كميل بن عبد الله، من أصحاب عليّ بن أبي طالب روى عنه عبد الرحمن بن عباس والعباس بن ذريح وأهل الكوفة، وكان كميل من المفرطين في عليّ ومن يروى عنه المعضلات وفيه المعجزات، منكر الحديث جداً تتقى روایته ولا يحتاج به^(٢).

وروى ابن حجر في الإصابة: وقال جرير عن مغيرة: طلب الحجاج كميل بن زياد، فهرب منه فحرم قومه عطاءهم، فلما رأى كميل ذلك قال: أنا شيخ كبير قد نفذ عمري لا ينبغي أن أحرم قومي عطاءهم، فخرج إلى الحجاج، فلما رأاه قال له: لقد أحبيت أن أجده عليك جميلاً، فقال له كميل: إنّه ما بقي من عمري إلا القليل، فاقض

(١) المجرحون ١/١٧٤.

(٢) المجرحون ٢/٢٢١.

ما أنت قاض فـإنَّ المـوعد اللـه وقد أخـبرني أمـير المؤـمنـين عليـهـا السـلامـ عـلـى آنـك قـاتـلي، قـالـ: بـلـي قدـ كـنـتـ فيـمـ قـتـلـ عـثـمـانـ اـضـرـبـواـ عـنـقـهـ، فـضـرـبـتـ عـنـقـهـ^(١).

أقول: من مجموع النصّين نستنتج أنَّ كميلاً كان يروي معجزات أمير المؤمنين عليـهـا السـلامـ والمقامات المعضلة، كما كان يعتقد يقيناً بعلم الإمام علي عليـهـا السـلامـ بالغيب، ومنها إخباره بأنَّ الحجاج يقتله.

٤- حبة العرني حـبـةـ الـعـرـنـيـ:

من أصحاب أمير المؤمنين عليـهـا السـلامـ ومن بعده الإمام المجتبى عليـهـا السـلامـ وروى عنهمَا، ترجم له الذهبي بقوله: حبة بن جوين العرني الكوفي، عن علي، من غلاة الشيعة^(٢).

وقد نقل عنه الخطيب البغدادي بعض الروايات من التي يعتبرها الذهبي غلوّاً: عن حبة العرني، قال: لما فرغنا من النهر وان قال رجل: والله لا يخرج بعد اليوم حروري أبداً، فقال علي: مه، لا تقل هذا، فهو الذي فلق الحبة، ويرا النسمة إنهم لفـي أصلـابـ الرـجـالـ، وأـرـاحـامـ النـسـاءـ، ولا يـزالـونـ يـخـرـجـونـ حتـى تـخـرـجـ طـائـفـةـ مـنـهـمـ بـيـنـ نـهـرـيـنـ، حتـى يـخـرـجـ إـلـيـهـمـ رـجـلـ مـنـ وـلـدـيـ فـيـقـتـلـهـمـ فـلـاـ يـعـودـونـ أـبـداـ^(٣).

أقول: الخبر صريح في أنَّ حبة العرني يعتقد بأنَّ أمير المؤمنين عليـهـا السـلامـ كان يعلم الغيب ويخبر عمّا في أصلاب الرجال وأرحام النساء!

(١) الإصابة ٤٨٦ / ٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٤٥٠ / ١.

(٣) تاريخ بغداد ٢٦٩ / ٨.

٥- عبایة بن ربعی حَدَّثَنَا :

من أصحاب أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ والرواة عنه، لم ينقل لنا المترجمون له عقيدته بالتحديد، إِلَّا أنَّهم نقلوا بعض روایاته التي كان يحدَّث بها عن أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ والتي يمكن أن نعرف من خلالها عقيدته في الإمامة:

فقد نقل الذهبي في ترجمته: عبایة بن ربعی، عن علي، وعن موسى بن طريف كلاهما من غلاة الشيعة، له عن علي: أنا قسيم النار؛ قال شبابه: حدَّثنا ورقاء، قال: انطلقت أنا ومسعر إلى الأعمش نعتبه في حديثي: أنا قسيم النار، وحديث آخر: فلان كذا وكذا على الصراط، فقال: ما رويت هذا فقط....، ويروى عن عبایة عن علي: والله لأقتلن ثم لأبعثن ثم لأقتلن^(١).

أقول: في هذا الحديث دليل على اعتقاده بالمقامات الغيبية لأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ كالإخبار بالغيب، ودوره في يوم القيمة وساحة المحشر، واعتقاده برجعته عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٦- سدیر الصیرفی حَدَّثَنَا :

من أصحاب الإمام السجّاد عَلَيْهِ السَّلَامُ والإمام الباقي عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومن الرواة عنهما، ترجم له العقيلي في ضعفاته بقوله: سدیر الصیرفی وكان ممّن يغلو في الرفض^(٢).

وروى عنه حديث أنكره العامة: عن سدیر الصیرفی، عن

(١) ميزان الاعتلال / ٣٨٧ / ٢.

(٢) الضعفاء / ١٧٩ / ٢.

عثمان الأعشى، عن معاوية بن جوين الحضرمي قال: عرض علىيَّ الخيل فمرّ عليه ابن ملجم فسألَه عن اسمه – أو قال نسيه – فانتَمى إلى غير أبيه، فقال له: كذبْتَ، حتَّى انتسب إلى أبيه، فقال: صدقتَ، أما إنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّثَنِي أنَّ قاتلي شبه اليهود هو يهودي فامضه^(١).

أقول: هذا الحديث يكشف حقيقة اعتقاد سدير الصيرفي في أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان عالماً بالغيب، أي عنده علم لدنيٍّ خاص.

٧- جابر الجعفي رحمه الله عنه :

من خلَّص أصحاب الإمام الバقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام ومن أعظم الرواية عنهما، ولعلَّه من أكثر الرواية الذين سطَّرت كتب التراجم عقيدتهم، نقل منها بعض المقتطفات التي تفیدنا في المقام:

روى ابن عدي في ترجمته: ثنا ابن حماد، قال عباس: سمعت يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة قال: كان جابر الجعفي كذاباً يؤمِّن بالرَّجعة، ثنا ابن أبي بكر، ثنا عبَّاس، ثنا يحيى بن يعلى، عن زائدة مثله^(٢).

وقال: ذكر شهاب: سمعت ابن عيينة يقول: تركت جابر الجعفي وما سمعت منه، قال: دعا رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علياً يعلَّمه ما يعلمُه، ثم دعا عليَّ الحسن فعلَّمه ما يعلمُه، ثم دعا الحسن الحسين فعلَّمه ما يعلمُه،

(١) الكامل ٤٦٤ / ٣

(٢) الكامل ١١٤ / ٢

حتى بلغ جعفر بن محمد، قال فتركته لذلك ولم اسمع منه^(١).

وقال: سمعت سفيان الثوري يقول: سمعت جابر الجعفي يقول: انتقل العلم الذي كان في النبي ﷺ إلى عليّ، ثم انتقل من عليّ إلى الحسين بن عليّ، ثم لم يزل حتى بلغ جعفر بن محمد، قال وقد رأيت جعفر بن محمد^(٢).

ونقل عن ابن عيينة قال: سمعت رجلا سأله جابر الجعفي عن قوله «فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِيهِ»، قال جابر لم يجيء تأويلاً، وقال ابن عيينة: كذب، قلت: وما أراد بها، قال: الرافضة تقول إنّ عليّاً في السماء لا يخرج مع من خرج من ولده حتّى ينادي مناد من السماء «اخرجوا مع فلان»، يقول جابر: هذا تأويلاً لهذا، لأنّه كان يؤمن بالرجعة^(٣).

ونقل الذهبي عن بعضهم، قال: سمعت رجلاً يسأل سفيان: أرأيت يا أبي محمد الذين عابوا على جابر الجعفي قوله: حدثني وصيّ الأوصياء؟ فقال سفيان: هذا أهونه^(٤).

أقول: هذه التقوّلات المثبتة في كتب التراجم تثبت لنا أنّ جابر الجعفي رحمه الله كان يعتقد بالإمامنة الإلهية، والعلم اللدنيّ، وكانت عقيدة الانتظار والرجعة حاضرة عنده، وكلّ هذه الأمور هي من معالم (القراءة السائدة) لا (القراءة المنسية) للإمامنة.

(١) الكامل / ٢ / ١١٥.

(٢) الكامل / ٢ / ١١٥.

(٣) الكامل / ٢ / ١١٦.

(٤) ميزان الاعتدال / ١ / ٣٨٣.

٨- زراة بن أعين رحمه الله :

من أفقه أصحاب الأئمة عليهم السلام ومن أشهر الرواية عنهم عليهم السلام، نقل العقيلي مسنداً كلاماً يبيّن لنا عقيدة زراة رحمه الله في الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، أو في أسوأ الأحوال: ما عرف واشتهر بين الناس من عقيدة زراة في الإمام الصادق عليه السلام... حديث ابن السمّاك قال: خرجت إلى مكّة فلقيني زراة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إنّ لي إليك حاجة وأرجو أن أبلغها بك، وعظمها، قلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرّه مني السلام وسله أن يخبرني أمن أهل الجنة أنا أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه، فقال لي: إنّه يعلم ذلك، فلم يزل بي حتّى أجبته، فلما لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذى كان منه، فقال: هو من أهل النار، فوقع في نفسي شيء مما قال، فقلت: ومن أين علمت ذاك؟ فقال: من ادعى عليّي أيّ أعلم هذا فهو من أهل النار. فلما رجعت لقيني زراة بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي: إنّه من أهل النار، فقال: كان لك يا عبد الله من جراب النور، فقلت: وما جراب النور؟ قال: عمل معك بالتجارة^(١).

أقول: بغضّ النظر عن مدى صحة هذه الحادثة، فإنّ زراة رحمه الله كان يعتقد بأنّ الإمام عليه السلام يعلم مصائر العباد، ويعلم من في الجنة منهم ومن في النار، وهذا لا يكون إلا بعلم لدّي.

ويؤيد هذا ما نقله الشهريستاني في الملل والنحل، قال: وحكى عن الزرارية أنّ المعرفة ضرورية، وأنّه لا يسع جهل الأئمة، فإنّ معارفهم

كـلـها فطـريـة ضـرـورـيـة، وكـلـ ما يـعـرـفـه غـيرـهـم بـالـنـظـر فـهـو عـنـدـهـم أـوـلـيـ ضـرـوريـ وـفـطـريـاتـهـم لـا يـدـرـكـهـا غـيرـهـم^(١).

علمـا أـنـ صـاحـبـ (الـقـرـاءـةـ الـمـنـسـيـةـ) كـانـ يـدـعـوـ لـلـعـودـةـ إـلـىـ التـشـيـعـ الذـيـ يـعـتـقـدـ بـهـ زـرـارـةـ، قـالـ: إـنـهـ تـشـيـعـ زـرـارـيـ، مـحـمـدـ بـنـ مـسـلـمـيـ وـ...ـأـيـ أـولـيـكـ الـذـينـ نـعـتـبـهـمـ مـنـ الرـوـاـةـ الصـادـقـينـ عـنـ الـأـئـمـةـ، الـذـينـ يـرـوـونـ عـنـ الـأـئـمـةـ أـنـسـهـمـ يـقـيـنـاـ^(٢).

٩- هـشـامـ بـنـ الـحـكـمـ حـلـيـلـعـنـهـ :

صـاحـبـ الـإـمـامـ الصـادـقـ عـلـيـهـ السـلـمـ وـالـمـتـصـدـيـ بـإـذـنـهـ لـلـذـبـ عـنـهـمـ حـلـيـلـعـنـهـ وـمـنـاظـرـ الـمـخـالـفـينـ فـيـ مـبـاحـثـ الـإـمـامـةـ، قـرـرـ أـبـوـ الـحـسـينـ الـمـلطـيـ الـعـسـقلـانـيـ فـيـ كـتـابـهـ «ـالـتـبـيـهـ وـالـرـدـ عـلـىـ أـهـلـ الـأـهـوـاءـ وـالـبـدـعـ»ـ، عـقـيـدـةـ هـشـامـ بـنـ الـحـكـمـ حـلـيـلـعـنـهـ فـيـ الـأـئـمـةـ عـلـيـهـ السـلـمـ بـالـتـفـصـيلـ إـذـيـقـوـلـ: فـرـعـمـ هـشـامـ لـعـنـهـ اللـهـ أـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ نـصـ عـلـىـ إـمـامـةـ عـلـيـيـ فـيـ حـيـاتـهـ بـقـوـلـهـ: «ـمـنـ كـنـتـ مـوـلـاهـ فـعـلـيـ مـوـلـاهـ»ـ وـبـقـوـلـهـ لـعـلـيـ: «ـأـنـتـ مـنـيـ بـمـنـزـلـةـ هـارـونـ مـنـ مـوـسـىـ إـلـاـ أـنـهـ لـاـ نـبـيـ بـعـدـيـ»ـ، وـبـقـوـلـهـ: «ـأـنـاـ مـدـيـنـةـ الـعـلـمـ وـعـلـيـ بـابـهـ»ـ، وـبـقـوـلـهـ لـعـلـيـ: «ـتـقـاتـلـ عـلـىـ تـأـوـيـلـ الـقـرـآنـ كـمـاـ قـاتـلتـ عـلـىـ تـنـزـيلـهـ»ـ، وـأـنـهـ وـصـيـ رـسـوـلـ اللـهـ حـلـيـلـعـنـهـ وـخـلـيـفـهـ فـيـ ذـرـيـتـهـ، وـهـوـ خـلـيـفـةـ اللـهـ فـيـ أـمـمـهـ، وـأـنـهـ أـفـضـلـ الـأـئـمـةـ وـأـعـلـمـهـمـ، وـأـنـهـ لـاـ يـجـوزـ عـلـيـهـ السـهـوـ وـلـاـ الـغـفـلـةـ وـلـاـ الـجـهـلـ وـلـاـ الـعـجـزـ، وـأـنـهـ مـعـصـومـ، وـأـنـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ نـصـبـهـ لـلـخـلـقـ إـمـاماـ لـكـيـ لـاـ يـهـمـلـهـمـ، وـأـنـ المـنـصـوصـ عـلـىـ إـمـامـتـهـ كـالـمـنـصـوصـ عـلـىـ الـقـبـلـةـ وـسـائـرـ الـفـرـاطـضـ^(٣).

(١) الملل والنحل / ١٨٦.

(٢) القراءة المنسية . ٢١١.

(٣) التنبيه والرد . ٢٠.

أقول: كلامه واضح وصريح في أنّ ما يعتقده الشيعة اليوم هو عين ما كان يعتقده هشام بن الحكم صاحب الإمام الصادق عليه السلام.

١٠ - عبّاد بن يعقوب رحمه الله :

أبو سعيد عبّاد بن يعقوب الرواجني العصفري، صاحب أصل من الأصول الأربععائة، عاصر الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام ولم يرو عنهما.

ذكر في ترجمته قصة تكشف لنا جانباً من عقيدة الرجل، فقد نقل المزّي في تهذيبه: عن القاسم بن زكرييا المطرّز، قال: وردت الكوفة فكانت عن شيوخها كلّهم غير عبّاد بن يعقوب؛ فلما فرغت دخلت إليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟ قلت: الله خلق البحر، قال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ، فقال: حفره عليّ بن أبي طالب، ثم قال: من أجراه؟ قلت: الله مجرّي الأنهر ومنبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟ قلت: يفيدني الشيخ، فقال: أجراه الحسين بن عليّ، قال: وكان عبّاد مكتوفاً ورأيت في داره سيفاً معلقاً وحجفة، قلت: أيّها الشيخ لمن هذا السيف؟ فقال لي: أعدّته لأقاتل به مع المهدي^(١).

أقول: هذه القصة على سخافتها^(٢) تبيّن لنا ما اشتهر من عقيدة عبّاد بن يعقوب الرواجني:

(١) تهذيب الكمال ١٤/١٧٩.

(٢) لعلّ القوم تعمّدوا تسخيف معتقد الرواجني بذكر هذه التفاصيل نظير ما فعله بعض المسلمين في حق مسيلة الكذاب عندما نسبوا إليه تلك العبارات المضحكّة على أنها قرآن مسيلة.

الأول: أن ذكر الراوي لمن حفر البحر وأجرى البحر ليس إلا إشارة للمضامين الواردة في الزيارة الجامعة، والتي يعتبرها صاحب (القراءة المنسية)^(١) غلوّاً وتفويضاً من قبيل: وبكم ينزل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه^(٢).

الثاني: أن عبّاد بن يعقوب كان يعتقد بعقيدة الإنظار، بل كان يمارس الإنظار عملياً، بل ويجهّر بهذا الأمر بحيث حتى المخالفين يعلمون به، في حين نجد أنّ صاحب (القراءة المنسية) ينكر أساساً وجود ثقافة الإنظار والفرج في الروايات القديمة، قال: إذن نجد هنا ذكر موضوع الإنظار، وموضوع الفرج، وموضوع الرجعة والإياب، وكل هذه الموضوعات والمضامين لم يكن لها وجود في رواياتنا القديمة السابقة^(٣).

زبدة المقال:

لم يكن هدفنا استقصاء كل أصحاب الأئمّة عليهم السلام بل كان الهدف ذكر أمثلة فقط، ولذلك اكتفينا ببيان عقيدة عشرة من أهمّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام المتقدّمين، بدءاً من أمير المؤمنين عليه السلام ووصولاً إلى الإمام الصادق عليه السلام وكلّهم يشتّرون في الاعتقاد بالمقامات الغيبية للأئمّة عليهم السلام.

(١) القراءة المنسية ٢٠٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٦١٥ / ٢.

(٣) القراءة المنسية ٢٠٤.

لماذا اختلف المتقّدون؟

رددنا فيما مضى من الكتاب على أهم ما ارتکز عليه صاحب (القراءة المنسية) في نظرته للأئمّة المعصومين عليهم السلام، وقد بينا أنّ ما طرّحه الكاتب من شواهد ليس إلّا ﴿كُسَارٍ بِقِيَّعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ لا يصلح لأنفي (القراءة السائدة) ولا لإثبات نظریّته المزبورة.

إلّا أنّ هناك سؤالاً مهماً لا بدّ من الإجابة عليه ليكون البحث متكملاً، وهو: قد مرّ ذكر عدّة شواهد على وجود اختلاف بين المتقّدون في مسائل الإمامة ومقامات الأئمّة عليهم السلام، فكيف نفسّر وقوع هذا الاختلاف بينهم؟ وما هي أهمّ مسبّباته؟

١ - خفاء الأدلة:

من أسباب وقوع الخلاف بين المتقّدون في مقامات الأئمّة عليهم السلام هو خفاء الأدلة عن بعضهم، ويرجع هذا لكون الرعيل الأول من الشيعة كانوا يكتفون في مقام الاستدلال بالآثار والأخبار الواردة عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه والأئمّة الأطهار عليهم السلام، ولم يكن الدليل العقلي حاضراً في ذلك الزمان لعدم اهتمام المجتمع الإسلامي بالعلوم العقلية.

وحيث إنّ أحاديثهم عليهم السلام لم تكن منتشرة بين الناس، ولم تكن في متناول جميع الشيعة، فإنّه من الطبيعي أن يجهل كثير منهم أحاديث

أهل البيت عليهم السلام لاسيما الأحاديث التي يَبْيَنُّ مَقَاماتِهِم لكونها هذه الأخبار ذات حساسية شديدة.

ومن الشواهد على ما ذكرنا ما رواه ثقة الإسلام الكليني رحمه الله بسند صحيح: عن عيسى بن السري أبي اليسع قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني بدعائم الإسلام التي لا يسع أحداً التقصير عن معرفة شيء منها، الذي من قصر عن معرفة شيء منها فسد دينه ولم يقبل الله منه عمله ومن عرفها وعمل بها صلح له دينه وقبل منه عمله ولم يضيق به مما هو فيه لجهل شيء من الأمور جهله؟ فقال: شهادة أن لا إله إلا الله، والإيمان بأنّ محمداً رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإقرار بما جاء به من عند الله، وحق في الأموال الزكاة، والولاية التي أمر الله عز وجل بها: ولالية آل محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: فقلت له: هل في الولاية دون شيء فضل يعرف لمن أخذ به؟ قال: نعم قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولُو الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكان علياً عليه السلام، وقال الآخرون: كان معاوية، ثم كان الحسن عليه السلام ثم كان الحسين عليه السلام وقال الآخرون: يزيد بن معاوية وحسين بن علي ولا سوء ولا سوء، قال: ثم سكت، ثم قال: أزيتك؟ فقال له حكم الأغور: نعم جعلت فداك، قال: ثم كان علي بن الحسين ثم كان محمد بن علي أباً جعفر، وكانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجّهم وحرالهم وحرامهم حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجّهم وحرالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس، وهكذا يكون الأمر والأرض لا تكون إلا بإمام ومن مات لا يعرف إمامه مات

ميّة جاهليّة، وأحوج ما تكون إلى ما أنت عليه إذ بلغت نفسك هذه – وأهوى بيده إلى حلقة – وانقطعت عنك الدنيا تقول: لقد كنت على أمر حسن^(١).

وهذا الخبر يبيّن لنا الحالة التي كان عليها الشيعة الأوائل: فإذا كانوا بحسب هذا النص في فترة من الفترات «لا يعرفون مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم» رغم أنّها مسائل ابتلائية، فمن باب أولى أنّهم كانوا يجهلون تفاصيل العقائد التي هي دونها في الابتلاء اليومي.

والذى ساهم في خفاء مثل هذه الأمور على عامة الشيعة أمور:

أولاً: إنّ من أهمّ الأمور التي عرقلت وصول أحاديثهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لشيعتهم، وجود منع عام من تداول وتدوين الحديث بدأ من زمن الخليفة الأول واستمرّ إلى دولة بنى أمية زمن حكم عمر بن عبد العزيز!

فقد روى الذهبي: عن ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبّيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدهم أشد اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بينما وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه^(٢).

وهذا الأثر واضح صريح في أن الخليفة الأول نهى عن التحدث نهياً صريحاً لا يقبل التأويل والتبديل، حيث قال: «فلا تحدّثوا عن رسول

(١) الكافي ١١٩/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٣.

الله شيئاً»، وأمرهم بالرجوع إلى كتاب الله، وحصر التشريع فيه بقوله: «فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه».

وواصل عمر بن الخطاب سياسة المنع: فقد روى الحاكم في المستدرك بسند صحيح: عن قرظة بن كعب، قال: خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار، فتوضاً، ثم قال: أتدرؤن لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا؟ قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث، فيشغلونكم، جرّدوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريككم. فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا. قال: نهانا ابن الخطاب^(١).

وذكر ابن سعد في طبقاته حادثة مهمة تؤكّد هذه الحقيقة، حيث قال: أرسل عمر أبیاً، قال: وأقبل أبی على عمر، فقال: يا عمر أتهمني على حديث رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: يا أبا المنذر لا والله، ما اتهمتك عليه، ولكنّي كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ﷺ ظاهراً^(٢).

قال ابن كثير الدمشقي: ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له: إنك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغّلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك؛ هذا معروف عن عمر^(٣).

(١) المستدرك على الصحيحين ١/١٠٢، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وله طرق. ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٢) الطبقات الكبرى ٤/٢٢.

(٣) البداية والنهاية ٨/١١٥.

وقال الذهبي: هكذا هو كان عمر يقول: أقلوا الحديث عن رسول الله ﷺ، وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره^(١).

وقال ابن قتيبة: وكان عمر أيضاً شديداً على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقللوا الرواية^(٢).

ولم يكن مجرد منع عاديّ، بل كانت الرواية جريمة يعاقب عليها مرتکبها:

فقد حبس بعض كبار الصحابة: كما روى الطبراني بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري وأبي الدرداء، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد^(٣).

وروي عن عبد الرحمن بن عوف، قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ، فجمعهم من الآفاق: عبد الله بن حذافة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي قد أفشيتم عن رسول الله ﷺ في الآفاق؟ قالوا: أنئهانا؟ قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ ونرد عليكم. فما فارقوه حتى مات^(٤).

وضرب بعض جابر بالتحديث حتى قال أبو هريرة أكبر محدثي

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٦٠١.

(٢) تأويل مختلف الحديث ٤١.

(٣) المعجم الأوسط ٣/٣٧٨.

(٤) كنز العمال ١٠/٢٩٣.

أهل السنة: ما كنا نستطيع أن نقول: «قال رسول الله ﷺ حتى قُبض عمر، كنا نخاف السياط^(١)؟ وروي عنه في مورد آخر: فإن كنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي؟ أما والله إِذَا لألفيت المخفة ستباشر ظهيري^(٢).

وهدد بالنفي عن المدينة المنورة من كان يحدّث بالأحاديث النبوية: فقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال لأبي هريرة: لتركت الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقتك بأرض دوس^(٣)؛ وقال أيضاً لکعب الأحبار: لتركت الحديث عن الأول أو لألحقتك بأرض القردة^(٤).

وكان مآل ما كتب من أحاديث هو الإحراق: فقد روي أن أبا بكر قد أحرق مجموعة من الأحاديث كما حدثت بذلك ابنته عائشة، قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليته يتقلب كثيراً. قالت: فغمّني، فقلت: أتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بُنية، هل هي الأحاديث التي عندك. فجئت بها، فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذاك^(٥).

(١) البداية والنهاية ١١٥/٨.

(٢) جامع معمر بن راشد الملحق بمصنف عبد الرزاق ٢٦٢/١١.

(٣) البداية والنهاية ١١٥/٨.

(٤) البداية والنهاية ١١٥/٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ٥/١.

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن القاسم بن محمد أنَّ عمر بن الخطاب بلغه أنَّه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها، وكرهها، وقال: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أَيْدِيكُمْ كَتَبٌ؛ فَأَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ أَعْدَلُهَا وَأَقْوَمُهَا، فَلَا يَقِينٌ أَحَدٌ عَنْهُ كِتَابٌ إِلَّا أَتَانِي بِهِ، فَأَرَى فِيهِ رَأْيِي، قال: فَظَنَّوا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا، وَيَقُولُ مَا عَلَى أَمْرِ لَا يَكُونُ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَأَتَوْهُ بِكَتَبِهِمْ فَأَحْرَقُهَا بِالنَّارِ، ثُمَّ قَالَ: أَمْنِيَّةً كَامِنَيَّةً أَهْلَ الْكِتَابِ^(١).

وروى عن أبي موسى الأشعري نفس الفعل: عن أبي بردية قال: كان أبو موسى يحدّثنا بأحاديث، فنقوم أنا ومولى لي فنكتبهما، فحدّثنا يوماً بأحاديث فقمنا لنكتبهما، فظنَّ أَنَا نكتبهما، فقال: أَنْكِتَبَانِ ما سمعتما مِنِّي؟ قالاً: نعم.. قال: فجيئاني به. فدعاه بماء فغسله، وقال: احفظوا كما حفظنا^(٢).

والذِّي يُظْهِرُ أَنَّ الغَرْضَ مِنْ هَذِهِ الْحَرْبِ هُوَ مُحَارَبَةُ كُلِّ مَا رُوِيَ فِي فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ، فَقَدْ رَوَى الخطيب البغدادي بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: جاءَ عَلْقَمَةً بِكِتَابٍ مِّنْ مَكَّةَ أَوْ الْيَمَنِ صَحِيفَةً فِيهَا أَحَادِيثَ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَاسْتَأْذَنَاهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَدَخَلَنَا عَلَيْهِ، قَالَ: فَدَفَعْنَا إِلَيْهِ الصَّحِيفَةَ، قَالَ: فَدَعَا الْجَارِيَةَ، ثُمَّ دَعَا بَطْسَتَ فِيهَا مَاءً، فَقَلَنَا لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ انْظُرْ فِيهَا، فَإِنْ فِيهَا أَحَادِيثَ حَسَانًاً. قَالَ: فَجَعَلَ يَمْيِنَهَا فِيهَا، وَيَقُولُ: ﴿نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ﴾، الْقُلُوبُ أَوْعِيَةُ، فَاسْتَغْلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا تَشْغُلُوهَا بِمَا سُواهِ^(٣).

(١) تقدير العلم: ٥٢.

(٢) تقدير العلم: ٤٠.

(٣) تقدير العلم: ٥٤.

فكيف يمكن أن تصل مثل هذه الأحاديث لـكُل الشيعة في ذلك الزمن مع هذا المぬ والتشديد؟

ثانياً: إن حملة علوم أهل البيت عليه السلام ورواية حديثهم لم يكونوا ظاهرين، بل كانوا متخفّين بين الناس، وكانت التقى هي دأبهم، ولذلك لم يكن بمقدورهم بث ما حملوه من علم ونشره بين الناس.

وقد روت كتب العامة والخاصة نصاً عن الإمام الباقي عليه السلام يصور بدقة ما جرى في ذلك العصر، قال عليه السلام: ما لقينا من ظلم قريش إيانا وظاهرهم علينا وما لقي شيعتنا ومحبّونا من الناس، إن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قبض وقد أخبر آنا أولى الناس بالناس، فتمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر عن معده، واحتاجت على الأنصار بحثنا وحاجتنا ثم تداولتها قريش واحد بعد واحد حتى رجعت إلينا، فنكشت بيعتنا ونصبت الحرب لنا ولم يزل صاحب الأمر في صعود كئود حتى قُتل، فبُويع الحسن ابنه وعوهده ثم غُدر به وأسلم ووثب عليه أهل العراق حتى طعن بخنجر في جنبه ونهبت عسکره وعولجت خاليل أمّهات أولاده، فوادع معاوية وحقن دمه ودماء أهل بيته وهم قليل حقّ قليل، ثم بايع الحسين عليه السلام من أهل العراق عشرون ألفا ثم غدروا به وخرجوا عليه وبيعته في أعناقهم وقتلوه، ثم لم نزل - أهل البيت - نستذلّ ونستضام ونُقصى ونُمتهن ونُحرم ونُقتل ونُخاف ولا نأمن على دمائنا ودماء أوليائنا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكتابهم وجحودهم موضعا يتقرّبون به إلى أوليائهم وقضاء السوء وعمال السوء في كل بلدة، فحدثّوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنّا ما لم نقله وما لم نفعله ليغضّونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمان

معاوية بعد موت الحسن عليه السلام، فقتل شيعتنا بكل بلدة، وقطع الأيدي والأرجل على الظنة، وكان من يُذكَر بحبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره، ثم لم يزل البلاء يستدِّ ويزداد إلى زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثم جاء الحجّاج فقتلهم كل قتلة، وأخذهم بكل ظنة وتهمة، حتى أنَّ الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحبَّ إليه من أن يقال شيعة عليٍّ، وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخير - ولعلَّه يكون ورعاً صدوقاً - يحدَّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض من قد سلف من الولاة ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها ولا كانت ولا وقعت، وهو يحسب أنَّها حقٌّ لكثرة من قد رواها من لم يعرف بكذب ولا بقلة ورع^(١).

فهذا الخبر يكشف بوضوح ما جرى في تلك العصور، وكيف أنَّ مجرد التسمية بـ(الشيعي) أي الانساب لأهل البيت عليه السلام يعتبر جريمة أعظم من الكفر والزنقة، فكيف بنشر أحاديثهم التي تتحدث عن إمامتهم ووجوب طاعتهم؟!

ثالثاً: من يقرأ تاريخ التشيع في القرون الأولى لا سيما قبل زمن الإمام الصادق عليه السلام يجد أنَّ عدد الشيعة كان قليلاً جدًا، وزيادة على قتلهم كانوا مشتتين في الآفاق ومفرقين في البلدان، فلم يكن لهم تجمع خاصٌّ بهم يخوّل لهم تداول الحديث بسهولة، فبعضهم كان من أهل الحجاز قريباً من المعصومين عليهم السلام، وبعضهم كان في العراق، وآخرون في بلاد فارس ونواحيها.

وقد روى الكشي بسنده عن حمران بن أعين رواية بلغة تصف قلة

عدد الشيعة في ذلك الزمن: قلت لأبي جعفر عليه السلام ما أقْلَنَا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها^(١).

بل كان الواحد من الشيعة لا يأمن من رواية الحديث داخل بيته لاحتمال كونه مخترقاً من عيون السلطة آنذاك، فلذلك لم يكن بإمكان الشيعي أن يحذّث بما يعتقد حتى في داخل بيته، وقد صور لنا المدائني المتوفى سنة ٢٢٥ هـ هذه الحالة فقال: فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق ولا سيمما بالكوفة، حتى إنّ الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحذّثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمنّ عليه^(٢).

رابعاً: إنّ المتابع للحالة الفكرية في القرن الأول والثاني يجد أنّ عامة النّاس من غير الشيعة كانوا على قسمين: إما نواصب يبغضون علياً عليه السلام ويلعنونه ويتبرّؤون منه، وإما يرون إسلامه وإيمانه لكن لا يرون له أيّ فضل بل لا يرون له حتّى مجرد شرعية الخلافة!

والذي يظهر من التاريخ أنّ الاعتراف بشرعية خلافة أمير المؤمنين عليه السلام تأخر إلى زمن أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١ هـ، فقد أورد صاحب طبقات الحنابلة هذا الخبر: حدّثنا وريزة بن محمد الحمصي قال: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل حين أظهر التربيع يعني حثّنه، فقلت له: يا أبو عبد الله، إنّ هذا لطعن على طلحة والزبير، فقال: بئسما ما قلت، وما نحن وحرب القوم وذكرها، فقلت:

(١) اختيار معرفة الرجال ٣٧ / ١.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤٥ / ١١.

أصلحك الله، إنما ذكرناها حين ربعت بعلي وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمة قبله، فقال لي: وما يمنعني من ذلك؟ قال: قلت: حديث ابن عمر، فقال لي: عمر خير من ابنه قد رضي علياً للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورى، وعلى بن أبي طالب عليه السلام قد سمي نفسه أمير المؤمنين، فأقول أنا: ليس للمؤمنين بأمير؟ فانصرفت عنه^(١).

ومن هنا فإن جهد الشيعة قد انصب على نشر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لدفع نصب النواصب، وتداول الأحاديث التي تثبت أصل إمامته التي يمكن أن يسلم بها المخالف، إذ إنه ليس من المعقول أن يتحدثوا عن عصمة وعلم غيب والحال أن الجو العام لا يقبل مجرد الخلافة الظاهرية!

فهذه الأمور الأربع توجب عدم سهولة تداول الأحاديث في القرون الأولى لاسيما الأحاديث المرتبطة بمقام الإمامة ولهذا خفيت على عامة الشيعة في ذلك الزمن، وقد اعتذر الشهيد الثاني عليه السلام لقدماء الأصحاب بهذا العذر حيث قال: على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإن كثيراً منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخلفائها عليهم^(٢).

وقد يُشكّل على هذا الجواب بأن لازم خفاء مثل هذه الأمور عن أصحاب الأئمة عليهم السلام هو عدم تواترها، فلو كانت متواترة لعلم الكل بذلك إذ كيف يعقل أن يكون الأمر متواتراً ويجهله بعض كبار أصحاب الأئمة عليهم السلام؟

(١) طبقات الحنابلة / ٣٩٣.

(٢) حقائق الإيمان . ١٥١.

والجواب هو: أن تولّد العلم من التواتر يتوقف على مقدمتين، أولاهما وجود عدد كبير من المخبرين، وثانيهما أن مثل هذا العدد من المخبرين يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، وبانحرام أحد المقدمتين لا يتحقق التواتر بالنسبة للمتلقى ولا يحصل له العلم بذلك.

فلو جهل الإنسان وجود عدد من المخبرين كتوهّمه أن هذا الخبر رواه واحد أو إثنان كان بالنسبة إليه ظنّاً لعدم علمه بكثرة المخبرين كما أنكر بعض أهل السنة أحاديث متواترة وردت في العترة الطاهرة عليها السلام لعدم استقراراهم لطرقها^(١)، بل قد يتعلّق الجهل بأصل الخبر كما هو الحال إذا لم يسمع أحد الخبر من أيّ من المخبرين، ففي عصرنا قد نجد من يجهل وقوع الحرب العالمية الأولى أو الثانية رغم آثارها من اليقينيات، وسواء كان الجهل بأصل وجود المخبرين أو بكثرتهم فإنّ هذا الأمر لا يضرّ بأصل التواتر، لأنّه ليس من شرط التواتر بلوغه لكل فرد^(٢).

(١) من الأحاديث التي لا شكّ في تواترها حديث الغدير، حيث رواه عشرات الصحابة ونقله مئات الرواية، ورغم هذا نجد أن ابن تيمية الحرّاني قد ضعف الحديث في رده على العلامة الحلي رحمه الله، وقد اعتذر له الألباني بجواب يفيضنا في المقام حيث قال في سلسلته الصحيحة ٣٤٤ / ٤: إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته آنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم آنه كذب! وهذا من مبالغته الناتجة في تقديره من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها، والله المستعان.

(٢) وهذا الأمر لا ينكره حتّى علماء العامة، فقد قال الذهبي في عرض حديثه عن تواتر القراءات في سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٧١: اتصلت بخلق كثير متواترة، وليس من شرط التواتر أن يصل إلى كل الأمة، فعند القراء أشياء متواترة دون غيرهم، وعند الفقهاء مسائل متواترة عن أئمتهم لا يدرّيها القراء، وعند المحدثين أحاديث متواترة قد لا يكون سمعها الفقهاء، أو أفادتهم ظنّاً فقط، وعند النحاة مسائل قطعية، وكذلك اللغويون، وليس من جهل علمًا حاجة على من علمه، وإنما يقال للجاهل: تعلم، وسل أهل العلم إن كنت لا تعلم، لا يقال للعالم: اجهل ما تعلم، رزقنا الله وإياكم الانصاف.

ولو علم الإنسان بوجود عدد كبير من المخبرين، لا يحصل له العلم إلا بتحقق المقدمة الثانية وهي: عدم إمكانية تواطؤ هؤلاء على الكذب، وحصول هذه المقدمة لا يكون إلا عبر الاستقراء المنطقي وملاحظة المخبرين كما وكيفاً^(١)، فلو لم يفحص الإنسان لا يحصل له العلم بالخبر حتى مع معرفته بوجود مخبرين كثراً.

بل قد يحيط الإنسان بالمقدمتين إلا أن هذه الإحاطة قد سبقت بشبهة، وقد نصّ الشهيد الثاني على هذا الشرط في الرعاية:... وأن لا يسبق شبهة إلى السامع أو تقليل ينافي موجب خبره: بأن يكون معتقداً نفيه، وهذا شرط اختص به السيد المرتضى عليه السلام وتبعه عليه جماعة من المحققين ، وهو جيد في موضعه^(٢).

ومن هنا نعلم أنّ جهل بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام ببعض مقاماتهم لا يضرّ بكون هذه الأمور قد ثبتت عنهم عليهم السلام بالتواتر.

(١) أدرجت المتواترات ضمن الأوليات في المنطق الأرسطي إلا أن المحققين ناقشوا هذا الأمر وأثروا أنّ القضايا المتواترة ليست قضايا عقلية أولية بل هي قضايا نظرية تتوقف حجيتها على الاستقراء، قال الشهيد الصدر في الأسس المنطقية للاستقراء ٣٨٨: وموقفنا من الصديق بأن الكذب لا يكون دائمياً أو التصديق بامتناع عدد كبير من الناس على الكذب هو موقفنا من التصديق بأن الاتفاق (الصدقه النسبية) لا يكون دائماً، فهو في الحقيقة تصديق استقرائي وليس تصديقاً عقلياً أولياً،..، والقضية المتواترة في رأينا ليست إلا قضية استقرائية تقوم على أساس المناهج الاستقرائية في الاستدلال كالقضايا التجريبية والحدسية، فهي نتيجة للدليل الاستقرائي.

(٢) الرعاية ٦٤؛ وقد فضل السيد المرتضى عليه السلام في هذا الشرط فقال في كتابه الذريعة ٤٩١/٢: لا بد من شرط نختص نحن به، وهو أن يكون من أخبر بالخبر الذي فعل الله تعالى عنده العلم الضروري لم يسبق بشبهة أو تقليل إلى اعتقاد نفي موجب الخبر، لأنّ هذا العلم إذا كان مستنداً إلى العادة وليس بموجب عن سبب، جاز في شروطه التقادم والزيادة بحسب ما يعلم الله تعالى من المصلحة

٢- الانتماءات السابقة :

من الأمور التي لها دخالة مباشرة في الاختلاف الواقع بين أصحاب الأئمة السابقين: انتماءاتهم الدينية والمذهبية السابقة، إذ إن غالبية أصحاب الأئمة الأطهار عليهم السلام في القرن الأول والثاني لم يولدوا على التشيع، بل عرروا الأمر فيما بعد واستبصروا للحق، ومن الطبيعي أن يؤثر هذا الشيء في ارتكازات الرواية وفهمه للأمور.

فمثلاً نجد أنّ فقيه أهل البيت عليه السلام زراة بن أعين رحمه الله قد كان في بدء أمره ينكر جملة من الأمور التي يسمعها عن الأئمة عليهم السلام وذلك لكونه سنيّ الأصل: فقد روى الصفار رحمه الله بسند معتبر عن زراة، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام فسألني: ما عندك من أحاديث الشيعة؟ قلت: إنّ عندي منها شيئاً كثيراً قد همت أن أوقد لها ناراً ثم أحرقها، قال: ولم؟ هات ما أنكرت منها، فخطر على بالي الآدمون، فقال لي: ما كان علم الملائكة حيث قال: ﴿أَبَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُقْسِدُ فِيهَا وَيَسْقِفُ الْدِمَاءَ﴾^(١).

وقد علق العلامة المجلسي رحمه الله بتعليق مفيد في المقام حيث قال: لعلّ زراة كان ينكر أحاديث من فضائلهم لا يحتملها عقله، فنبهه عليه السلام بذكر قصة الملائكة وإنكارهم فضل آدم عليهم وعدم بلوغهم إلى معرفة فضله، على أنّ نفي هذه الأمور من قلة المعرفة ولا ينبغي أن يكذب المرء بما لم يحط به علمه، بل لا بدّ أن يكون في مقام التسليم، فمع قصور الملائكة مع علوّ شأنهم عن معرفة آدم لا يبعد عجزك عن معرفة الأئمة عليهم السلام^(٢).

(١) بصائر الدرجات ٢٥٦.

(٢) بحار الأنوار ٢٥/٢٨٣.

بل كان هذا الإنكار يشمل حتّى الأحكام الشرعية التي تخالف ما في أيدي العامة في ذلك الزمن، وقد روى الكليني حَدَّثَنِي عَنْ أَنَّهُ بسند صحيح رواية مهمة تصور حقيقة الحال: عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الجدّ فقال: ما أجد أحداً قال فيه إلّا برأيه، إلّا أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، قلت: أصلحك الله، فما قال فيه أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ? قال: إذا كان غداً فالقني حتّى أقرئكه في كتاب، قلت: أصلحك الله، حدّثني فإنّ حديثك أحبّ إلىّي من أن تقرئني في كتاب، فقال لي الثانية: اسمع ما أقول لك، إذا كان غداً فالقني حتّى أقرئكه في كتاب، فأتيته من الغد بعد الظهر وكانت ساعتي التي كنت أخلو به فيها بين الظهر والعصر، وكانت أكره أن أسأله إلّا خالياً خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالحقيقة، فلما دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال له: أقرئ زرارة صحيفة الفرائض، ثمّ قام لينام، فبقيت أنا وжуفر عَلَيْهِ السَّلَامُ في البيت، فقام فأخرج إلىّي صحيفة مثل فخذ البعير، فقال: لست أقرئكها حتّى تجعل لي عليك الله أن لا تحدث بما تقرأ فيها أحداً حتّى آذن لك، ولم يقل : حتّى يأذن لك أبي، فقلت: أصلحك الله، ولم تضيق علىّ ولم يأمرك أبوك بذلك؟ فقال لي: ما أنت بمناظر فيها إلّا على ما قلت لك، فقلت: فذاك لك، وكنت رجلاً عالماً بالفرائض والوصايا بصيراً بها حاسباً لها، ألبث الزمان أطلب شيئاً يلقي علىّ من الفرائض والوصايا لا أعلمها فلا أقدر عليه، فلما ألقى إلىّ طرف الصحيفة إذا كتاب غليظ يعرف أنه من كتب الأولين، فنظرت فيها فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامته كذلك، فقرأته حتى أتيت على آخره بخبث نفس وقلة تحفظ وسقام رأي، وقلت وأنا أقرؤه: باطل، حتّى أتيت على آخره

ثم أدرجتها ودفعتها إليه، فلما أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي: أقرأت صحيفة الفرائض؟ قلت: نعم، فقال: كيف رأيت ما قرأت؟ قال: قلت: باطل ليس بشيء هو خلاف ما الناس عليه، قال: فإنَّ الذي رأيت والله يا زراره هو الحق، الذي رأيت إملاء رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وخط على عليه السلام بيده، فأتأني الشيطان فوسوس في صدري فقال: وما يدريه أنه إملاء رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وخط على عليه السلام بيده، فقال لي قبل أن أنطق: يا زراره لا تش肯ْ، وَدَّ الشيطان والله إنك شكت، وكيف لا أدرى أنه إملاء رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وخط على عليه السلام بيده، وقد حدثني أبي عن جدي أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام حدثه ذلك، قال: قلت: لا، كيف جعلني الله فداك؟ وندمت على ما فاتني من الكتاب، ولو كنت قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتنِي منه حرف^(١).

ومن يقرأ في سيرة أصحاب الأئمة عليهم السلام يجد أنَّ كثيراً منهم كانوا متشييعين، كحقيقة أبناء أعين: حمران، وبكير، وعيسي، وعبد الملك، وعبد الجبار، وهشام بن الحكم المتكلّم المشهور، والطيار صاحب المناظرات، ومنصور بن حازم، وغيرهم من كبار رواة الأخبار الذين ملأت روایاتهم الخافقين.

٣- التأثر بأجواء المخالفين:

من الأمور الأخرى المؤثرة: الجو العام الذي يعيشه الرواة، فهم يولدون عادة ويعيشون في أجواء مخالفتهم، بل ويتعلمون عندهم ويأخذون منهم كثيراً، وهذا يؤثّر كثيراً على الخلفية الفكرية للرواية،

إذ إنهم سيفهمون الروايات والأخبار بالخلفية التي تكونت في المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه، وستكون الارتكازات والتبرارات والانصرافات التي استقوها من بيئتهم هي الحاكمة على ذوقهم العام.

فمن الشواهد على هذا ما رواه الكشي عن الفضل بن شاذان قال: سأله أبي جعفر^{عليه السلام} محمد بن أبي عمير، فقال له: إنك قد لقيت مشايخ العامة فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: قد سمعت منهم، غير آتي رأيت كثيرا من أصحابنا قد سمعوا علم العامة وعلم الخاصة، فاختلط عليهم حتى كانوا يرون حديث العامة عن الخاصة وحديث الخاصة عن العامة، فكرهت أن يختلط عليّ، فترك ذلك وأقبلت على هذا^(١).

وهذا الخبر يحوي أمرين مهمين:

أولاً: إنّ الرواية عن العامة والسماع منهم كان أمراً مألوفاً عند متقدّمي الأصحاب، بحيث من النادر أن تجد من لم يرو عنهم، ولهذا سجّل شاذان استغرابه من تصرف ابن أبي عمير^{عليه السلام} لكونه مخالفًا للمأثور.

ثانياً: إنّ نتيجة هذا التداخل هو التأثر بمرôويات العامة، بل الخلط بين رواياتهم وروايات الخاصة، وهذا النحو من التأثر ليس محصوراً في بضعة أفراد، بل يشمل نسبة كبيرة من الرواية بدليل تعبير شاذان بقوله: «كثيراً من أصحابنا».

ويؤيّده ما رواه الكشي مسندًا عن صفوان ، قال: كان يجلس حمران مع أصحابه فلا يزال معهم في الرواية عن آل محمد^{عليه السلام} فإن خلطوا

في ذلك بغيره ردتهم إليه، فان صنعوا ذلك عدل ثلاث مرات قام عنهم وتركهم^(١).

ولذلك نجد أنّ فهم بعض الأصحاب لمقامات الآل الكرام عليهم السلام يكون مشوشًا نتيجة ما ورثوه من تشبيعهم بثقافة العامة، ومن باب المثال ننقل روایة رواها الصفار عليه السلام في البصائر عن أبي حمزة الشمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ولا محدث إِلَّا إِذَا تَمَّنَّ الْقَوْمُ الشَّيْطَنَ فِي أُمَّتِنَا، فقلت: وأيّ شيء المحدث؟ قال: ينكت في أذنه فيسمع طيننا كطنين الطست، أو يقرع على قلبه فيستمع وقعاً كوقع السلسلة على الطست، فقلت:نبيّ؟ فقال: لا، مثل الخضر ومثل ذي القرنين^(٢).

فمن الواضح في هذا الخبر أنّ أبا حمزة الشمالي عليه السلام على جلالته قدره ورفعة شأنه وقربه من الأئمة عليهم السلام، إلا أنه فسر كونهم محدثون بالنبوة، وهذا الارتكاز لا وجود له إلا عند العامة الذين يعتبرون كلّ صلة بين الإنسان والملائكة هي نبوة، قال ابن حزم: ولم يدع أحد أنّ الله تعالى أرسل امرأة، وإنما الكلام في النبوة دون الرسالة، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ينظر في معنى لفظة النبوة في اللغة التي خاطبنا الله بها عزّ وجلّ، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذه من الإنباء وهو الإعلام، فمن أعلم الله عزّ وجلّ بما يكون قبل أن يكون أو أوحى إليه منبئاً له بأمر ما فهونبي بلا شك^(٣).

(١) اختيار معرفة الرجال ٤١٥ / ١٢.

(٢) بصائر الدرجات ٣٩٣.

(٣) الفصل في الملل والنحل ١٧ / ٥.

وبناء على هذا التزم بعضهم بنبوة مريم بنت عمران وأاسية بنت مزاحم وأم موسى وأم إسحاق بحجّة أن القرآن قد أثبت لهنّ الوحي وهو مساوق لثبوت النبوة.

٤ - اختلاف القابلّيات:

إضافة إلى ما تقدّم فإنّ هناك أمراً آخر له تأثير مباشر وهو اختلاف قابلّيات الأصحاب، إذ إنّهم لم يكونوا متساوين في تسليمهم وانقيادهم للأئمّة عليهم السلام وبالتالي في تصديقهم لما يرد عنهم عليهم السلام، ولذلك كان تعاطيهم مع المضامين التي يتلقّونها من الأئمّة عليهم السلام مختلفاً باختلاف القابلّيات.

ومن يقرأ روايات أهل البيت عليهم السلام يجد إشارة واضحة لهذا الأمر:

فمنها ما روي عن الأصبغ بن نباته، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: سمعته يقول: إنّ حديثنا صعب مستصعب خشن مخشوّش فانبذوا إلى الناس نبذا، فمن عرف فزيده ومن أنكر فأمسكوا، لا يحتمله إلا ثلاّث: ملك مقرب أونبيّ مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان^(١).

ومنها ما روي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: إنّ حديثنا هذا تشمئز منه قلوب الرجال فمن أقرّ به فزيده ومن أنكره فذرره^(٢).

ومن هنا نجد أنّ بعض الرواية لم تكن عندهم قابلّية التصديق بمقامات أهل البيت عليهم السلام رغم أنّهم من خلّص شيعته:

(١) بصائر الدرجات ٤٢.

(٢) بصائر الدرجات ٤٣.

فمن الشواهد على ذلك ما روي عن أبي الصلت الهرمي خادم الإمام الرضا عليه السلام: قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ما شيء يحكى عنكم الناس؟ قال: وما هو؟ قلت: يقولون: إنكم تدعون أن الناس لكم عبيد، فقال: اللهم فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت شاهد بآني لم أقل ذلك قطّ ولا سمعت أحداً من آبائي عليهم السلام قال قطّ، وأنت العالم بما لنا من المظالم عند هذه الأمة، وإن هذه منها، ثم أقبل عليّ فقال: يا عبد السلام، إذا كان الناس كلّهم عبيدون على ما حکوه عنا، فمن نبيّهم؟ قلت: يا ابن رسول الله صدقـتـ، ثم قال: يا عبد السلام أمنـكـرـ أـنـتـ لـمـاـ أـوـجـبـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ لـنـاـ مـنـ الـوـلـاـيـةـ كـمـاـ يـنـكـرـهـ غـيرـكـ؟ـ قـلـتـ:ـ مـعـاذـ اللـهـ بـلـ أـنـاـ مـقـرـ بـوـلـاـيـتـكـ^(١).

أقول: رغم قرب أبي الصلت من الإمام عليه السلام إلا أنه حمل عبودية الناس لهم على المعنى الظاهري فلذلك أجابه الإمام بما يتلاءم مع فهمـهـ، ولم تكن عنده قابلـيـةـ استيعـابـ أـنـ النـاسـ لـهـمـ عـبـيـدـ بـمـعـنـىـ آـنـهـمـ مـأـمـورـونـ بـطـاعـتـهـمـ وـالـانـقـيـادـ إـلـيـهـمـ كـمـاـ يـنـقـادـ العـبـدـ لـمـوـلـاهـ.

ومن الشواهد على ذلك ما رواه ثقة الإسلام الكليني جهة عنه عن زرارـةـ بنـ أـعـيـنـ:ـ كـنـتـ قـاعـدـاـ عـنـدـ أـبـيـ عـبـدـ اللـهـ عليه السلامـ أـنـاـ وـحـمـرـانـ بـنـ أـعـيـنـ،ـ فـقـالـ لـهـ حـمـرـانـ:ـ مـاـ تـقـولـ فـيـمـاـ يـقـولـ زـرـارـةـ وـقـدـ خـالـفـتـهـ فـيـهـ؟ـ فـقـالـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ عليه السلامـ:ـ مـاـ هـوـ؟ـ قـالـ:ـ يـزـعـمـ أـنـ مـوـاقـيـتـ الصـلـاـةـ كـانـتـ مـفـوضـةـ إـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـاـتـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـاـتـ اللـهـ عـلـيـهـ أـنـهــ هوـ الـذـيـ وـضـعـهـاـ،ـ فـقـالـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ عليه السلامـ:ـ فـمـاـ تـقـولـ أـنـتـ؟ـ قـلـتـ:ـ إـنـ جـبـرـئـيلـ عليه السلامـ أـتـاهـ فـيـ الـيـوـمـ الـأـوـلـ بـالـوقـتـ الـأـوـلـ وـفـيـ الـيـوـمـ الـأـخـيـرـ بـالـوقـتـ الـأـخـيـرـ،ـ ثـمـ قـالـ جـبـرـئـيلـ عليه السلامـ:ـ مـاـ

بينهما وقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا حمران، إن زرارا يقول: إن جبرئيل عليه السلام إنما جاء مشيرا على رسول الله صلوات الله عليه وسلام وصدق زرارا، إنما جعل الله ذلك إلى محمد صلوات الله عليه وسلام فوضعه، وأشار جبرئيل عليه السلام به عليه^(١).

أقول: إن حمران بن أعين رحمه الله -على عظمته مكانته عند الأئمة عليهم السلام -كان مختلفا مع أخيه زرارا رحمه الله في قضية التفويض لرسول الله صلوات الله عليه وسلام، فلم يكن مستوعبا للحقيقة ولا يتهم التشريعية متصورا لحقيقة، وهذا ما جعل الإمام رحمه الله يعيد صياغة جواب زرارا بصورة يستطيع حمران قبولها.

ومن الشواهد عن ابن أبي عمر عن ابن المغيرة قال: كنت عند أبيي الحسن عليه السلام أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن، فقال يحيى: جعلت فداك إنتم يزعمون أنك تعلم الغيب، فقال: سبحان الله، ضع يدك على رأسي فوالله ما بقيت في جسدي شرة ولا في رأسي إلا قام، قال: لا والله ما هي إلا رواية عن رسول الله صلوات الله عليه وسلام^(٢).

أقول: الظاهر أن السائل لم تكن عنده قابلية استيعاب أن عندهم علم الغيب، وأنهم اكتسبوا هذا العلم بطرق غير معتادة، فكان من الإمام أن خفف عليه وطأة هذا الأمر، بأن جعل علم الغيب رواية عن رسول الله صلوات الله عليه وسلام، فكما رووا عنه حلالا وحراما كذلك رووا عنه من علم الغيب الذي أطلعه الله عليه.

ولهذا نجد أن جابر بن يزيد الجعفي رحمه الله كان مأمورا بكتمان عدد

(١) الكافي / ٣ / ٢٧٣.

(٢) بحار الأنوار / ٢٥ / ٢٩٣.

من أحاديثهم عليه السلام لعدم وجود من يتحملها، ولذلك روى الكشي رحمه الله
عنه: رويت خمسين ألف حديث ما سمعه أحد مني ^(١).

وروى عنه خبراً مفصلاً، قال: حدّثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أحدث بها أحداً قط، ولا أحدث بها أحداً أبداً، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك إنك قد حملتني وقرأ عظيمما بما حدّثني به من سرّكم الذي لا أحدث به أحداً، فربما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون، قال: يا جابر فإذا كان ذلك فاخبر إلى العجّان فاحفّر حفيرة ودلّ رأسك فيها، ثم قل: حدّثني محمد بن علي بكذا وكذا ^(٢).

بل وصل الأمر ببعضهم أن ينحرف عن التشيع الأصيل لعدم استيعابه مثل هذه المقامات، فقد نقل أنَّ كثير النوا انحرف عن الباقي عليه السلام بسبب شيء سمعه منه: روي عن محمد بن يحيى قال: قلت لكتير النوى: ما أشدَّ استخفافك بأبي جعفر عليه السلام، قال: لأنّي سمعت منه شيئاً لا أحبُّه أبداً، سمعته يقول: إنَّ الأرض السبع تفتح بمحمد وعترته ^(٣).

وكان الأئمّة عليهم السلام يفيضون على من عنده القابلية من الرواة لتحمل مقاماتهم، وقد نقل الشيخ الصدوق رضي الله عنه ما يدلّ صريحاً على هذا، حيث روى مسنداً عن علي بن الحسن بن فضال عن أبيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت له: لم كُنْتَ النبي صلوات الله عليه وسلم بأبي القاسم؟ فقال: لأنّه

(١) اختيار معرفة الرجال ٤٤٠ / ٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٤٤١ / ٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال ٥١١ / ٢.

كان له ابن يقال له قاسم فُكِنَّي به، قال: فقلت له يا بن رسول الله فهل تراني أهلاً للزيادة؟ فقال: نعم ، أما علمت أنّ رسول الله ﷺ قال: أنا وعلى أبيها هذه الأمة؟ قلت: بلى ، قال: أما علمت أنّ رسول الله ﷺ أب لجميع أمته وعلى ﷺ فيهم بمنزلته؟ فقلت: بلى ، قال: أما علمت أنّ علياً قاسماً الجنة والنار، قلت: بلى ، قال: فقيل له أبو القاسم لأنّه أبو قسيم الجنة والنار^(١).

فسؤال ابن فضال الزيادة من الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ لأهليته دليل على أنّ هذا المعنى كان مشتهاً بين الأصحاب في ذلك الوقت، فكانوا يحملون جواب الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على مدى قابلية الرواية واستيعابه.

٥- الخوف من السلطة :

لا شك أنّ السلطات المتعاقبة كان لها دور كبير في الحالة التي مرّ بها شيعة أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في زمن الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فقد اشتركت هذه الحكومات في أمر واحد وهو: محاربة كلّ ما من شأنه تقوية خطّ أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجذب الناس إليهم، ولذلك كانت الصورة التي يحاولون ترسيخها هي أنّه لا فضل لآل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على غيرهم سوى في نسبهم الظاهر وهذا ما يشاركون فيه غيرهم.

ولذلك كانت السلطات تحارب كلّ من يروج لأيّ فضيلة لهم، فمثلاً نقرأ ما صنعته حكومة بنى العباس بالعلامة ابن السكيت، حيث نقل الذهبي قصة قتلها، قال: ويروى أنّ المتوكّل نظر إلى ابنه المعتز والمؤيد، فقال لابن السكيت: من أحب إليك: هما أو الحسن

والحسين؟ فقال: بل قنبر، فأمر الأتراك فداسوا بطنه، فمات بعد يوم^(١).

ونقل أيضاً ما صنعوه بنصر بن علي الذي روى حديثاً واحداً في فضل العترة عليها السلام: عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني نصر بن علي، أخبرني علي بن جعفر بن محمد حدثني أخي موسى، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده أنَّ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أخذ بيد حسن، وحسين، فقال: «من أحببني، وأحب هذين، وأباهما وأمهما كان معه في درجتي يوم القيمة»... ثم قال عبد الله بن أحمد: لما حدث نصر بهذا أمر المتوكل بضربه ألف سوط^(٢).

ولم يكن الوضع أفضل في زمن الأمويين، فقد كانت الرقابة أشد بكثير، ويشهد على هذا ما رواه الكشي رحمه الله في ترجمة جابر الجعفي رحمه الله: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وأنا شاب، فقال: من أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قال: ممَّن؟ قلت: من جعفي، قال: ما أقدمك إلى هنا؟ قلت: طلب العلم، قال: ممَّن؟ قلت: منك، قال: فإذا سألك أحد من أين أنت؟ فقل: من أهل المدينة، قلت: أسألك قبل كل شيء عن هذا، أيحل لي أن أكذب؟ قال: ليس هذا بکذب، من كان في مدينة فهو من أهلها حتى يخرج، قال: ودفع إلي كتاباً وقال لي: إنْ أنت حدثت به حتَّى تهلك بنو أمية فعليك لعنتي ولعنة آبائي، وإذا أنت كتمت منه شيئاً بعد هلاك بنى أمية فعليك لعنتي ولعنة آبائي^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء ٩/٤٣٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/٥٠٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢/٤٣٨.

وهذه الأمور التي أمر الإمام عليه السلام جابر بكتمانها هي الأحاديث التي تحوي مقاماتهم عليه السلام إذ إن جابراً لم يكن من رواة أحاديث الأحكام كما نصّ على ذلك النجاشي رض في ترجمته^(١)، بل ورد ما يؤكد هذا المعنى في خبر آخر: عن عبد الحميد بن أبي العلاء، قال: دخلت المسجد حين قتل الوليد، فإذا الناس مجتمعون، قال: فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خرز حمراء، وإذا هو يقول: حدثني وصيي الأووصياء ووارث علم الأنبياء محمد بن علي عليه السلام، قال: فقال الناس: جنّ جابر، جنّ جابر^(٢).

والسبب في هذا أنّ الحكّام كانوا يتذرّعون بمثل هذه الأمور للإنتقام من مخالفיהם، فينسبونهم للزنقة ثم يقتلونهم حداً، ولذلك كان الأئمّة عليهم السلام يخفون مثل هذه الأمور عن عامة شيعتهم، ويحدّرون خاصّتهم من البوح بها ونشرها بين عامة الناس خوفاً من وصول الأمر إلى الخلفاء وأزلامهم وبالتالي تعريض الأئمّة عليهم السلام وشيعتهم للموت.

ولذلك نجد بعض الأخبار تنصّ صراحة على تعمّد الأئمّة عليهم السلام اثناء عامة الناس واحتصاص بعض شيعتهم بذلك، ومنها ما رواه الكليني رحمه الله بسنده عن سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلّا الله عزّ وجلّ، لقد همت بضرب جاريتي فلانة، فهربت

(١) قال في الفهرست ١٢٨: وقلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٤٣٧ / ٢.

مني فما علمت في أيّ بيوت الدار هي، قال سدير: فلما أن قام من مجلسه وصار في منزله، دخلت أنا وأبو بصير وميسر وقلنا له: جعلنا فداك، سمعناك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك ونحن نعلم أنك تعلم علماً كثيراً ولا ننسبك إلى علم الغيب، قال: فقال: يا سدير، ألم تقرأ القرآن؟ قلت: بلـى، قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجلـ: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنْ أَكْثَرِ إِلَيْكَ أَنَا أَعْلَمُ بِكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ لَا يَعْلَمُ أَكْثَرَ مَا يَعْلَمُ﴾ قال: قلت: جعلت فداك قد قرأته، قال: فهل عرفت الرجل؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب؟ قال: قلت: أخبرني به؟ قال: قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر فما يكون ذلك من علم الكتاب؟! قال: قلت: جعلت فداك، ما أقلـ هذا، فقال: يا سدير: ما أكثر هذا، أن ينسبة الله عزّ وجلـ إلى العلم الذي أخبرك به، يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجلـ أيضاً: ﴿قُلْ كَفَنَ يَأْتِيَ اللَّهَ شَهِيدًا بِيَنِّي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ لَا يَعْلَمُ أَكْثَرَ مَا يَعْلَمُ﴾، قال: قلت: قد قرأته جعلت فداك، قال: أفهم عنده علم الكتاب كلـه أفهم أم من عنده علم الكتاب بعضه؟ قلت: لا، بل من عنده علم الكتاب كلـه، قال: فأوـما بيده إلى صدره وقال: علم الكتاب والله كلـه عندنا، علم الكتاب والله كلـه عندنا^(١).

٦- إلقاء الخلاف بين الشيعة :

من الأمور المهمـة جداً في هذا الصدد، قضـية تعمـد الأئمة عليهم السلام إلقاء الخلاف بين شيعتهم لمصالح مهمـة يعلـمونها عليهم السلام، وهذه القضية هي أساس اختلاف حديثـهم عليهم السلام وبالتالي اختلاف شيعـتهم

سواء في قضيّا الحلال والحرام أو حتّى في جملة من القضيّا المعرفية والّتي منها موضوع الإمامة وصفات الإمام ومقاماته الغيّبية.

وقد وردت روایات كثيرة عنهم تثبت هذا المعنى:

منها: ما رواه ثقة الإسلام الكليني حَدَّثَنَا في الكافي: عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: سأله عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسألته عنها فأجابه بخلاف ما أجبني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجبني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان، قلت: يا ابن رسول الله رجالان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهمما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يا زرارة، إنّ هذا خير لنا، وأبقى لنا، ولكن لو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكن أقلّ لبقاءنا وبقاءكم^(١).

ومنها: ما رواه حَدَّثَنَا: عن سالم أبي خديجة، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: سأله إنسان وأنا حاضر، فقال: ربّما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلّون العصر وبعضهم يصلّون الظهر، فقال: أنا أمرتهم بهذا، لو صلّوا على وقت واحد عرفوا فأخذ برقباهم^(٢).

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق حَدَّثَنَا بسنده: عن حريز عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: قلت له: إنّه ليس شيء أشدّ على من اختلف أصحابنا، قال ذلك منْ قبلي^(٣).

وقد وردت روایة تبيّن أنّ هذا الأمر غير مختص بالأحكام الشرعية

(١) الكافي ٦٥ / ١

(٢) الكافي ٣٧٧ / ٣

(٣) علل الشرائع ٣٩٥ / ٢

بل يشمل حتّى المعارف الأخرى، وهي ماروي في الكافي عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فسألته رجل عن آية من كتاب الله عزّ وجلّ فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسألته عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأوّل، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتّى كأنّ قلبي يشرح بالسّكاكين، فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبيهه وجئت إلى هذا يخطئ هذا الخطأ كلّه، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسألته عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أنّ ذلك منه تقىة، قال: ثم التفت إلىّي فقال لي: يا ابن أشيم إنّ الله عزّ وجلّ فوّض إلى سليمان بن داود فقال: ﴿هَذَا عَطَاهُنَا فَأَمْنِنَّ أَوْ أَمْسِكٍ بِعَيْرٍ حِسَابٍ﴾، وفوّض إلى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِرَسُولٍ فَحَذِّرُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهُوا﴾، فما فوّض إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد فوّضه إلينا^(١).

وهذا الاختلاف بين الأصحاب هو من أهمّ أسباب حفظ الأئمة عليهم السلام، إذ إن اختلاف الشيعة في نقلهم عن الأئمة عليهم السلام يجعل الحكام والمخالفين يحملون هذه المضامين على الرواية، ويتوقفون في نسبتها لأهل البيت عليهم السلام، ولذلك نجد أنّ العامة دائمًا ما يكذبون الرواية فيما يروونه عن الأئمة عليهم السلام مما هو مخالف لما عندهم.

٧- قطع الطريق أمام الغلاة:

إنّ أهمّ عائق أمّام نشر أحاديث المعارف المشتملة على مقاماتهم عليهم السلام هو تمسّك الغلاة بهذه الأحاديث وبناء الأباطيل عليها،

وبالتالي إغراء الناس بغلوّهم بواسطه هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة التي حملوها على غير الوجه الذي أراده الإمام عليه السلام.

ولذلك كان الأئمّة عليهم السلام يحدّرون أصحابهم من البوح بهذه الأحاديث لهذه الفتنة، وقد وردت روایات كثيرة تشير لهذا المضمون:

منها: ما رواه الكشي رحمه الله مسندًا عن المفضل بن عمر الجعفي رحمه الله، قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر؟ فقال: لا تحدّث به السفلة فيذيعونه، أما تقرأ في كتاب الله عز وجل: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي الْنَّاقُورِ﴾، إنّ منا إماماً مستتراً، فإذا أراد الله إظهار أمره نكت في قلبه، فظهر فقام بأمر الله ^(١).

ومنها: ما رواه رحمه الله عن ذريح المحاريبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بالمدينة: ما تقول في أحاديث جابر؟ قال: تلقاني بمكّة، قال: فلقيته بمكّة، فقال: تلقاني بمنى، قال: فلقيته بمنى فقال لي: ما تصنع بأحاديث جابر، أله عن أحاديث جابر، فإنّها إذا وقعت إلى السفلة أذاعوها ^(٢).

أقول: لا شكّ أنّ المقصود من أحاديث جابر رحمه الله هي أحاديث المقامات التي عرف بها جابر الجعفي بين العامة والخاصة، فإنّ الغلاة كانوا يتخلونه ويرتكزون على مروياته ولذلك كثر السؤال عنها بل حتّى عن شخص جابر الجعفي رحمه الله.

ومنها ما رواه الصفار بسنده عن محمد بن مسلم قال: دخلت عليه

(١) اختيار معرفة الرجال ٤٣٩ / ٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٦٧١ / ٢.

بعد ما قتل أبو الخطاب، فذكرت له ما كان يروى من أحاديثه تلك العظام قبل أن يحدث ما أحدث، فقال: فحسبيك والله يا أبي محمد أن تقول فينا يعلمون الحرام والحلال وعلم القرآن وفصل ما بين الناس، فلما أردت أن أقوم أخذ بثوبي، فقال: يا أبي محمد وأي شيء الحلال والحرام في جنب العلم، إنما الحلال والحرام في شيء يسير من القرآن^(١).

أقول: النص صريح في أن حركة أبي الخطاب التي رفعت راية الغلو والتاليه لأئمة أهل البيت عليهم السلام قد ألت بظلالها على تعاطي الأئمة عليهم السلام مع محبيتهم الخارجي بحيث نجد أن الإمام عليه السلام يأمر ابن المغيرة بأن يكتفي بالتحديث عن علمهم بالحلال والحرام والقرآن دون غيرها من المقامات الغبية.

وهذا السبب هو الذي تبنّاه العلامة المامقاني رحمه الله لتفسير الاختلاف الحاصل بين المتقدّمين، قال: ... وذلك نشأ من أتمتنا عليهم السلام، حيث إنهم لما وجدوا أن الشيطان دخل مع شيعتهم من هذا السبيل لإضلالهم -وفاء لما حلف به من إغواء عباد الله أجمعين- حذّرّوهم من القول في حقّهم بجملة من مراتبهم إبعاداً لهم عمّا هو غلوّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفاظاً لشؤون الله جلّت عظمته، حيث كان عندهم أهمّ من حفظ شؤونهم لأنّه الأصل، وشأنهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنتزّلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافية لها^(٢).

(١) بصائر الدرجات ٢١٥

(٢) تقييح المقال ٣٠٥ / ٢

زبدة المقال:

ذكرنا سبعة أسباب تفسّر سبب اختلاف المتقّدون من الشيعة في مقامات الأئمّة عليهم السلام، وبأي من هذه الوجوه يمكن تفسير كلّ رواية ظاهرها عدم إحاطة أصحاب الأئمّة عليهم السلام بجملة من شؤونهم عليهم السلام.

روايات يُتمسّك بها

تعرّضنا فيما سبق إلى كلّ ما ارتكز عليه صاحب (القراءة المنسيّة) لإثبات دعواه، وما قدّمناه كافٍ لإسقاط كلّ ما جاء به الرجل، إلّا أنّ هناك من حاول تقوية هذه النظريّة ببعض الروايات المقتنعة من هنا ومن هناك والتي زعموا أنها تؤيّد نظرية (علماء أبرار) وتعرّض لبعضها ليعلم القارئ أنّ كلّ ما يطرح على أنه دليل ليس إلّا مجرد شبّهات لا تصمد أمام البحث العلمي:

ابن أبي يعفور ونظرية (علماء أبرار):

روى الكشي رحمه الله: محمد بن الحسن البرائي وعثمان، قالا: حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تدارأ ابن أبي يعفور ومعلى بن خنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأووصياء علماء أبرار أتقياء، وقال ابن خنيس: الأووصياء أنبياء، قال: فدخلوا على أبي عبد الله عليه السلام، قال: فلما استقرّ مجلسهما، قال: فبداهما أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا أبا عبد الله أبراً ممن قال: إنّا أنبياء^(١).

استدلّوا بهذه الرواية على أنّ متقدّمي الأصحاب كانوا ينظرون

للأئمة عليهم السلام ك مجرد علماء أبرار لا أكثر ولا أقل، أي عين ما يقوله صاحب القراءة المنسية.

والجواب:

أولاً: إن هذه الرواية بدأت بلفظ: «تدارأ» بحسب بعض نسخ اختيار معرفة الرجال، وفي البعض الآخر «تذاكر» وكلا النقلين يدلان على حصول مناقشة بين الطرفين، وهذا ما يجعلنا نحتمل كون ما ذكره الطرفان في المذاكرة لا يعبر عن معتقداتهما الخاصة، إذ إن الأمر مجرد مباحثة علمية لا أكثر وفي هذه الأجواء تطرح كل مسألة للنقاش ولا يبيّن فيها إلا بعد الرجوع لمصدر المعرفة عندهم في ذلك الزمن وهو الإمام عليه السلام.

قال المحدث النوري رحمه الله: أما عن الخبر الأول، فالظاهر بل المقطوع أنه كان بينهما بحث علمي من دون اعتقاد كما يتفق ذلك كثيرا بين المتصاحبين اللذين منهمما ابن أبي يعفور والمعلمى كما يظهر من مطاوي ما مر، ولو كان عن اعتقاد لقال عليه السلام أبرا منه وأمره عليه السلام بالرجوع واستتابه، ولتبرأ منه لو أصر، وما كان ليستخدمه كل ذلك لم يكن، ويشهد لذلك كثير مما روي عنه في كتاب الحجة^(١).

ثانياً: إن الإمام عليه السلام في هذا الخبر نفى أن يكون الأووصياء أنبياء، إذ إن هذا الأمر من الضروريات التي لا يسع السكوت عنها، إلا أنه لم يعلق على كلام ابن أبي يعفور، فمقتضى ما تفيده الرواية هو نفي النبوة عنهم عليهم السلام، وإثبات ما يقابل ذلك، وهو كونهم علماء أبرار، لكن لا

بالمعنى الذي يزعمه المؤلف، إذ لا يستفاد من الرواية نفي عصمتهم، أو النص الإلهي عليهم، أو علمهم اللدني.

ثالثاً: إنّ مقابلة النبوة بكونهم (علماء أبرار) لا يعني عدم عصمتهم أو عدم النص عليهم، لأنّ العلم من المفاهيم المشكّكة فالفقهي يطلق عليه عالم، وكذلك النبي ﷺ يطلق عليه هذا اللقب ولا ينافي ذلك مقاماته الغيّبية.

بل الظاهر أنّ التعبير بالعالم هو اصطلاح كان عند المتقدّمين يراد منه الأئمّة عليهم السلام، ويقرب هذا أنّ ثقة الإسلام الكليني رحمه الله - رغم اعتقاده بالصفات فوق البشرية - نجده أكثر من التعبير بـ«العالم» في مقدّمة كتابه الكافي:

فقد قال: وقد قال العالم عليه السلام: «من دخل في الإيمان بعلم ثبت فيه، ونفعه إيمانه، ومن دخل فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه»^(١).

وقال: وقد قال العالم عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ خَلْقَ النَّبِيِّنَ عَلَى النَّبُوَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَنْبِياءً، وَخَلَقَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَوْصِيَاءً، وَأَعْرَقُ قَوْمًا «إِيمَانًا» فَإِنْ شَاءَ تَمَّمَهُ لَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ سَلَبَهُمْ إِيَّاهُ»^(٢).

وقال: فاعلم يا أخي أرشدك الله أنّه لا يسع أحداً «تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إِلَّا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: «اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه»^(٣).

(١) الكافي ٧/١

(٢) الكافي ٨/١

(٣) الكافي ٨/١

رابعاً: إنّ جواب الإمام عليه السلام قد يكون تقىيّة، إذ إن راوي الخبر هو «أبو العباس البقباق»، وهذا الرجل وإن كان من الخاصة إلا أنّ الظاهر من بعض القرائن أنّ الأئمّة كانوا يتقدّون منه ولا يبوحون بمقاماتهم.

يشهد لهذا ما رواه الكشّي بسنده: عن عبيد بن زرارة قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده البقباق، فقلت له: جعلت فداك رجل أحبّ بنى أميّة فهو معهم؟ قال: نعم، قلت رجل أحبكم فهو معكم؟ قال: نعم، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: فنظر إلى البقباق فوجد منه غفلة، ثم أومى برأسه نعم^(١).

فتأكيد الراوي على وجود «البقباق» في هذا المجلس، ونصلّه على حرص الإمام عليه السلام على عدم إسماعه الجواب، وتعمّد الإمام عليه السلام الإجابة بالإشارة على السؤال مع تعمّد الراوي نقل هذه الجزئيّة دليلاً على أنّ هذا الرجل لم يكن مؤهلاً لسماع هذه الحقيقة، ومن باب أولى ليس مؤهلاً لسماع مقامات الأئمّة الشامخة التي لا يحتملها إلا نبي مرسل أو ملك مقرّب أو رجل امتحن الله قلبه بالإيمان كما نطقت به الأخبار.

ابن أبي عمير والعصمة:

ما رواه الصدوق عليه السلام: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحّبتي له شيئاً أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإنّي سأله يوماً عن

(١) اختيار معرفة الرجال . ٦٢٧ / ٢

الإمام أهواه معصوم؟ فقال: نعم، فقلت: فما صفة العصمة فيه؟ وبأي شيء تُعرَف؟ فقال: إنَّ جميع الذنوب لها أربعة أوْجه وَلَا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة، فهذه منفيَّة عنه لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه لأنَّه خازن المسلمين، فعلى ماذا يحرص؟ ولا يجوز أن يكون حسوداً لأنَّ الإنسان إنما يحسد من فوقه وليس فوقه أحد، فكيف يحسد من هو دونه؟ ولا يجوز أن يغضِّب لشيءٍ من أمور الدنيا إلَّا أن يكون غضبه لله عز وجل، فإنَّ الله عز وجل قد فرض عليه إقامة الحدود وَلَا تأخذنَّه في الله لومة لائم وَلَا رأفة في دينه حتَّى يقيم حدود الله عز وجل، ولا يجوز له أن يتبع الشهوات وَلِئَلَّا يؤثِّر الدنيا على الآخرة لأنَّ الله عز وجل حبَّ إليه الآخرة كما حبَّ إلينا الدنيا فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا، فهلرأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح وطعاماً طيباً ل الطعام مر وثوباً لينا لثوب خشن ونعمَّة دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟^(١)

وهذه الرواية قد تمسّك بها البعض لنفي العصمة عن الأئمَّة عليهم السلام، إذ كيف يعقل أنَّ مثل ابن أبي عمير يجهل كون الأئمَّة عليهم السلام معصومون فيسأل هشام بن الحكم عن ذلك؟!

والجواب:

أولاً: إنَّا نجهل تاريخ ابن أبي عمير بالتفصيل، فلعلَّ الرجل كان سنياً في بدء أمره كما هو حال كثير من أصحاب الأئمَّة عليهم السلام، فتكون هذه الحادثة قد وقعت في أوائل معرفة الرجل للأمر، ومن الطبيعي أنَّه لن يحيط بكلِّ الحقائق منذ أول يوم، بل تكون القضية تدريجية.

ثانياً: من يقرأ تاريخ هشام بن الحكم رحمه الله يجد أنَّ الرجل كان صاحب مدرسة فكرية كاملة وكان صاحب نظرات قوية خاصة، ومن يقرأ روايات التي تحكي مناظراته مع الخصوم يتضح له هذا الأمر.

إذا علمت هذه المقدمة، فيحتمل أنَّ ابن أبي عمير كان يحتمل أنَّ لهشام نظراً خاصاً في عصمة الأئمة عليهم السلام وسعة دائرتها ولهذا توجَّه له بالسؤال عن صفة العصمة وعلماتها.

ثالثاً: أنَّ سؤال ابن أبي عمير رحمه الله لم يكن حول إثبات عصمة الإمام عليه السلام بل كان حول صفة العصمة وعلماتها، والسبب في هذا السؤال أنَّ هشام بن الحكم رحمه الله كان معروفاً بإقامته للأدلة العقلية بخلاف غيره الذين كانوا يستدلُّون بالآثار، ولهذا قال في حُقّْه ابن النديم رحمه الله: من متكلمي الشيعة، ممَّن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر^(١).

ومن هنا كان جواب هشام بن الحكم رحمه الله يدور حول إثبات العصمة ببرهان عقليٍّ، وهو ما اصطلاح عليه عندهم ببرهان السبر وال التقسيم، ولم يستشهد بأيَّة أو رواية لإثبات العصمة.

بين صاحب الطاق وزيد عليهما السلام :

روى الشيخ الكليني رحمه الله في الكافي عن: عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبيان قال: أخبرني الأحوال: أنَّ زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام بعث إليه وهو مستخف، قال: فأتيته فقال لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرفك طارق مناً أتخرج

معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك، خرجم معه، قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخبر معى، قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك، قال: فقال لي: أترغب بنفسك عنّي؟ قال: قلت له: إنّما هي نفس واحدة فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتّخلّف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجّة في الأرض فالمتّخلّف عنك والخارج معك سواء، قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة، ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة علي، ولم يشفق علي من حرّ النار، إذا أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار، ثم قلت له: جعلت فداك أنتم أفضل أم الأنبياء؟ قال: بل الأنبياء، قلت: يقول يعقوب ليوسف: ﴿يَئِنَّ لَا تَفْصِصُ رُءْبَيَاكَ عَلَى إِعْوَاتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كِيدًا﴾، لم لم يخبرهم حتى كانوا لا يكيدونه ولكن كتمهم ذلك فكذا أبوك كتمك لأنّه خاف عليك، قال: فقال: أما والله لئن قلت ذلك لقد حدثني صاحبك بالمدينة آتني أقتل وأصلب بالكتناسة وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي، فحجّجت فحدثت أبا عبد الله عليه السلام بمقالة زيد وما قلت له، فقال لي: أخذته من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه، ولم تترك له مسلكاً يسلكه^(١).

والإشكال في هذه الرواية هو كيف يجهل مثل زيد بن علي عليه السلام

بالإمامية وينفي وجود إمام مفترض الطاعة في أهل البيت عليهم السلام وينكر ذلك مع كونه ابن إمام وأخ إمام؟!

والجواب:

أولاً: إن تفاصيل هذه الرواية مضطربة، فرواية الكليني رحمه الله تتحدث عن لقاء دار بين صاحب الطاق وزيد بن علي عليهم السلام في العراق، في حين روى الكشي رحمه الله روايتين فيهما أن هذه الحادثة حصلت بمحضر الإمام الصادق عليه السلام أي بالمدينة المنورة:

فقد روى مرسلاً: وذكر أن مؤمن الطاق قيل له: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله عليه السلام? قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال: قلت نعم وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقبة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمها، أفتري أنه كان يشتفق على من حر اللقبة ولا يشتفق على من حر النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة لا ولله فيك المشية، فقال أبو عبد الله عليه السلام أخذته من بين يديه ومن خلفه بما تركت له مخرجاً^(١).

وروى مسندًا: عن أبي مالك الأحمسي، قال: حدثني مؤمن الطاق واسمه محمد بن علي بن النعман أبو جعفر الأحول، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل زيد بن علي، فقال لي: يا محمد أنت الذي تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة معروفاً بعينه؟ قال: قلت:

(١) اختيار معرفة الرجال .٤٢٥ / ٢

نعم، كان أبوك أحدهم، قال: ويحك، فما كان يمنعه من أن يقول لي؟ فوالله لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدني على فخذه ويتناول البعضة فيبردها ثم يلقمنيها، أفتراه كان يشفق عليّ من حرّ الطعام ولا يشفق عليّ من حرّ النار؟ قال: قلت: كره أن يقول لك فتكفر، فيجب من الله عليك الوعيد، ولا يكون له فيك شفاعة، فتركك مرجى فيك للله المشيّة وله فيك الشفاعة^(١).

بل نقل ابن شهرآشوب هذه الحادثة عن زرارة بن أعين، قال: قال لي زيد بن علي عليه السلام عند الصادق عليه السلام: ما تقول في رجل من آل محمد استنصرك؟ فقلت: إن كان مفروض الطاعة نصرته وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعلولي أن لا أفعل، فقال أبو عبد الله عليه السلام لما خرج زيد: أخذته والله من بين يديه ومن خلفه، وما تركت له مخرجاً^(٢).

وهذا الاضطراب في التفاصيل يوجب الشك في أصل القصة.

ثانياً: إنّ مقتضى روایة الكليني رحمه الله عنه أنّ زيداً عليه السلام كان معتقداً بإمامية الصادق عليه السلام يشهد بذلك قوله في آخر الخبر: «لئن قلت ذلك لقد حدثني صاحبك بالمدينة أني أقتل وأصلب بالكناسة وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصليبي»؛ فتسلّيمه بأنّه مقتول لإخبار الإمام عليه السلام وتصديقه بذلك ينافي ظاهر الخبر في أنّه لا يعلم بوجود إمامية أصلاً!

فلعلّ ما ورد في آخر الخبر دليل على أنّ ما ذكره زيد هو من باب الاختبار لقدرة مؤمن الطاق على الجدل والمناظرة، خصوصاً مع

(١) اختيار معرفة الرجال ٤٢٦/٢.

(٢) مناقب ابن شهرآشوب ٢٢٣/١.

وجود رواية الكشّي التي ذكرت أنّ هذه المحادثة كانت بمحضر الإمام الصادق عليه السلام، فسكت الإمام عليه السلام وتوجّه زيد عليه السلام بالخطاب لصاحب الطاق وتعقيب الإمام عليه السلام بعد ذلك كلّها قرائن على ذلك.

ثالثاً: إنّ هناك روایات صحيحة صريحة تنصّ على أنّ زيداً عليه السلام كان معتقداً بالإمامية، كما دلت على ذلك صحيحة العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام: ولا تقولوا خرج زيد، فإنّ زيداً كان عالماً وكان صدوقاً ولم يدعكم إلى نفسه إنما دعاكم إلى الرضا من آل محمد عليهم السلام ولو ظهر لوفي بما دعاكم إليه^(١).

وورد عن الإمام الرضا عليه السلام مخاطباً المأمون: لا تقس أخي زيداً إلى زيد بن علي، فإنه كان من علماء آل محمد غضب لله عزّ وجل فجاهد أعداءه حتّى قتل في سبيله، ولقد حدّثني أبي موسى بن جعفر عليه السلام أنه سمع أباه جعفر بن محمد بن علي عليه السلام يقول: رحم الله عمّي زيداً، إنه دعا إلى الرضا من آل محمد ولو ظفر لوفي بما دعا إليه، ولقد استشارني في خروجه فقلت له: يا عم إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك، فلما ولى قال جعفر بن محمد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجده^(٢).

بل جعل الخراز القمي رحمه الله ببابا كاملاً في كتابه «كتابي الأثر» جمع فيه النصوص التي وردت عن زيد عليه السلام في النصّ على الأئمّة الإثني عشر وإقراره بولايتهم والتصديق بذلك، ورواية مؤمن الطاق لا يمكن أن تعارض هذه الروایات المتضادّة، فإنما أن نرجح هذه الروایات

(١) الكافي / ٨ / ٢٦٤.

(٢) عيون أخبار الرضا / ١ / ٢٢٥.

لكرثتها وصحتها، أو يرفع اليد عن ظاهر تلك الرواية كما تقدّم في الجواب السابق.

حيرة أصحاب الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ :

روى الشيخ الكليني جوليته في كتابه الكافي: عن هشام بن سالم قال: كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنّه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنّهم رواوا عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ أنّه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عما كنّا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف، فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء فقال: والله ما أدرى ما تقول المرجئة، قال: فخرجنا من عنده ضلاّلاً لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرة؟ إلى الرزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه، يومي إلى بيده فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم فقلت للأحول: تنحّ فإّي خائف على نفسي وعليك، وإنّما يريدني لا يريدك، ففتحّ عنّي لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحّ غير بعيد وتبعط الشّيخ وذلك أنّي ظنتني أنّي لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبّعه وقد عزمت

على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام ثم خلّاني
ومضى، فإذا خادم بالباب فقال لي: أدخل رحمك الله، فدخلت فإذا
أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداء منه: لا إلى المرجئة ولا إلى
القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إلى إلّي،
فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: مضى موتا؟ قال:
نعم، قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك،
قلت: جعلت فداك، إن عبد الله يزعم أنه من بعد أبيه، قال: يزيد عبد
الله أن لا يعبد الله، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال:
إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟
قال لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي لم أصب طريق المسألة،
ثم قلت له: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: لا، فداخلي شيء لا
يعلم إلّا الله عزّ وجلّ إعظاما له وهيبة أكثر مما كان يحلّ بي من أبيه
إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك أسألك عمّا كنت أسأل
أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تنزع، فإن أذعت فهو الذبح، فسألته فإذا
هو بحر لا ينجز، قلت: جعلت فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلال
فالقى إليهم وأدعوههم إليك؟ وقد أخذت علي الكتمان؟ قال: من
آنست منه رشدًا فألقى إليه وخذ عليه الكتمان فإن أذاعوا فهو الذبح
- وأشار بيده إلى حلقه - قال: فخرجت من عنده، فلقيت أبا جعفر
الأحول فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدّثته بالقصة، قال: ثم
لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلنا عليه وسمعا كلامه وسألاه وقطعا
عليه بالإمامية، ثم لقينا الناس أفواجا فكلّ من دخل عليه قطع إلّا
طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلّا قليل من
الناس، فلما رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أن هشاما صدّ

عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضر بوني^(١). وقد تمسّك بعضهم بهذا الخبر لإثبات أن الإمامة لو كانت حاضرة عند متقدمي الأصحاب بالمعنى السائد الآن لما حصل مثل هذا الخلاف ولا احتار أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

والجواب:

أولاً: إن هذه الرواية تفيد اعتقاد الشيعة بوجوب وجود إمام مفترض الطاعة في كل زمان، إذ لو لم يكن هذا الاعتقاد راسخاً عندهم لما حصلت هذه الحيرة بينهم، إذ إن وقوعها هو فرع وجود هذا الاعتقاد وهو خلاف ما يدعى به صاحب (القراءة المنسية) من كون الإمامة عندهم هي مجرد رواية صحيحة للإسلام، ولو كانت كذلك لاكتفوا بالتراث الضخم المروي عن الإمام الصادق عليه السلام ولم يحتاجوا الغير.

كما ثبتت هذه الرواية اعتقاد الشيعة بوجوب علم الإمام بكل الأحكام الشرعية والاختلافات فيها، ولذلك نجد أنهم رفضوا إماماً عبد الله الأفطح لجهله بحكم الزكاة عند الشيعة وعند المرجئة أيضاً.

بل إن هذه الرواية ثبتت أن الإمام عليه السلام يعلم الغيب، إذ أخبر عن كل ما في قلب هشام بن سالم فدخلت «...إذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداء منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إلى إلى...» وهو عين ما يحاول من تمسّك بهذه الرواية نفيه وإنكاره!

ثانياً: إن سبب حيرة أصحاب الصادق عليه السلام مذكورة في هذا الخبر، فقد ذكر هشام: «وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر عليه فيضربون عنقه»، وهذا كاشف على أن العامل السياسي كان حاضرا بقوّة في انتقال الإمامة من الإمام الصادق إلى الإمام الكاظم عليهما السلام، والإمام الصادق أخفى النص على الإمام الكاظم عليهما السلام حفظاً له عن القتل، وخوفاً من أخذ السلطة له وتضيقها عليه، وهذا هو سبب حيرة الشيعة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام.

يشهد لهذا ما رواه الشيخ الطوسي عليه السلام في كتاب الغيبة عن أبي أيوب الخوزي، قال: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل، فدخلت عليه وهو جالس على كرسيّ، وبين يديه شمعة وفي يده كتاب، فلما سلمت عليه رمي الكتاب إليّ وهو يبكي وقال: هذا كتاب محمد بن سليمان يخبرنا أنّ جعفر بن محمد قد مات، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون - ثلاثة - وأين مثل جعفر؟ ثم قال لي: اكتب، فكتبت صدر الكتاب، ثم قال: اكتب: إنّ كان قد أوصى إلى رجل بعينه فقدّمه واضرب عنقه؛ قال: فرجع الجواب إليه: إنه قد أوصى إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمد بن سليمان، وعبد الله وموسىبني جعفر، وحميدة، فقال المنصور: ليس إلى قتل هؤلاء سبيل^(١).

وهذا الأمر ليس له سابقة في حياة الأئمة عليهم السلام والسبب في ذلك هو التغيير الكبير الذي حصل في النظام السياسي، فبنوا أمية كانوا أعداء لأهل البيت عليهم السلام ولا يعلمون عن الداخل الشيعي شيئاً، بخلاف

بنو العباس الذين كانوا من الشيعة وهم أعرف الناس بتحركات الأئمّة عليهم السلام وشيعتهم وطريقة تداول الإمامة، ومن هنا استعمل الأئمّة عليهم السلام أسلوباً جديداً لاتقاء شرّ الأعداء وهو ما سبب هذه الحيرة، بل تجد في الرواية أنّ الإمام الكاظم عليه السلام لا يصرّح بإمامته حتى لخواصّه، فقد ورد في الرواية قوله: «قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أقول ذلك».

ثالثاً: يمكن أن يضاف إلى ما تقدّم أنّ منشأ حيرة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام هو وقوع الشبهة، إذ إنّ الذين قالوا بإمامامة عبد الله الأفطح قد بنوا على دليل شرعي عام «وذلك أنّهم رروا عن أبي عبد الله عليه السلام آنه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة»، فالقضية لم تكن مجرد اختيار وترجيح شخصي بل كان كلّ طرف يسعى لتطبيق الأدلة المتوفرة على من يحمل فيه كونه إماماً لعدم انتشار النصّ الصريح على إمامية الكاظم عليه السلام بعينه بسبب الظروف المتقدمة، أي أنّ الحيرة التي وقعت بين الشيعة لم تكن في أصل النص على الإمام، وإنما هي في الإمام المنصوص عليه من هو؟ فلا دلالة في الرواية على أنّهم كانوا ينكرنون النص.

والأمر الآخر هو وجود هذه السابقة الخطيرة في تاريخ التشيع وهي ادعاء الإمام من قبل رجل من أهل البيت عليهم السلام، ففي السابق ادعى الإمام بعض أبناء الأئمّة الأطهار عليهم السلام، مثل: محمد بن الحنفية وزيد الشهيد وإسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، وهو لاء لم يدعوا الإمامة لأنفسهم، أمّا الآن فنحن أمام حالة جديدة تعتبر بمثابة

النازلة التي ابتليت بها الطائفة المحققة، وبالتالي فمن الطبيعي جداً أن يوجد هذا الأمر بلبلة في أواسط الشيعة في ذلك الوقت، خصوصاً مع ما تقدّم من وجود نصّ عام يحتمل فيه أن يكون عبد الله الأفطح مصداقاً له.

رابعاً: إنّ وجود الشبهة بين الأصحاب لا يمنع من ثبوت النص على إمامية الإمام الكاظم عليه السلام وإفادته أدلةها للعلم واليقين، إذ إنه قد تقرر في محله أنّ إفادة التواتر أو الخبر الواحد المحفوف بالقرينة القطعية للعلم نظريّ لا ضروريّ فلا يولد العلم إلاّ بعد الفحص والتتبع، وما جرى بين الأصحاب ليس إلاّ عملية فحص لتحصيل العلم، ولا شكّ أنّ الشبهة التي حصلت لبعضهم في فترة الفحص -التي لم تتجاوز الأربعين يوماً- لا تؤثّر في صحة الأدلة إذ إن الشبهة لا تخرج البديهي عن بدهاته.

جهل زرارة بإمامية الكاظم عليه السلام :

روى الكشّي رحمه الله: عن محمد بن مسعود، قال: أخبرنا جبريل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نصير بن شعيب عن عمّة زرارة، قالت: لما وقع زرارة واشتد به، قال: ناولني المصحف، فناولته وفتحته فوضعه على صدره وأخذته مني، ثم قال: يا عمّة اشهدني أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب^(١).

والمتمسّك بهذه الرواية يريد نفي وجود النصّ على الإمام الكاظم عليه السلام بدليل جهل زرارة بن أعين رحمه الله كغير أصحاب الإمام

(١) اختيار معرفة الرجال ١ / ٣٧٣.

الصادق عليه السلام وحامل علمه النص على الإمام الكاظم عليه السلام، فإن كان مثل زرارة عليه حفظه يجهل بهذا الأمر فمن الذي يعلم به إذن؟!

والجواب:

أولاً: إن هذه الرواية ضعيفة من جهة السند^(١)، وهي معارضة للروايات الأخرى: إذ إن ظاهر النص في هذه الرواية هو نفي زرارة عليه حفظه لوجود إمام له سوى القرآن الكريم، أما الروايات الأخرى فإنّه يصرّح فيها بوجود إمام مفترض الطاعة إلا أنّه لم يفصّح عن اسمه ترّقا للخبر الذي سيأتي به ابنه:

من الروايات ما رواه الكشي عليه حفظه بسنده عن علي بن يقطين، قال: لمّا كانت وفاة أبي عبد الله عليه السلام قال الناس بعد الله بن جعفر واختلفوا: فسائل قال له، وسائل قال بأبي الحسن عليه السلام فدعوا زرارة ابنه عبيدا، فقال: يا بنّي الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قائل بعد الله فإنّما ذهب إلى الخبر الذي جاء أن الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشدّ راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحة الأمر، فشدّ راحلته ومضى إلى المدينة؛ واعتلى زرارة فلما حضره الوفاة سأله عن عبيدا، فقيل: إنّه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم إني مصدق بما جاء نبيك محمد فيما أنزلته عليه وبيّنته لنا على لسانه، وإنّي مصدق بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وإنّ عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيداً ابني وما بيّنته في كتابك، فإنّ أمتي قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقرارني بما يأتي به عبيداً ابني وأنت الشهيد عليّ بذلك، فمات

(١) قال السيد الخوئي ثنا في معجمه ٨/٢٣٩: وهذه الرواية أيضاً ضعيفة، ولا أقلّ من جهة جهالة إبراهيم المؤمن وعمّة زرارة.

زاراة، وقدم عبيد، فقصدناه لنسّلّم عليه، فسألوه عن الأمر الذي قصده فأخبرهم أنَّ أبا الحسن عليه السلام صاحبهم^(١).

وروى عليه السلام أيضاً: عن جميل بن دراج قال: ما رأيت رجلاً مثل زرارة بن أعين، إنما كانا مختلفاً إليناه فما نكون حوله إلا بمنزلة الصبيان في الكتاب حول المعلم، فلما مضى أبو عبد الله عليه السلام وجلس عبد الله مجلسه، بعث زرارة عبيداً ابنته زائراً عنه ليعرف الخبر ويأتيه بصحته، ومرض زرارة مرضًا شديداً قبل أن يوافيه عبيد، فلما حضرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه على صدره ثم قبله، قال جميل: فحكتي جماعة ممن حضره أنَّه قال: اللهم إني ألقاك يوم القيمة وإمامي من ثبت في هذا المصحف إمامته، اللهم إني أحل حلاله وأحرم حرامه وأؤمن بمحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وخاصّه وعامّه، على ذلك أحسي وعليه أموت إن شاء الله^(٢).

ثانياً: إنَّ هذا الخبر لا يدلُّ على جهل زرارة عليه السلام بإمامية الإمام الكاظم عليه السلام كما سيتضح في الجواب الآتي، بل غاية ما يستفاد منه هو سكوت زرارة عن التصرير بإمام زمانه، أمّا هل أنَّ عدم التصرير هو لجهله بمن هو إمام زمانه، أو هو تقيّة منه، أو لسبب آخر، فإنَّ الرواية لا تدلُّ على ذلك، وكما تقرَّر في علم الأصول أنَّ الأفعال مجملة لكونها لا لسان لها.

ثالثاً: إنَّ هذا الإشكال قد طُرِح وأجاب عليه الإمام الرضا عليه السلام في الرواية المعترضة التي رواها الشيخ الصدوق عليه السلام عن إبراهيم

(١) اختيار معرفة الرجال ٣٧١ / ١.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٣٧٢ / ١.

بن محمد الهمданى رض قال: قلت للرضا علیه السلام: يا ابن رسول الله أخبرني عن زراة هل كان يعرف حق أبيك علیه السلام? فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيدا ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد علیه السلام? فقال: إنّ زراة كان يعرف أمر أبي علیه السلام ونصّ أبيه عليه، وإنّما بعث ابنه ليتعرّف من أبي علیه السلام هل يجوز له أن يرفع التقىة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وإنّه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي علیه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد علیه السلام^(١).

كلمة أخيرة

قد بینا في ضمن مطاوي الكتاب بطلان (القراءة المنسية)، وأنّ ما جاء به صاحبها من شواهد وقرائن لا ترقى بذاتها لإثبات هذا المدعى، فضلاً عن معارضتها لكثير من النصوص التاريخية التي استعرضنا جزءاً منها والتي ثبت أنّ نظرة الشيعة للأئمّة عبر العصور هي أنّهم (أئمّة معصومون) لا مجرد (علماء أبرار).

في هذا الفصل نذكر جملة من اللوازم الباطلة لهذه النظرية والتي تصادم ما علم بالضرورة أنّه من مذهب الإمامية أعلى الله برهانهم ومع بطلان اللازم يبطل الملزم:

خصوصية البيت العلوي:

بناء على نظرية (القراءة المنسية) لا توجد أيّ خصوصية لأهل البيت عليه السلام إذ لا مائز حقيقي يميّزهم عن بقية علماء المسلمين ولا يوجد «داعٍ لاختيار التشيع لأولئك الأئمّة سوى رجحان روایتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشرية»^(١).

ومن هنا فإنّ التزام الشيعة بخصوص الإمامة في أهل البيت عليه السلام غير ملزم للغير الذي يرى أنّ مثل أبي حنيفة والشافعي وأبي حمزة وأبي

أصحّ روایة من أهل البيت ﷺ، بل لا يوجد أي فارق جوهري في قضيّة الإمامة مع المذاهب الأخرى وهذا ينافي ما علم من التاريخ بالضرورة من أن الشيعة لهم نظرًا خاصة للإمامية، ويكتفي مصنفات أصحاب الأئمّة ﷺ في هذا الباب ومناظراتهم الكثيرة فيه وأشعارهم التي يذكرون فيها خصوصيات هذا البيت الطاهر وكمالات أهله التي بها انحصرت فيهم الإمامة.

فإذا كان أصل الإمامة محل اتفاق ولا خلاف فيه فكيف يمكن تفسير هذه الحقيقة التاريخية المسلمة التي تنبئ عن وجود اختلاف جوهري في عقيدة الإمامة بين الشيعة الإمامية وبقية طوائف المسلمين؟!

حضر الأئمّة في اثنى عشر:

بناء على نظرية (القراءة المنسية) لا يوجد دليل على حضر الأئمّة في اثنى عشر شخصاً، إذ إن مقتضى هذه النظرية هو أنه لا وجود لأيّ نص إلهي على الأئمّة ﷺ بأعينهم وبالتالي فإنّ الإمامة بهذا المعنى مستمرة إلى يومنا هذا.

وعليه فإنّ التعبير عن الشيعة الإمامية بأنّهم اثنا عشرية هو أمر غير صحيح طبقاً لهذه النظرية، بل إنّ اعتبار أنّ الاثني عشر هم خصوص الأئمّة المعهودين لا دليل عليه، فقد يكونون من أبناء الإمام الحسن ﷺ أو من بقية أبناء الإمام الحسين ﷺ، وهذا واضح البطلان لأنّه بهذا التقرير نشتراك مع الزيدية في عقيدتهم في الإمامة وهذا ما تنفيه الضرورة التاريخية التي تنص على وجود خط آخر يتبنى رؤية مخالفة للإمامية يسمى بالفرقة الزيدية.

مع الالتفات إلى أنّ رواية الخلفاء (الاثني عشر) قد رواها السنة قبل الشيعة وأثبتوها في كتبهم ومجاميعهم الحديثية، بل ذكروا أنّ هذه البشارة قد سبقت بها الكتب السماوية المتقدّمة، قال ابن كثير: وفي التوراة البشارة بِإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وأن يقيم من صلبه اثنى عشر عظيماً وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون في حديث ابن مسعود وجابر بن سمرة^(١).

العقيدة المهدوية :

من لوازم (القراءة المنسيّة) أنّه لا وجود لمهديّ معين بالمعنى الإمامي، إذ إن إماماً (محمد بن الحسن العسكري) متوقفة على النص الإلهي، وطول عمره وغيبته متوقفة على العناية الإلهية الخاصة، وهذا لا دليل عليه بحسب هذه القراءة، إذ إن محمد بن الحسن العسكري على فرض وجوده هو إنسان عاديّ، والإنسان لا يمكن أن يعيش كل هذه المدة بالصورة المعروفة، وعليه فالآحاديث التي تتحدث عن المهدى ستتحمل على المعنى المخالف وهو: خروج رجل مصلح في آخر الزمان غير معين.

وهذا مخالف بالضرورة لكلّ عقيدة الطائفة، حتّى الذي اعتبرهم من القائلين بـ(القراءة المنسيّة)، إذ إن الجميع يعتقد باثنى عشر إماماً أولّهم أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ وآخرهم مهدي آل محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكلّهم يعتبرون أنّ إنكار وجوده وإمامته عَلَيْهِ السَّلَامُ هو خروج عن ربة الإيمان.

حجية أقوالهم:

إنّ طهارة النفس التي جعلها صاحب (القراءة المنسية) صفة للأئمّة عليهم السلام بعد نفيه للعصمة، قد تكون مانعة من اقتراف المعصية و فعل القبيح، لكنّها ليست مانعة من الوقوع في الخطأ والاشتباه، ومن هنا كيف نستطيع التعبّد بما ورد عنهم عليهم السلام والحال أنّ كلّ ما صدر عنهم يحتمل فيه الخطأ والاشتباه، بل تصبح كلّ رواياتهم مجرّد استنباطات فقهية لهم قابلة للأخذ والرّد وبالتأليّي ليست مصدراً من مصادر التشريع.

وبهذا قد يُدعى لأحد المعاصرين فهما واستنباطاً أدقّ من استنباط هؤلاء، فما المانع أن يستحقّ هذا المدعى لقب الإمام بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، وأن يطلب من الناس أن يتّشيعوا له؟!

زبدة (القراءة المنسية):

إنّ هذه القراءة المستحدثة ليست إلّا إعادة تأهيل للنظرية الزيدية للإمامية والتي عفى عنها الزمن، إذ إنّ نقطة الخلاف بين الشيعة الإمامية والشيعة الزيدية هي أن الشيعة الإمامية يشترطون النصّ الإلهي والعصمة للإمام والتأييد الإلهي بالعلم والمعجزات، أمّا الزيدية فقد اكتفوا باشتراط كون الإمام فاطميّاً وأن يكون عالماً زاهداً متصدّياً للأمر من خلال قيامه بالسيف على الظلمة.

ومن هنا فإنّ (القراءة المنسية) في الحقيقة هي استirاد لنظرية الزيدية في الإمامة، وتغليفها بخلاف جديد لا أكثر، وعلماء الشيعة المتقدّمون لم يتركوا شاردة ولا واردة إلّا وتعرّضوا لها ضمن كتبهم

الكلامية والعقدية، وفندوا آراء مخالفיהם في المناظرات التي دونتها الكتب^(١).

نَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُوقِّنَا لِمَرْضَاتِهِ وَيُرِينَا الْحَقَّ حَقًّا وَيُرِزِّقَنَا
اتِّبَاعَهِ وَيُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيُرِزِّقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَيُجْعَلَنَا مِمَّنْ يَجْرِي الْحَقَّ
عَلَى أَسْتِهِمْ، وَيَهْدِيَهُمْ وَيَهْدِيَ بَاهِمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

(١) لقد نقض علماؤنا المتقنّون عري الإمامة بالمفهوم الزيدية، وما على القارئ الليّب
سوى مراجعة كتاب «الفصول المختارة» للوقوف على صولات وجولات علمائنا مع
رؤوس الزيدية في الزمن الذي كان لهذا المذهب حضور على الساحة الكلامية.

المصادر

- ١ - القرآن الكريم.
- (١) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: محمد بن الحسن بن علي المعروف بالحر العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م.
- ٢ - الإرشاد لمعرفة حجج الله على العباد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكوري المعروف بالشيخ المفید، مؤسسة أهل البيت للتحقيق التراث، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م، بيروت.
- ٣ - الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٤ - الاحتجاج: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، مكتبة دار المجتبى النجف الأشرف العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ٥ - اختيار معرفة الرجال: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ٦ - الألفين في إمامية أمير المؤمنين عليه السلام: جمال الدين الحسن بن

- يوسف ابن المطهر المعروف بـ«العلامة الحلي»، مكتبة الألفين
بنيد القار الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٨ - الأمالي: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة التاريخ
العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ٩ - الأمالي: الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة
التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ١٠ - الأمالي: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفید،
مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ١١ - الانتصار: علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف
المرتضى، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين
بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
- ١٢ - الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد: عبد الرحمن بن
محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، شركة الوراق للنشر
والتوزيع، تحقيق الدكتور نيرج، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
- ١٣ - أوائل المقالات: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبرى
المفید، دار الكتاب الإسلامي بيروت لبنان.
- ١٤ - إيضاح الاشتباه: الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف
بالعلامة الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة
المدرسين بقم المشرفة، تحقيق الشيخ محمد حسون.
- (ب)
- ١٥ - بحار الأنوار الجامعية لدرر الأئمة الأطهار: العلامة محمد باقر
المجلسى، دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان.

- ١٦ - بحوث في علم الأصول: السيد الشهيد محمد باقر الصدر، تقرير السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥ م.
- ١٧ - البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨.
- ١٨ - البدء والتاريخ: ابن طاهر المطهرى المقدسي، دار صادر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٨٩٩ م.
- ١٩ - بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد ﷺ: محمد بن الحسن بن فرّوخ الصفار، منشورات الأعلمى طهران، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ٢٠ - البيان لأخطاء بعض الكتاب: صالح بن فوزان الفوزان، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي.
- ٢١ - البيع: السيد روح الله الخميني الموسوي، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ثنتُّث، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- (ت)
- ٢٢ - تاريخ الأمم والملوک: محمد بن جریر الطبری، مؤسسة الأعلمی بيروت لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٨٩ م.
- ٢٣ - تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- ٢٤ - التحریر الطاووسی المستخرج من حل الإشكال: الشيخ حسن بن زین الدین صاحب المعالم، مطبعة سید الشهداء علیهم السلام قم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

- ٢٥ - التحريش: ضرار بن عمرو الغطفاني، دار ابن حزم بيروت لبنان، تحقيق: حسين خانصو-محمد كسكين، الطبعة الأولى م. ٢٠١٤.
- ٢٦ - تذكرة الحفاظ: شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
- ٢٧ - تصحيح الاعتقادات: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفید، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٨ - تأویل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ٢٩ - تفسیر القرآن العظيم: عماد الدين أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى م. ١٩٩١.
- ٣٠ - تفسیر الرازی: فخر الدين محمد بن عمر الرازی، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى م. ٢٠٠٨.
- ٣١ - تلخيص المستدرک: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان .
- ٣٢ - تقييد العلم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية م. ١٩٧٤.
- ٣٣ - تقریب المعارف في الكلام: تقی الدین أبو الصلاح الحلی، مؤسسة أهل البيت ع بيروت لبنان، طبعة سنة ١٩٨٧ م، تحقيق: رضا أستاذی.
- ٣٤ - تطور المبنای الفکری للتشیع فی القرون الثلاثة الأولى: السيد

حسين مدرسي طباطبائي، ترجمة فخري مشكور، دار الهادي
بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

٣٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين أبو الحجاج
يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ٦١٤٠ هـ.
تحقيق: بشار عواد معروف.

٣٦ - التنبية والرد على أهل الأهواء والبدع: محمد بن أحمد بن عبد
الرحمن الملطي الشافعي، المكتبة الأزهرية للتراث القاهري،
الطبعة الثانية ١٩٧٧ م.

٣٧ - تنقیح المقال في علم الرجال: العلامة الشيخ عبد الله المامقاني،
مؤسسة أهل البيت عليه السلام لإحياء التراث، تحقيق: الشيخ محی
الدین المامقانی / الشیخ محمد رضا المامقانی.

٣٨ - التنقیح في شرح العروة الوثقی: السيد أبو القاسم الخوئی،
تقریر: المیرزا علی التبریزی الغروی، مطبعة الآداب النجف
الأشرف، الطبعة الثالثة ١٤١٠.

(ج)

٣٩ - جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: الشيخ محمد حسن
النجفي المعروف بالجواهري، دار الكتب الإسلامية.

(ح)

٤٠ - حقائق الإيمان: الشهید الثاني زین الدین بن علی بن احمد
الجعفی، مکتبة آیة الله العظمی المرعushi النجفی العاّمة،
تحقيق السيد مهدی رجائی، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

٤١ - الحكومة الإسلامية: السيد روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشرتراث الإمام الخميني، الطبعة السابعة .٢٠٠٤ م.

(خ)

٤٢ - خاتمة مستدرك الوسائل: المحدث الميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت للحياء التراتب، الطبعة الأولى رجب ١٤٢٥ هـ.

(ذ)

٤٣ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آغا بزرگ الطهراني، دارالأضواء بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٣.

(ر)

٤٤ - الرجال: أحمد بن الحسين بن عبيد الله الواسطي المعروف بابن الغضائري، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، تحقيق: السيد محمد رضا الجلايلي.

٤٥ - الرجال (الأبواب): شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسین بقم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.

٤٦ - رسائل الشريف المرتضى عليه السلام: علم الهدى علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ(الشريف المرتضى)، مطبعة الخيام قم المقدسة، تحقيق: السيد مهدي رجائی.

٤٧ - الرسالة الماتعية: نجم الدين جعفر بن الحسن بن سعيد

المعروف بـ«المحقق الحلي»، مؤسسة الطباعة والنشر التابعة للأستانة الرضوية، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ.

٤٨ - الرعاية في علم الدرایة: الشهید الثاني زین الدین بن علی الجعی العاملی، مطبعن بهمن قم المقدّسة، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.

(س)

٤٩ - كتاب سليم بن قيس: سليم بن قيس الهمالي العامري، مطبعة الهايدي قم إيران، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

٥٠ - سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥١ - سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة التاسعة ١٩٩٣.

(ش)

٥٢ - الشافی في الإمامة: علم الهدی علی بن الحسین الموسوی المعروف بـ«الشیرف المرتضی»، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر طهران إیران، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.

٥٣ - شرح العروة الوثقى: السيد أبو القاسم الخوئي، تقریر: الشیخ علی الغروی، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئی، الطبعة الثانية: ٢٠٠٥ م.

٥٤ - شرح نهج البلاغة: عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني، الدار اللبناني للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.

(ص)

٥٥ - **الصحيفة السجّادية: الإمام زين العابدين علي بن الحسين** عليه السلام،
دار الهادي قم-إيران، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

(ص)

٥٦ - **الضعفاء الكبير**: محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية
بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٨ .

(ط)

٥٧ - **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد بن منيع البغدادي، دار صادر
بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨ .

٥٨ - **طبقات الحنابلة**: القاضي محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي
يعلى الفراء، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى
١٩٩٧ .

(ع)

٥٩ - **عقربة الإمام علي** عليه السلام: عباس محمود العقاد، دار الكتاب
العربي بيروت لبنان.

٦٠ - **العدة في أصول الفقه**: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي،
دار ستاره قم المقدسة، تحقيق: محمد رضا الأنباري.

٦١ - **عيون أخبار الرضا** عليه السلام: الشيخ محمد بن علي بن بابويه
الصادق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة
الأولى ١٤٠٤ هـ.

٦٢ - علل الشرائع: محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعمى للمطبوعات بيروت لبنان.

(غ)

٦٣ - الغيبة: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية قم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

(ف)

٦٤ - فقيه من لا يحضره الفقيه: الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.

٦٥ - الفتوح: أحمد بن أعتم الكوفي، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩١ م.

٦٦ - الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن محمد ابن حزم الأندلسي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٥ م.

٦٧ - فضل آل البيت: تقي الدين أحمد بن علي المقرizi، دار الاعتصام القاهرة مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٠.

٦٨ - الفهرست: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، الطبعة الأولى.

٦٩ - الفهرست: أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، شركة الأعمى للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣١.

- ٧٠ - الفهرست: أبو الفرج محمد بن اسحاق الوراق المعروف بابن النديم، دار المكتبة العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- ٧١ - الفوائد الرجالية: محمد باقر الوحيد البهبهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم.
- ٧٢ - الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم ثالثة، مكتبة الصادق طهران، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم.
- (ق)
- ٧٣ - القراءة المنسية: محسن كديور، ترجمة: سعد رستم، مؤسسة الانتشار العربي ، الطبعة الأولى م. ٢٠١١.
- (ك)
- ٧٤ - كامل الزيارات: الشيخ الأقدم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ جواد القيومي.
- ٧٥ - الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- ٧٦ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠١٠.
- ٧٧ - كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين بقم المشرفة-إيران، تحقيق: علي أكبر غفاري

٧٨ - كنز العمال في سنين الأقوال والأفعال: علاء الدين علي المتقى بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.

(ل)

٧٩ - اللهو في قتل الطفوف: السيد علي بن موسى بن جعفر بن طاوس الحسني، أنوار الهدى قم المقدّسة.

(م)

٨٠ - مختصر بصائر الدرجات: الشيخ الحسن بن سليمان الحلبي، المطبعة الحيدرية بالنجف، الطبعة الأولى ١٩٥٠ م.

٨١ - مجموع كتب ورسائل: الإمام القاسم بن إبراهيم الرستي، دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٨٢ - المسائل السروية: محمد بن محمد بن النعمان العكبري المعروف بالشيخ المفید، ضمن مصنفات الشيخ المفید، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان.

٨٣ - مسائل الإمامة: عبد الله بن محمد ابن شرشير الناشيء الأكبر، دار النشر فرانتس شتاينر، تحقيق: يوسف فان اس.

٨٤ - المصنف: عبد الرزاق بن همام الصناعي، المجلس العلمي جنوب أفريقيا، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٨٥ - معاني الأخبار: الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ.

٨٦ - مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م

- ٨٧ - **المقالات والفرق:** الشيخ أبو القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، تحقيق: محمد جواد مشكور.
- ٨٨ - **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ٨٩ - **الملل والنحل:** محمد بن عبد الكريم الشهريستاني، دار السرور بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٤٨.
- ٩٠ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- ٩١ - **معارج الأصول:** نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بـ«المحقق الحلبي»، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر قم إيران، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٩٢ - **معجم رجال الحديث:** السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٩٣ - **المعجم الأوسط:** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- ٩٤ - **المجرحين من المحدثين والضعفاء والمتردّفين:** محمد بن حبان بن أحمد البستي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ، تحقيق: محمد ابراهيم زايد.
- ٩٥ - **مناقب آل أبي طالب:** محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، الطبعة الأولى ١٩٥٦ م.

- ٩٦ - منتقى الأصول: السيد محمد الروحاني، تقرير: السيد عبد الصاحب الحكيم، مطبعة الهدى-قم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- ٩٧ - ميثاق الإمامة في آية الولاية: السيد منير الخبراز، تقرير: أحمد سلمان، الطبعة الأولى م ٢٠١٣.
- ٩٨ - الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
- (ن)
- ٩٩ - النبي الأعظم صلوات الله عليه وآله وسلامه ووجوده النوري: آية الله الشيخ مسلم الداوري، دار جواد الأئمة بيروت لبنان، الطبعة الأولى م ٢٠١٠.
- ١٠ - نهج البلاغة: جمع الشريف محمد بن الحسين بن موسى الرضي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.